حَاشِيَةُ

ابْنِ الْقَرَداغِي

عَلَى

(الْفَرِيْدَة)

للشيخ عمر المشهور بابن القر داغى

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على شفيعنا محمد وآله وصحبه أجمعين. هذه حاشية للعالم الفاضل الشيخ عمر ابن الشيخ محمد امين ابن الشيخ معروف الكردي القره داغي الشافعي الأشعري علقها على ألفية الامام جلال الدين السيوطي رحمه الله. ولد الشيخ عمر سنة ألف وثلاثمة وثلاث ببلدة السليمانية لما تعلم علوم العربية ورسخ فيها شرع في تحقيق مسائل كتب المدونة في الحجرة وألف فيها شروح و حواش دقيقة لائقة بتعليمها ونشرها ومنها:

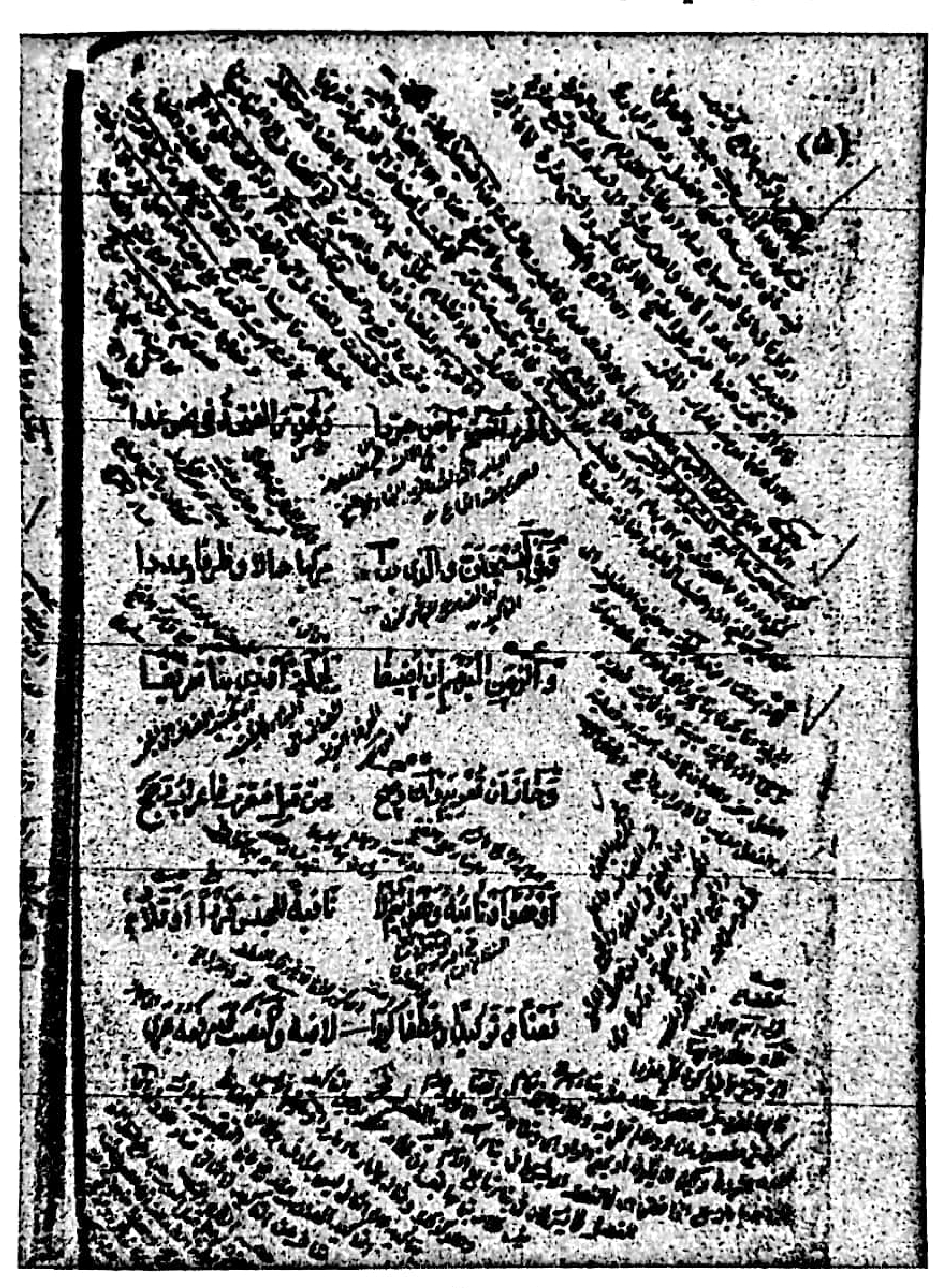
١- "الفتاوى الفقهية" في أربع مجلدات.
٢- المنهل النضاخ في اختلاف الأشياخ.
٣- متن وشرح في الفرائض.
٤- شرح على مقولات للشيخ علي القزلجي.
٥- حاشية على رسالة الحساب لبهاء الدين العاملي.
٦- حاشية على شرح تشريح الأفلاك.
٧- حاشية على أشكال التأسيس والأسطرلاب والربع المجيب والمقنطرات.
٨- حاشية على جمع الجوامع.
٩- حاشية على تقريب المرام شرح تهذيب الكلام.
١٠- حاشية على تشريح الأفلاك.
١١- حاشية على برهان الگلنبوي.
١٢- حاشية على كتاب المسمى بـ "عبد الله اليزدي".
١٣- حاشية على الإيساغوجي.
١٤- حاشية على شرح الأشنوي على التصريف.
١٥- حاشية على ألفية المسماة بالفريدة (وهي التي بين يديك).

و من تلاميذ المستفيدين في خدمة الشيخ رحمه الله :

١- السيد حسين الموكرياني، و مات سنة (١٣٥٥).
٢- السيد عبد الكريم البانه يي، و مات سنة (١٣٥٨).
٣- الملا عبد الله الجروستاني.
٤- الملا عبد الحميد البانه ي .
٥- الشيخ محمد امين مولاناواي خليفة شيخ علاء الدين (قدس سره) في قرية (خوخوره) في ناحية سقز.
٦- الشيخ محمد خال ابن الشيخ علي.
٧- الشيخ عبد الكريم محمد المدرس، وهو – يعني الشيخ عبد الكريم المدرس رحمه الله - حين اشتغاله بتعليم علوم العربية عنده جمع مكتوبات "الشيخ عمر" من الشرح والحاشية وضبطها، و منها جمع هذه الحاشية التي بين يديك، وكتبها في نسختين (جزاه الله خيرا) . ثم أشكر من أرشدني على ما فيها من الصواب خاصة الاستاذ العالي "ملموستا يونس وه يسي".

محمد أميد وه يسه يي ١٦/١٢/ ١٣٩٦

صورة ورقة من المخطوط الأولى



صورة ورقة من المخطوطة الثانية

بسم الله الرحمن الرحيم

أَقُولُ بَعْدَ الْحَمْدِ وَالسَّلامِ (١) عَلَى النَّبِيِّ أَفْصَحِ الأَنامِ

النحو خير ما به المرء عني (٢) إذ ليس علم عنه حقا يغتني

(١) قول الناظم (١) [أقول] اي أقول بعدَ الإبتداءِ بالحمدِ لله، وهو لغةً: الوصف بالجميل تعظيماً له، وعرفاً: فعل يُنْبِئُ عن تعظيمِ المُنْعِمِ لإنعامه، فالحمدُ العرفي المرادف للشكر اللّغويّ أعم مطلقا من الحمد اللّغوي موردا، وأخصّ منه مطلقا متعلقا.

ثم المراد بالحمد الحمد المنشأ بهذا فإنّه في قوّة الجملة فلا يرد إنّ كلامه يفيد سبق الحمد لا إنشاء المأمور به (٢) على أنّ إفادته متضمّنة لكون المحمود أهلا للحمد (٣) وهو إنشائه ضمنا، وقس عليه الكلام في السّلام والصّلاة، ودفعه بأنّ المراد المنشأين بهذا الشّعر كُلّه لا بمجرّد «بعد» إه...، وبأنّ المراد الملفوظين الغير المكتوبين، أو بأن المراد بالحمد ما فُهِمَ من البسملةِ ليس بجدير، الأول: لما مر، والثاني: لبقاء المؤاخذة بعدم الكتابة المطلوبة، والثالث: بعدم جريانه في الصّلاة والسّلام المأمور بهما بقوله تعالى: {صَلُّوا عَلَيْهِ وَسَلِّمُوا تَسْلِيماً} (الاحزاب- ٥٦).

قوله: [على النبيّ] بالتشديد من النّبْوَةِ (اي المَكَانُ المُرْتَفِعُ) لرفعة رتبته. أو من النَّبَأِ بفتح الباء بمعنى الخبر، أو بسكونها بمعنى الارتفاع، أوبالهمزة من النبأ، وعلى كل فهو إما بمعنى فاعل، أو مفعول، وهو إنسانٌ أوحِي إليه بشرعٍ وإن لم يُؤْمَرْ بتبليغه، ولا ينافيه كونه مخيرا لجواز كونه لنفسه فإنْ أُمِرَ به فرسول. ولم يقل: على الرّسول لإفادته استحقاق الصلاة بالرّسالة بطريق الأولى. قوله [أفصح الأنام] اي أبلغ، الأنام: الجن والانس، ويلزمه كونه أفصح لأنّ البلاغةَ أخصّ مطلقا من الفصاحة.

(٢) قوله [النحو] المراد به ما يعرف به أحوال أواخر الكلم إعراباً وبناءً وذواتها صحةً واعتلالاً المرادف لعلم العربية بالمعنى الأخصّ. ولم نفسره بما يشمل الخط لعدم استعماله فيه فالظرفية الآتية ادعائية.

(١) وهو الإمام المحقق جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي الشافعي – لطف الله تعالى به – المتوفى سنة إحدى عشرة وتسعمائة ٩١١ .

(٢) لا انشائه المأمور به. نسخة

(٣) لكون المحمود عليه. نسخة

وهذه ألفية فيه حوت (٣) أصوله ونفع طلاب نوت

فائقة ألفية ابن مالك (٤) لكونها واضحة المسالك

وجمعها من الأصول ما خلت (٥) عنه وضبط مرسلات أهملت

ترتيبها لم يحوي غيري صنعه (٦) مقدمات ثم كتب سبعه

وأسأل الله وفاء الملتزم (٧) فيها مع النفع وحسن المختتم

قوله [خير ما به المرء عني] اي خيرعلم بسببه المرء عُني وقصد لتعلّمه، أو ما اعتنى المرء به، فعلى الأول: عني مجهول، وعلى الثاني: معلوم كرضي.

ولمّا كان مقول القول غير مدلل علّله بقوله: [إذ ليس علم] إه اي من العلوم الدّينية، أو مطلقا بناء على جريان العادة بتدوين العلوم بالعربية المحتاج معرفتها إلى تصحيح دوالّها على وفق قانون العربية. [عنه] اي عن النحو اغتناء حقا يغتني فلا يرد أن اغتناء العلوم العقلية الصرفية (٥) عنه واضح فلا يصح دعوى السلب الكلي.

(٣) قوله [نوت] اي قصدت اي قصد مؤلّفها بها النفعَ للطلّاب لا غيره فالنسبة مجازية.

(٤) قوله [لكونها] ولما اعترض على ابن مالك في دعوى غلبة ألفيته على ألفية ابن معطى بأنه لا دليل عليه علّل الناظم مدّعاه وقال: لكونها. إ.ه.

(٥) قوله:[أهملت] معلوم، أو مجهول، وإسناده على الأول إلى الألفية بالمجاز، وعلى الثاني إلى المرسلات بالحقيقة ويرجح الأولَ الطّباقُ، والثانيَ القُربُ.

(٦) قوله: [ترتيبها] مصدر مجهول، والصنع مصدر معلوم فلا يرد أن الصنع عين الترتيب فلا تصح الاضافة تدبّر.

(٧) قوله [وفاء الملتزم] قضيته أن الخطبةَ إبتدائيةٌ فينافي مفاد قوله المارّ [حوت]إلخ، لدلالتهِ على أنها إلحاقية إلا أن يرادَ بالاحتواءِ وسائر الأوصاف ما هو بحسب التّعقُّل.

الكلامُ في المُقدِّماتِ

كلامنا قول مفيد بقصد (٨) وعندنا الكلمة قول مفرد

(٨) قوله [كلامنا قول] لا يقال: الأَوْلى ذكر اللفظ لأنّ درءَ المفسدةِ أهمُّ من جلب النفع لأنا نقول: لا مفسدة حتى يدرء لأن استعمال المشترك إنما يمنع عند عدم القرينة وهي على إرادة القول الملفوظ كائنة هنا.

قوله [وعندنا الكلمة] لوقال: (..............................% لذاته الكلمة قول مفرد) ليخرج المقصود لغيره لكان تعريفه أوضح ولم يحتج إلى تقييد المفيد بقيد بالفعل.

(٩) قوله [واقترنت] الاقتران صفة الحدث فنسبته إلى الكلمة من نسبة صفة جزء المدلول إلى الدال. ولو قال: «مقترنا» لكان أولى، ثم المراد: الاقتران بحسب الوضع الأولى لا حدها ولو مع آخر منها فلا يخرج عن التعريف الضمني للفعل الفعلُ المنسلخ عن الزمان كعسى والفعل المضارع، ولا يدخل أسماء الأفعال واسم الفاعل المقترن بنحو أمس.

(١٠) قوله [وسم بالفضلة] شروع في بيان مميّزات أقسام الكلمة بطريق النشر المعكوس أي سم ومز الحرف عن قسيميه بعدم صحة كونه ركنا من الكلام. وفي لفظ الفضلة إيماء إلى وجه تأخيره عنهما.

(١١) قوله {والاسم سِمْ} اختاره على مِزْ تنبيها على أن الاسم مأخوذ من الوَسْمِ. قوله [والإسناد له] أي إليه، والمراد كون الشيء مسندا إليه لا كون الاسم إذ لا فائدة في جعله مطلق المميزات ثم إن مجموعها خاصة غير شاملة لعدم وجودها في نحو هيهات.

(١٢) قوله [وتاء أنثى] اي تاء الفاعل ولو حكما كما في (عَسَتْ هند أن تقوم)، فلا يدخل فيه رُبت وثُمَّت ولا تخرج التاء اللّاحقة بنحو ليس. ثم المراد: الساكنة إصالة وإلا لخرجت نحو: {قَالَتْ اخْرُجْ}. (يوسف الأية ٣١).قوله [ماض كعم] عطف على ضارع بحذف صدر الصلة اي سِمِ الفعل الذي هو ماض بتاء الخ .

(١٣) قوله [والأمر ما يفهم منه] اي يفهم بحسب أصل الوضع من هيئة طلب الفعل، فلا يرد الأمر المستعمل في الاخبار ونحوه لكونه مجازا، ولا نحو: ليضرب زيد، واطلب منك القيام، ولا تفعل، لأن الطلب في الأول بواسطة اللام، وفي الثاني مدلول المادة ، وفي الثالث للترك على أن دلالته ليست بمحض الهيئة.

(١٤) قوله [ومشبه الثلاث] اي ما يفيد معنى أحد الأقسام لأن إفادة معانيها معا مستحيلة. وفي كلامه إشارة إلى أن كلا من خواصّها شاملة وإلّا لم يصح الحكم على اسم الفعل بقوله: ومشبه وما قالوا: من أن العلامة غير منعكسة مخصوص بما إذا لم تكن مساوية.

(١٥) قوله: [وما حوى ثلاثة] اي متفقة النوع أو مختلفها، والجمع الحكمي لاقتصار العطف، والربط مقدم على العطف فلا يلزم احتواء الشيء على نفسه بل احتواء الكل على الجزء. قوله:[والجملة اثنين] من العطف على معمولي عاملين مختلفين من غير تقديم المجرور، إذ الجملة معطوف على الكلمة. وقوله: [اثنين] معطوف على الثلاثة. ثم مقتضاه تسمية المركب من حرفين فقط جملة فينافي التقسيم الآتي. وقوله: [وفيد] اي الفائدة في الكلم والجملة غير ملتزم نحو: إنْ قامَ زَيْدٌ وإنْ قَامَ.

(١٦) قوله:[وذات وجهين] اي لذات الوجهين شرف على البواقي لإفادته ما يفيده الاسمية والفعلية معا.

(١٧) قوله: [أو جملة خبرها] اي خبر المبتدأ فيها، أو الخبر الذي هو جزئها، فالإضافة للثابت إلى ظرف المثبت له، أو للجزء إلى الكل. قوله: [خبرها] معطوف على اسم تكون لمكان الفصل. قوله: فعلية العجز. إ.ه، أو ظرفيته نحو: زَيْدٌ فِي الدَّارِ أبُوه. أو بالعكس نحو: فِي الدَّارِ غُلامُهُ قائِمٌ ، وعَلِمْتُ زيداً أبُوهُ عالمٌ. فاقتصار المصنف في الشرح على الأولى بناء على الغالب.

[المُعرَبُ وَالمَبنيُ]

(١٨) **قوله: [والاسم فابنه]** الفاء زائدة اي احكم ببناء الاسم لا اجعله مبنيا لأنه فِعْل العَرب، فلو قال: (والاسم مبني) لكان أولى وأوفق بقوله: **[وغيره اعرب]**. **قوله: [لشبه]** قضيته أن علة البناء منحصرة فيه. وفيه ردّ على من بني الاسم بمشابهة الفعل. وما يقال: قضيته تقدم وضع الحرف على وضع الاسم لئلّا يلزم حمل الموجود على المعدوم مع أن اللائق بشرف الاسم عكسه مندفع بجواز أن يوضع قبل الحرف بلا نظر إلى حكمه وبعد وضع الحرف يلحق به في الحكم. ثم ينبغي تخصيص الشبه بما لم يعارضه موجب الاعراب وإلا انتقض بنحو (أيّ) في الاستفهام والشرط ، و (ذان وتان).

قوله: [والمعنى] فسّره المصنف بكونه متضمنا معنى من معاني الحروف، ويتجه عليه أمران: ١-كون الاسم حرفا لعدم استقلال معناه التضمني. ٢- وبناء الظرف المتضمن لـ "في"، والتمييز لتضمنه معنى "مِنْ" ويمكن الجواب عنهما: بأن المراد بالمعنى المتضمن ما هو زائد على الموضوع له، وعن الثاني بأن المشابهة فيه إفادته بحيث لا يلتفت إلى الحرف ولا يجوز ذكره. **وقوله: [تف]** صفة المعنى اي تفي به الحرف. ويمكن جعله صفة الثلاثة.

(١٩) **قوله: [وفي افتقار جملة]** اي حقيقة أو حكما. **قوله: [ولفظه]** الاختصاص المفهوم من الإضافة غير ملحوظ ، وكذا في قوله: **[وكونه]** والمراد باللفظ: التلفّظ، فلا يتجه أنه يستلزم إضافة الشيء إلى نفسه، وكون وجه الشبه عين المشبه أو المشبه به لأن الأوّل مبني على كون اللفظ بمعنى الملفوظ به، والثاني على اعتبار الاختصاص المذكور. ولو قال: (.................................. % واللفظ والكون مساقا مهملا) لكان أجمل. بقى أن ههنا شبه آخر يسمى جموديّا بأن يكون غير متصرف، ومُثّل له بالضمير لأنه لا يتصرف فيه بوجه، ونحو (هما، وهم) ليسا فرعين لهو، ولعلّ المصنف يدخله في الاستعمالي حيث لزم طريقة من طرائق الحروف.

(٢٠) قوله: [والأمر] أي بني، ففيه إكتفاء. وقال الكوفيون: مجزوم بلام مقدرة. ويرُدُّه أن حذف الجازم وإبقاء عمله ضعيف كالجارّ ولهذا الخلاف ذكره بين قسيميه.

(٢١) قوله: [إن يعر] النفي الضمني المستفاد منه متوجه إلى كل من المتعاطفين لا المجموع فالكلام عموم السلب. قوله: [إن باشره] يعني أن العرى مشروط بالمباشرة وإلا بأن فُصِل بين النّون والفعل يكون معربا تقديرا لا مبنيًا كما في صورة المباشرة هذا. ثم إن النون أعم من اللفظي والتقديري. قوله: [والحرف بالبنا قمن] هذا الحكم مستفاد من قوله : [لشبه الحرف] إلا أنه ذكره تتميماً للأقسام صراحة.

(٢٢) قوله: [واخترت] الخ فيه إن هذا مخالف لما يفيده قوله: [وغيره أعرب] من حصر الاسم في المبني والمعرب إلا أن يبنى على مذهب غيره وإن الشبه الإهمالي وهو عدم كون الشيئ معمولا ولا عاملا موجود فيه إلّا أن يحملَ على عدم الصلاحية.

(٢٣) قوله: [والأصل في المبني تسكين] اعلم أن أبواب المبنيّات ثمانية على عدد أبواب الجنة: الباب الأول: ما لزم البناء على السكون وهو نوعان: أشار إليهما بقوله: [وهو بقمت...] الخ. قوله: [وهو بقمت] عُلّلَ سكونه بأنه لو حرّك لزم توالي أربع حركات فيما هو ككلمة وهو ممتنع، ويُنْقَض بنحو (جندل وعلبط) ونحو (شجرة)، ويجاب بأن الأولين مُزالان عن جنادل وعلابط، وإن تاء التأنيث في حكم المنفصل، وفيه ان عدم جعلها مع ما اتصلت به ككلمة واحدة دون تاء الفاعل تحكم .
بقى أنه لِمَ لا يجوز أن يقال: بأنّ نحوَ ضربْت ونحوه مبنيّ على الفتحة المقدرة كضربُوا.

(٢٤) قوله: [أو هو أو نائبه في الأمر] قد يقال: يبطل الحصر بنحو (رُدّ) امرا مثلّث الدّال، ونحو(عِ) و (قِ) إلا أن يحمل السكون على ما يعم اللفظي والتقديري.
قوله: [نحو اضرب اضربا] قضيته أن نحو اضربا اضربوا فعل أمر، وفيه تأمل لأنه مركب من الفعل والاسم فاطلاق الأمر عليه من اطلاق اسم الجزء على الكل.

وكتب أيضا الباب الثاني: ما لزم البناء على السكون أو نائبه وهو نوع واحد، أشار إليه بقوله [أو هو أو] الخ.

(٢٥) قوله: [واطرد الفتح] اي الباب الثالث: ما لزم البناء على الفتح وهو سبعه انواع.

(٢٦) قوله: [والذي بدا مركبا] اي ظهرمركباً تركيب مزجٍ، ويستوي فيهِ كونهِ حالا نحو: هُوَ جاري بَيْتَ بَيْتَ، والعامل فيه ما في جاري من معنى الفعل وهو المجاورة. أو ظرفا زمانيا نحو: صَباحَ مَسَاءَ. أو مكانيا كقولهم: سَهَلْتُ الْهَمْزَةَ بَيْنَ بَيْنَ. أو عددا كـ:أَحَدَ وإحدى عشرة إلى تسعة عشر وتسع عشرة، فإن الجزئين منها مبني على الفتح إلا (اثنى عشر و اثنتى عشرة) فإن الجزء الأول منهما معرب اعراب المثنى.

(٢٧) قوله: [والزمن المبهم] إ ه اي اطرد الفتح في الزمن المبهم وهو: ما لا يدل على وقت معين ك:الحين والساعة إن إضيفا لجملة كقوله: (عَلَى حِينَ أَلْهَى النَّاسَ) . أو اطرد في المبهم ولو غير زمان وهو: ما لا يتضع معناه إلا بما يضاف إليه كـ (مثل) و(دون) مما هو شديد الإبهام إذا أضيف إلى ذي بناء فإنه يكتسب من بنائه كما يكتسب المضاف إلى المعرفة تعريفا منها، وليس المعنى: إذ أضيف إلى المبني إضافة مفيدة للتعريف لإباء تمثيلهم بمثل عنه إذ لا يتعرف بالاضافة.

(٢٨) [وجاز أن تعربه] اي المضافَ إلى أحد الأمرين ففي المضاف إلى المبني يستويان، وقريء بالرفع والنصب : {لَقَدْ تَقَطَّعَ بَيْنَكُم} (الانعام- ٩٤)، و{إِنَّهُ لَحَقٌّ مِثْلَ مَا أَنَّكُمْ تَنْطِقُونَ} (الذاريات- ٢٣) والمضاف إلى الجملة إن كانت فعلية وفعلها ماض كما مر فالبناء راجح، و[إن وضح] اي ظهر [من قبل معرب] بأن كانت اسمية كقوله: (عَلى حِينِ التَّواصُلُ غَيْرُ دانِ)، أو فعلية وفعلها معرب كـ: {هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ} (المائدة- ١١٩) فاعراب فيه رُجِّحَ على البناء للمجاورة فيهما.

قوله : [وإن وضح] كأنه استثناء من قوله [الجملة] إه يعني أن المضاف إلى الجملة إنما يكون بنائه راجحا إذا كانت مبنية بأن كانت فعلية والفعل مبني وإلا بأن كانت اسمية أو فعلية والفعل معرب فالإعراب راجح.

(٢٩) قوله: [فردا] المراد بالمفرد غير المضاف. واعلم أن الفتح في المفرد والجمع المكسر ونائبه إما ياء وهي في المثنى والجمع المذكر المصحح، أو كسرة وهي في نحو مسلمات. قوله: [أو تلا] عطف على قوله: [اسم] اي أو تلاه حالكونه نعتا الخ. ويشترط فيها كون كلٍ مفردا تابعا لمفرد غير مفصول عنه وفي بناء اسم لا كونه غير مفصول عن لا وإلا لم تعمل فيه، وكلامه لا يفي بتمام هذه الشروط ويمكن أن يكون "أو" بمعنى الواو، أي، وتلاه.

(٣٠) قوله: [نعتا] منصوبا بنزع الخافض اي كالنعت اي يشترط في بناء اسمه الإفراد وعدم الفصل كما يشترطان في بناء تابع الاسم الغير المفصول فحينئذ يفي كلامه بتمامها. بقي أن كلامه مشعر بوجود التأكيد وهوكذلك ومثاله: لا ماءَ ماءَ بارداً، وما يقال إنه ليس بتأكيد لأن الثاني ليس بمرادف ولا من ألفاظ التأكيد المعنوي مندفع بأن التقييد بالبارد متأخر عن التأكيد والثاني مساو للأول.

(٣١) قوله: [والكسر في كسيبويه] كلامه ظاهر في عدم وجود الكسر في الفعل وهوكذلك وحركة (ش) حركة عين المضارع. قوله : [المختتم] تنبيه على أن المراد بمثل سيبويه مماثله في كونه مختتما بالصوت ليتحقق فيه الشبه. قوله: [وأمس] بُني لتضمنه معنى حرف التعريف، وعلى الكسر دفعا لالتقاء الساكنين ويشترط في بنائه خمسة شروط: أن يراد به معين، ولا يضاف، ولا يصغر ، ولا يكسر، ولا يعرف بأل.

قوله: [أمر] بالجر صفة، وقوله: [أو علم] معطوف على الأمر مضاف إلى الأنثى اي علم أنثى وسبتها، وكلامه ظاهر في أن فعال إذا لم يكن إحدى الثلاثة لم يبن وهو ممنوع كيف، وفعال إن كان معدولا سواء كان اسم فعل كنزال، أو علم مؤنث كحذام ، أو مصدرا كحماد معدول عن محمدة، أو حالا نحو: (والخَيْلُ تَعْدو بالصعيد بَدَادِ) اي متبددة، أو صفة جارية مجرى الاعلام نحو :حَلاقِ للمنيةِ، أو

صفة ملازمة للنداء كفساق بني للشبه الاستعماليّ في الأوّل والحمل عليه في البواقي، ولا ينافيه حصر سبب البناء في شبه الحرف لأنه أعم من أن يكون بلا واسطة أو بها، ولو سمي بها مذكر أعرب غير منصرف، وإن كان غير معدول لم يبن اسما كـ:جناح، أومصدرا كـ:ذهاب، أو صفة كـ:جوار ، أو جنسا كـ:سحاب، فلو قال: (.............. % وأمس أو فعال عدلا لم يسم) ، (به مذكر وضم اطرد % ....) لكان أشمل.

(٣٢) قوله: [في ما نوى] اي في مضاف نوى اضافة اي مضافا إليه، لفظا فقط فقدم ذلك المضاف، إذ لو فقده لفظا ومعنى اعرب ، وكان ذلك المضاف من الظروف المقطوعة عن الإضافة سماعا مثل. إ. ه .

(٣٣) قوله: [غير] الخ اي كل من غير وأيّ وعلْ نوع مستقل ألحق بقبل وبعد فأنواع المبني على الضم أربع.

(٣٤) قوله: [وأيّ إنْ يُحذَفْ] أي واطرد الضم عند سيبويه والجمهور في أيّ الموصولة تشبيها بقبل وبعد إن يحذف ضمير هو صدر الصلة له وذكِرَ المضاف إليه، وإلا كان معربا وفاقا واستدلوا عليه بقوله تعالى: {ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ} (مريم ٦٩) ، وعلّلوه بشدة احتياجها إلى المحذوف، ولكن أتّبِعُ أنا أو أنت الأخفش والخليل ويونس في القول بإعراب تي، اي: أيُّ كما يشعر به عبارة الشرح وأوّل الآية بجعلها استفهاميّة إما محكية بقول مقدر، أو معلقا ما قبلها عن العمل، أو مجعولا مفعول الفعل كل شيعة ومن زائدة لكن إنما يتم الثاني إذا قيل: بعدم تخصيص التعليق بأفعال القلوب وبوقوع الاستفهام بعد غير أفعال العلم والقول على الحكاية والثالث: إذا حكم بزيادة من في الاثبات والمستدل لا يقول بشيء منهما، ونقضَ العلة بجريانها فيما إذا حذف المضاف إليه معه مع إعرابه ولكن له القول: بأن الشبه المدني للحرف الافتقار الذاتي الأوّليُّ وهو غير موجود فيه لأنَّ الافتقارَ إلى المضافِ إليه أولى لا ذاتي وصدر الصلة بالعكس. ثم الأشمَلُ الموافقُ لعبارة البهجة أن المراد بـ (تي) جميع المذكورات.

(٣٥) قوله: [كما إذا مضاف...] إه اي كما تعرب المذكورات وفاقا لا خصوص الظروف كما يشعر به عبارة البهجة، ولا يلزم من ذلك إستعمال - عل- مضافة لأنّ صدق الشرطية المتصلة لا يستلزم صدق طرفيها على أنه صرح فيها بأنه يفهم من ذكر المصنف لها جواز إضافته لفظا وبه صرح الجوهريّ وخالفه ابن أبي الرّبيع. إذا مضاف إليه لكل منها ذكرا، وكما يعرب أي إذا ذكر صدر صلة أي حذف المضاف إليه أم لا، أو كما يعرب منها سواها اي أيّ إذا ذكرا والأمثلة في الشرح.

(٣٦) قوله: [أو نائبه] هذا هو الباب السابع من المبني وهو ما لزم البناء على الضم أو نائبه وهو الألف والواو وهو نوع واحد. قوله: [إما علما] وعلميته باقية والنداء يزيد به الوضوح وما يقال أنه يسلب تعريفه منقوض بلفظ الجلالة واسم الاشارة لعدم قبولهما التنكير، هذا. وقد يقال: ينبغي تخصيص بنائه بما إذا لم يكن مستغاثا نحو يالزيد فإنه معرب مجرور.

(٣٧) قوله: [قبل بني] كـ:يا سيبويه وياحذام ، ومثل المبني قبله المحكيّ كـ:ياتأبط شرا، ونحو: ياموسى، وياقاضي فالأولى أن يذكرهما .
قوله: [وفي جميل الوجه] اي في المضاف بالإضافة اللفظية احكم بضعف البناء على الضم خلافا لثعلب، فقولهم المنادى المضاف منصوب باق على عمومه. قوله: [ضما وهن] وذهب ثعلب إلى جواز بناء حسن الوجه على الضم لأن اضافته في نية الانفصال وردّ بأن البناء ناش عن شبه الضمير والمضاف عادم له.

(٣٨) قوله [وغير مختص] اي بنوع سواء كان مشتركا بين نوعين كما في اسم الاستفهام والشرط لعدم وجود المضموم والمكسور فيهما أو بين الكل كما في البواقي.
قوله [كهل] الخ مثال لفرد النوع الغير المختص لا للنوع أو الكلام من تقديم العطف على الربط فلا يرد ان هل مختص بالسكون فلا يصح التمثيل.
(٣٩) قوله [واسما الفعل] مقصور أسماء جمعا أو تثنية على لغة بني حرث من لزوم الألف في أحواله الثلاث.

[فصلٌ في الاعراب]

(٤٠) قوله [رفع ونصب الخ] فيه ركاكة ولو قال: (الاسم ينجر وفعل ينجزم % كلاهما بالرفع والنصب وسم) لكان أولى.

(٤١) قوله [فارفع بضم] الباء للتحقق اي: ارفع رفعا متحققا بضم تحقق العام في ضمن الخاص، أو ارفع مُعلِما بضم.

(٤٢) قوله [ما اصف] متنازع فيه للأفعال الثلاثة ، والمراد بأصف: اذكر، ففيه تجريد.

(٤٣) وقوله [ابا] الخ بدل ما. قوله [والنقص] اي: حذف لامه واعرابه بالحركات علىَ العين اكثر استعمالا في الهن من الاتمام وهو الاعراب بالحروف الثلاثة.

قوله [وقل] اي النقص قليل في الثلاثة الأول أعني: أبا، وتالييه، بخلاف القصر بأن يكون بالألف المقصورة في الأحوال الثلاث فإنه كثير بالنسبة إلى النقص وإن كان قليلا بالنسبة إلى الاتمام فالاتمام اكثرها، فظهرأنه ليس معنى قوله: وقل الخ أن النقص أقل من الاتمام بخلاف القصر.

(٤٤) قوله [آخره] هذا مشعر بأن الميمَ جزءٌ منه إصالة، وليس كذالك، لأنه بدل عن الواو، وبأن المعربَ بالحركاتِ هو الفاء مع أنه ليس بمعرب، ويمكن الجواب: بأن المرادَ بآخره آخر دالِّ العضو المخصوص وهو أعم مما معه ميم أو غيرها على أنه قيل: بأن الميمَ أصليةٌ.

قوله [إن تضف] يرد عليه أن الإضافة لازمة في "ذو" و"الفم" بلا ميم فاشتراطها تحصيل الحاصل وان نحو" لا أبا لك " منصوب بالألف مع عدم اضافته، وكذا نحو قول الشاعر: (خَالَطَ مِنْ سَلْمى خياشِيمَ وفا). ويمكن الجواب عن الأول: بأن الاشتراط في الكل مبني على التغليب. وعن الثالث: بأن الاضافة أعم من أن تكون لفظية أو معنوية. وعن الثاني بأن الأب مضاف إلى الكاف واللام مقحمة لكنه مشعر بأن لا يعرب لا أبالي بهذا الاعراب لإضافته إلى ياء المتكلم.

(٤٥) **قوله [لغير ياء]** لأنه لو اضيفت إلى ياء أعربت بحركات تقديرية، ويشترط أيضا أن لا يكون المضاف إليه مفتتحا بساكن نحو: آمَنتُ بِأبِي الْقاسِمِ عليه السّلام وإلّا أعْربَتْ بحروف مقدرة وكأنه لم يذكره لأن مراده بالحروف أعم من المقدرة.
قوله [وصحُّحُوا] إخبار، أو إنشاء، وهو إشارة إلى مذهب جمهور البصريين أنها معربة بحركات مقدرة على الحروف واتبع فيها ما قبل الآخِر له، ولذا انقلب الواو في حالتي النصب والجر بالألف والياء لكنّه إنما يتم لو قيل: بأن حركة ما قبلها في حكم الأصلية.

(٤٦) **قوله [مع ما ثنيا]** ويشترط لجوازه الافراد والاعراب فنحو ذان تان موضوع للتثنية لا مثنى والتنكير واتفاق اللفظ ولذا كان نحو القمرين ملحقا بالمثنى واتفاق المعنى على الأصح فنحو القلم أحد اللسانين شاذٌ وأن يكون له ثانٍ في الوجود وعدمِ الاستغناء عن تثنيته بتثنية غيره وعدم التركيب.

(٤٧) **قوله [المضمر]** وإلا بأن لم تضف أو اضيف إلى المظهر فحكمه حكم الاسم المقصور. **قوله [بعد فتح]** اه قيد الياء.

(٤٨) **قوله [وبيا اجرر]** قُدِّمَ على عامله لأنه مما يهتم به لتأدية معنيين، وقُدِّم الجرُّ لأنه محمول عليه النصب.

(٤٩) **قوله [أو صفة المذكر]** اي: بحسب المعنى إن لم يَمْنع مانع فخرج نحو "زَيْدٌ" علما لمؤنث، ودخل سُعْدي علما لمذكر ولا يرد نحو: طَلْحَةً علما لرجل لأن التاء مانعة عن اعتبار المعنى.
قوله [ذي العقل] اي: ولو تنزيلا وكان بحسب جنسه فدخل فيه: الصبي، والمجنون، واندفع الايراد بقوله تعالى: { قالتا أتَيْنَا طَآئِعِينَ} (فصلت ١١) .
ثم إنه اشترط ماذكرلأن هذا الجمع أشرف الجموع لسلامة واحده وعدم علامة التأنيث فيعطى للمذكر العاقل الذي هو أشرف من غيره.
قوله [من تاء] اي: تاء تأنيث، ولو بحسب الأصل لئلا تجتمع مع صيغة جمع المذكر، فخرج نحو علّامة وهذا شرط في كل من الاسم والصفة بخلاف التركيب فإنه شرط العلم فقط لعدم تصوره في الصفة.

قوله [وتركيب] مزجيا كـ"معدي كرب"، أواسناديا كـ"بَرَقَ نَحْرُهُ" وقد يقال: الأولى حذف التركيب لأنه شرط مطلق الجمع لا خصوص جمع السلامة ، وما يقال: أن كلامه في شرط المطلق ففيه أنه حينئذ لا يفي كلامه به.

(٥٠) قوله [ليست كأحمر] اي: مما يفرق بينه وبين مؤنثه بالألف الممدودة كأحمر للفرق بينه وبين أفعل التفضيل، ولم يعكس لأنه لدلالته على الزيادة أحرى بهذا الجمع، وهذا صادق بما إذا لم يكن على أفعل كقائم، أو كان وليس له مؤنث، أو له مؤنث لا على فعلاء، وقس عليه **قوله: [ولا سكران]** فإن معناه ليس على فعلان الذي فرق بينه وبين فعلان الذي هو الأصل لامتياز مؤنثه بالتاء.
قوله [ولا صبور] اي: ليس مما يستوي فيه المذكر والمؤنث بأن كان فعولا بمعنى فاعل، أو فعيلا بمعنى مفعول، وذكر موصوفهما فإنه لاشتراكه بينهما ناسب جمعه بما يشتركان فيه كجَرْحَى وصُبُر.

(٥١) قوله [العشرون] وليس بجمع وإلا لصحّ إطلاقه على ثلثين، واطلاق ثلثين على تسعة.
قوله [وباب ذين] باب سنين كل ثلاثي حذفت لامه وعوض عنها هاء التأنيث ولم تكسر قاله المصنف، وأراد بالتكسير ما يوجب الاعراب بالحركات وإلا فسنون جمع التكسير، وينبغي أن يزيد ولا بجمع مذكره بالواو والنون لتخرج "هنة". **قوله [وكذا الأهلونا]** حكم بإلحاق لأنه جمع غير مستوف للشروط لأن مفرده ليس علما ولا صفة.

(٥٢) قوله [عليونا] الأولى تركه هنا لأنه جمع جعل اسما، وسيشير إلى إعرابه.
قوله [شذ] اي: قياسا لا استعمالا لأنه جمع مكسر ومفرده مؤنث غير عاقل ليس بعلم ولا صفة وقد يقال: هذه الأمور جارية في "سنين" فلم لم يحكم بشذوذه. **قوله [عانسون]** جمع عانس وهو من لم يتزوج حتى خرج عن حد البكر مذكرا أو مؤنثا، وهو معطوف على عشرين، أو على أرضون، ووجه شذوذه استواء المذكر والمؤنث فيه.

(٥٣) قوله [بخلاف ما جمع] المخالفة بالنسبة إلى كلّ فيفيد كثرة الفتح وقلة الكسر في الجمع وهو أعم من الملحق به ليندرج فيه "عشرون" وأمثاله.

(٥٤) قوله [جمع تاء] من إضافة الكل إلى الجزء، ولم يعبر بالجمع المؤنث السالم ليتناول نحو "حمامات" مما مفرده مذكر، و"بنات" مما هو غير سالم بلا تكلف. واحترز بالمزيدتين عن نحو "أبيات" و"قضاة".
قوله [وأولات] اسم جمع ذاتٍ بمعنى صاحبة.

(٥٥) قوله [به سمي] اي: سمي به مذكر، أو مؤنث. قوله: [من ذا] اي من ذا الجمع كـ"إذرعات"، أو من الذي ذكر قبل وهو المثنى والمجموع كـ"ظبيان" و"قِنّسرينَ" فهو باق على الاعراب السابق.

[غير المنصرف]

(٥٦) قوله : [جر الاسم] مصدر، أو ماض، أو أمر، فالاسم مجرور، أو مرفوع، أو منصوب. قوله: [فإن يضف] اي لفظا أو تقديرا، فدخل فيه قوله: ابْدَأْ بِذَا مِنْ أوّلِ . ثم كلامه صريح في إنصرافه حينئذ، وهو الراجح، لأنهما لاختصاصهما بالاسم يضعفان المشابهة بالفعل، لكن كلام ابن مالك في ألفيته ظاهر في بقائه غير منصرف.

(٥٧) قوله: [ألف] فاعِلُ يَمْنَعُ، اي يمنعه الألف مطلقا بلا احتياج إلى سبب آخر، لقيامه مقام سببين، لدلالتها على التأنيث، و لزومها بحسب أصل الوضع، سواء كانت مقصورة، أو لاءٍ في معرفة، أو نكرة، مفرد، اوجمع، أو مضاف إليه، للاطلاق.
قوله: [ووزن] عطف على الألف، ومعنى الاطلاق بالنسبة إليه عدم الحاجة إلى علة اخرى، لأن جمعيته سبب، وخروجه عن صيغ الآحاد بمنزلة سبب آخر.
وكتب أيضا: وهو الذي لا نظير له في الآحاد كمفاعل، ولا يشترط أن يكون في اوله ميم زائدة.

(٥٨) **قوله: [ولو يصير علما]** نحو "حضاجر" علما للضبع، لأنه منقول عن حضاجر جمع حضجر كجعفر، بمعنى عظيم البطن.

(٥٩) **قوله [وعدله]** العدل إخراج الكلمة عن الصيغة الأصلية لغير قلب أو تخفيف أو إلحاق أو معنى زائد، فخرج "أيس" و"فخذ" بسكون الخاء، و"كوثر" بزيادة الواو إلحاقا بجعفر، و رجيل، وهو تحقيقي إن دل عليه دليل غير منع الصرف، وإلا فتقديري. **قوله [ولو مسمى]** اي العدل معتبر في علم حقيقي، أو حكمي، فلا ينافه قوله: [كفعل مؤكدا] وجعل الكاف للتنظير يأباه قوله: أو أصله.
قوله [عن الأخر] اللام من المحكي لا الحكاية ، وإلا لزم كون الشيئ معدولا عن نفسه، وجعل المعرف باللام معدولا عنه ، لأن أخر جمع أخرى مؤنث آخر، فقياسه الاستعمال بأل، أو الإضافة، أو مِنْ، فيظهر أنه يمكن كونه معدولا عن (أُخَرَ مِنْ).

(٦٠) **قوله [مؤكدا]** كجمع وتوابعه، فإنها معدولة عن المعرف بالإضافة، إذ أصل "رَأيتُ النَّاسَ جُمُعَ" جمعهنّ. وما يقال إنها اعلام ففيه أن العلم مخصوص بالمُعَلَّم لا يصلح لغيره بخلاف هذه.

(٦١) **قوله: [أو أصله فاعل]** أي العلم لمذكر معدول عن فاعل، وفائدة العدل التخفيف، وتمحيض العلمية حيث لا يتوهم الوصفية في نحو عمر بخلاف عامر.

(٦٢) **قوله [وسحر]** عطف على علم، اي العدل معتبر في سحر الذي أريد به سحر يوم بعينه ، فإنه معدول عن المعرف باللام، أو الإضافة، فان أبهم صرف نحو {نَجَّيْنَاهُمْ بِسَحَرٍ} (قمر ٣٤).
قوله: [ذا تميم] اي اعتبار العدل فيه مذهب تميم، فلا ينافيه ما سبق من أنه مبني، لأنه مذهب الحجازيين.

(٦٣) **قوله [ووصف فعلان]** بفتح الفاء، لأن مكسور الفاء ومضمومه في الصفة لا تكون إلا مع فعلانة، هذا. ويشترط أن تكون الوصفية أصلية، فيخرج نحو "صفوان" من مررت برجل صفوان قلبه، اي قاس، لأن وصفيته عارضة .

قوله: [وقيل ان فعلانة] الخ وثمرة الخلاف تظهر في نحو "لحيان" لكبير اللحية، فمن اشترط وجود فعلى صرفه، ومن شرط انتفاء فعلانة منعه ، وقضية التعبير بقيل ترجيح صرفه، وهو كذلك لأنه جُهل النقل فيه عن العرب ، والأصل في الاسم الصرف.

(۶۴) قوله: [خص الفعل] المراد بالاختصاص عدم وجوده في غير الفعل إلا علما أو أعجميا أو نادرا، فلا يرد نحو شَمَّر وبَقَّمَ ودُئِلَ.

قوله: [قد غلبا] اي في الفعل، وقد يقال بقي قسم آخر، وهو ما كثر وقوعه في الاسم والفعل لكن في أوله زيادة تدل على الفعل دون الاسم، كأكلب، إلا أن يجاب بأن الغلبة أعم من الحقيقية والحكمية، والمفتتح بذلك في الفعل أصل، فيكون في حكم الغالب، ثم التعبير بالغلبة مشعر بأن الوزن المشترك بينهما سواء منصرف.

قوله: [في علم] قيد المتعاطفين.

قوله: [التاء أبي] يعني أن الوصف هنا مشروط بعدم قبول تاء التأنيث، فيخرج نحو "أرمل"، وعدم كونه عارضا فيخرج نحو "أرنب" في رجل أرنب، اي ذليل. وأما نحو "أربع" في مررت بنسوة أربع فخارج باعتبار كل منهما.

(۶۵) قوله: [وغير لازم] فيه ركاكة، فإنه معطوف على عارض، فإن جعل عطف تفسير خلا عن الفائدة مع أنه إن كانا قيدين للوصف فاتت الاشارة إلى اشتراط كون الوزن أصليا ليخرج نحو إمرئ، فإنه لو سمي به انصرف، لأنه خالف الأفعال، لعدم لزوم حركة واحدة لعينه، وإن كانا قيدين للوزن لم يفد اشتراط كون الوصف أصليا ، وإن جعل المعطوف قيدا للوزن والمعطوف عليه قيدا للوصف لم يصح التركيب.

فلوقال : (..........................% في علمٍ أو وصف أصليٍّ ابى)، (تاء لتأنيث وكان لازما % لا آيلا لشبه اسم ربما) لكان أحسن.

(۶۶) قوله: [يلمح] اي يلمح إلى الوصفية في نحو "أجدل" للصقر، و"أخيل" لطائر ذي نُقَطٍ وهو منصرف ، ولا أثر لتلميحهما إلى الجدل اي القوة والشدة، وكثرة الخيلان، لأنه عارض. وفي قوله (ربما) تلميح إلى ضعف القول بأنه غير منصرف.

قوله: [علة] اي لمنع الصرف في أفعل نحو احسن غير منصرف للوصفية ووزن الفعل.

(٦٧) **قوله: [والعلم الممزوج]** اي المركب تركيب مزج، وهو هنا ما يكون عجزه بمنزلة تاء التأنيث من صدره، فالمركب الاسنادي والاضافي خارج عنه، وكذا المركبات المارّة في بحث المبني.

قوله: [أو ذا ألف ونون فعلان] تمنع مع العلمية كـ"حمدان"، وعلامة زيادتهما أن يكون قبلهما أكثر من حرفين + وكتب أيضا اي بنفسها أو ببدلها فنحو "اصيلان" علما غير منصرف لأن اللام بدل النون فتكون في حكمها. **وفي قوله: [فعلان]** إشارة إلى أمرين: كون الألف والنون زائدتين، وكون ماقبلهما أكثر من حرفين ، فإن كان قبلهما حرفان ثانيهما مشدّد – مضعف- كحسّان فهو غير منصرف إن اعتبر إصالة التضعيف، وإلا فلا. **قوله: [أو الها امنع]** اي امنع العلم ذا التاء كطلحة بلا شرط غير العلمية.

(٦٨) **قوله: [فوق ثلاث]** اي فوق ذي ثلاث، وإلا لاتجه أن الاسم لا يكون فوق ثلثة أحرف بل فوق اسم آخر ذي أحرف ثلاث كزينب. **قوله: [أوكجور أو سقر]** في ذكر الشرط الأول وترك مثاله وذكر مثال الشرطين الأخيرين وتركهما تفنّن.

(٦٩) **قوله: [وإن فقد]** اي وإن لم يوجد في الثلاثي الساكن الوسط كون أصله مذكرا ولا عجمة ففيه خلاف، والمنعُ من الصرف نظرا إلى وجود السببين. **[أجد]** اي انسبه إلى الجُوْدة دون الصرف نظرا إلى أن خفة السكون قاومت أحد السببين، وقد يقال قضيته أن زيدا علما لمؤنث غير منصرف دون هند علما لمذكر، فيلزم اعتبار التأنيث العارض دون الأصلي، وهو بعيد.
(٧٠) **قوله: [على الذي]** متعلق بـ **[إبن]** اي اجعل حكمه في الصرف وعدمه مبنيا على المعنى المقصود منها، فإنّ كلا منها يجوز اعتبار تذكيره وتأنيثه، فلو اعتبر الثاني مع ارادة نحو القبيلة والبقعة والكلمة منع، وإلا كأن أريد بها الحيّ والمكان واللفظ صُرف.

(٧١) قوله: [والعجمي الوضع والتعريف] اه يعني أن العلمية إنما تؤثر مع العجمة بشرطين:

١-كون التعريف بها عجميا، بأن يكون علما في لغتهم. ٢- وزيادته على ثلثة أحرف.

فإن كان ثلاثيا ساكن الوسط كنوح ولوط، أو متحركه كـ "شتر" صُرف على المختار.

ولا ينافيه ما مرّ من أن جور غير منصرف، لأن الكلام هنا في ما كانت العجمة أحد سببيه، وفي ما مرّ فيما وجدا بدونها كأن كان علما لمؤنث.

قوله: [زاد على ثلاثة] اي في حال عجميته، فلو صغر الثلاثي العجمي صرف، ولم تعتبر ياء التصغير.

(٧٣) قوله: [النون] مفعول تلي، والواو فاعله ، اي يقع بعد النون راء نحو: نرجس.

قوله: [والدال] بالنصب اي يلي الدال زاء كمهندز. وفي كلامه قصور لإفادته اشتراط ذلك في الابتداء مع أنه شرط في الآخر، وفي قوله الآتي (وما ذا تبعا) نوع خفاء فلو قال: (.........................% والدال زا في آخر وقد عرى)، (ذلاقة غير ثلاثي وقع % الجيم أو القاف أو الصاد جمع) لكان أولى.

(٧٤) قوله: [عن الزلاقة] قد يقال إن عسجدا عربي وليس فيه من حروف الزلاقة وهي: (مُر بنفل)، فالأولى أن يجعل هذه العلامة مخصوصة بما إذا لم يكن فيه (سين)، وإن يوسف أعجمي وفيه الفاء منها، ويمكن الجواب عن الثاني بأن العلامة غير منعكسة فلا يلزم من عدم الخلو عنها عدم العجمة.

قوله:[وما ذا] عطف على الرباعي، أي ما تبع الرباعي وهو الخماسي .

قوله: [والصاد] اي أحد الأمرين مع الجيم بلا فصل كجص وجق أو معه كصولجان وجرموق.

① والممدودة مبدلة من الياء
① والممدودة مبدلة من الياء.

(٧٥) قوله: [وألف الالحاق] اي يمنع الصرف بها، لشبهها بألف التأنيث المقصورة في زيادتها غير مبدلة من شيء (بخلاف الممدودة)① و وقوعها في مثال صالح لألف التأنيث نحو أرطى. ثم إن الألف الزائدة لتكثير حروف الكلمة كقبعثري في حكم الف الالحاق، فلو زاده لكان أولى.
قوله: [في علم] اي لم تستقل بالمنع كألف التأنيث، لأنها أحط رتبة منها.

(٧٦) قوله: [صرف منكرا] قضيته أن نحو أحمر علما إذا نكر صرف وفاقا، لأن العلمية مانع فيه، وليس كذلك إلّا أن يقال المراد بكونه مانعا أن لا يكون قبله حاصلا بغيره، فيخرج أحمر لأنه قبل العلمية غير منصرف أيضا، ويمكن أن يجعل قوله [لاما] إشارة إلى هذا كصيغة منتهى الجمع وألفي التأنيث؟
قوله: [منكرا] بإرادة واحد من المسمى به، أو الوصف المشتهر به، كما في "لكل فرعون موسى".
(٧٧) قوله: [ويصرف الممنوع] يعني أنه إذا صغر غير المنصرف ولم يبق سبباه صرف، فإن بقي كما في التانيث، وباب سكران، والتركيب المزجي لم ينصرف. وكلامه يوهم أنه منصرف في غير المؤنث، فلو قال: (يصرف ممنوع بتصغير خلا % سببه وامنع به إن كملا) لكان أفيد. قوله: [وامنع به] اي بالتصغير فالكلام من قبيل {اعدلوا هو أقرب}. وكتب: متعلق بقوله (كملا) اي إذا صغر المنصرف وكمل به علة المنع بسبب التصغير منع نحو هند وتهبط علمين.

(٧٨) قوله: [وما سوى] الأنسب ذكره عقب قوله [وهو مفاعل مفاعيل]. قوله: [تلي كسرا] احتراز عن نحو "عذارَى" جمع عذراء مما قلب الياء فيه ألفا والكسرة فتحة فإنه يقدر اعرابه في الأحوال الثلاث. قوله: [فنون معدما] اي فنون ما قبل الياء معدما إياها وهذا التنوين عوض عنها. وذهب بعضهم إلى أنه عوض عن حركة الياء ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين. وذهب الأخفش إلى أنه تنوين صرف، لأن الاسم صار منصرفا بعد حذف الياء، ويتجه على الثاني أنه يجتمع مع الالف واللام دون الحركة، وعلى الثالث أن المعدوم في حكم الموجود وإلا لكان آخر ما بقي حرف اعراب فلا ينصرف.

(٧٩) **قوله: [واصرف]** الأمر هنا أعم من الوجوب، وهو في الاضطرار كقوله:
ألا أيُّها اللَّيلُ الطَّويلُ ألا انجلي % بصبحٍ وما الإصباحُ منكَ بأمثلِ
ومن الجواز وهو للتناسب كقرائة الأعمش: (وَلَا يَغُوثًا وَيَعُوقَ وَنَسْرًا).
قوله: [والمنع]، إ.ه. اي فلا يمنع المصروف للتناسب، لأنه خلاف الأصل، بخلاف صرف الممنوع.

(٨٠) **قوله: [أحل]** اي جعل حالّا فيه وفي جعل الفعل محلا له تسامح فلو قال بدل أحل: وصل، وقال بدل وصل في المصرع الثاني: جعل لكان أوضح.

(٨١) **قوله: [بالنون]** اي لا بتلك الحروف، لأنها اسماء فلا تكون اعرابا. والمراد بالنون أعم من المقدر وإلا انتقض بنحو هل تضربانّ وهل تضربنّ يازيدون وهل تضربنَّ ياهندُ.
(٨١) **قوله: [ومنجزم]** لو قال: (...................... وجازما % وللوقاية وفكّ وادغما) لتوافق الحالان في اتحاد صاحبهما.
قوله: [وللوقاية] يعني يحذف النون في الأفعال المذكورة عند ملاقاتها لنون الوقاية التي تحفظ ما قبلها عن الكسر، وتقي الفعل عن اشتباهه بالاسم للتخفيف، أو يلفظ بهما مفككا، أو يدغم في نون الوقاية وقرئ بالثلاثة "تأمروني".

(٨٢) **قوله: [والفعل]** اي الفعل المضارع، وترك التقييد به لأن الكلام في المعرب.
قوله: [معتل] هو أخص مطلقا من معتل الصرفيين، لأنه ما كان أحدُ أصولِهِ حرف علةٍ، ولم يعتبروا غير الأخير، لأنه لا يختلف به طرق الاعراب. **قوله: [حذف]** اي كل من الثلاثة، أو ما ختم به الفعل.

[فصل في اعراب المقدّر]

(٨٣) قوله [والحركات] اي ما أمكن منها بلا مانع نحو الإضافة والقصر، أو المراد أنها تقدر بنفسها أو ببدلها، فلا يرد النقض بالجمع المؤنث السالم المضاف إلى ياء المتكلم وبغير المنصرف نحو: سعدى.

قوله [فيما يضف] اي لفظا أو تقديرا إلى ياء المتكلم، أو بدله فيشمل نحو يا غلاما ويا غلامِ بالكسر.

قوله [أو ما يقصر] اي يحبس عن الحركات، ولذا سمّي مقصورا، وما يقال إنه يستلزم أن يسمّى غلامي مقصورا ايضا مندفع بأن المراد الحبس عن جنس الحركة ولو غير إعرابية.

(٨٤) قوله: [والفعل] عطف على [ما]، اي في اسم مقصور، وفي الفعل المقصور، ففيه اكتفاء.

قوله [والمحكي] اي والاسم المحكي نحو: من زيدا، لمن قال: ضربت زيدا. وكالمحكي الاسم المشتغل آخره بحركة الاتباع نحو: حُجْرُ ضَبٍّ خَرِبٍ، بكسر الباء في خرب، فالأولى أن يذكره المصنف.

قوله [والمدغم] اي ما سكن آخره لأجل الادغام في أول كلمة أخرى متماثلين أو متناسبين اسما نحو {وَتَرَى النَّاسَ سُكَارَى} (حج - ٢) ،{وَقَتَلَ دَاوُد جَالوت} (بقرة ٢٥)، أو فعلا نحو: زيد يضرب بكذا، ويسمى ادغاما كبيرا.

قوله [مقدرا بكسر] اي يكسر بكسرة مقدرة الاسم المنقوص، وهو: ما آخره ياء لازمة تلو كسرة كالقاضي.

(٨٥) قوله [والضم] عطف على الحركات، اي الضم يقدرفى ...الخ. ويمكن عطفه على يكسر، فيكون الضم نائب فاعلُ مقدرا.

قوله [قد كسر] ذكره لأنه الأصل في دفع التقاء الساكنين، وإلا فحكم ما ضم لدفعه نحو: {وَقَالَتُ اخْرُجْ عَلَيْهِنَّ} (يوسف ٣١) كذلك، بقي أنه ترك حكم ما حرك للادغام فيه كلم يمد، وما حرك من القوافي نحو: (وأنَّكِ مَهْمَا تَأْمُرِي القَلْبَ يَفْعَلِ)، وما أسكن للوقف أو التخفيف.

(٨٦) قوله: [والهمز] اي قدر سكون الهمز في نحو يَقرَا ويُقرِي إذا دخله الجازم، ولا يحذف فيه اللين لأنه في حكم المعوض عنه.

قوله [وسوى] اي غير الحكم المذكور إذا ثبت للمذكورات فهو شاذ، وليس المعنى: أن التقدير في غير ما ذكرنا شاذ، وإلا أتجه أن التقدير في نحو لم يمدّ، وَ باقي الصور التي بيناه قياسي، وهي غير ما ذكره .

[المعرفة والنكرة]

(٨٧) قوله [ضمير] إنما يصح كونه خبرا لقوله (معارف) إه إذا كانت الإضافة مبطلة للجمعية، أو كان العطف مقدّما على الربط وفي جوازه الفاء الموجب لفوات الترتيب تأمل.

قوله [فعلم] اي غير الله تعالى، فإنه أعرف المعارف، ويليه ضميره، والمراد به علم الشخص، لأن علم الجنس في مرتبة المعرف بلام الجنس.

قوله [ونحو: يا قثم] إن أريد به مطلقا المنادى المفرد المعرفة ففيه إشارة إلى أنه عند النداء يزول تعريف العلمية، ويحدث آخر أدون منه، وإن أريد المنادى المنكر المقصود ندائه ففيه تنبيه على المذهب الراجح من أن المعرف قبل النداء باق على تعريفه، ويزيده النداء وضوحاً. وكتب: في العطف بالفاء إشارة إلى أن مدخوله دون ما قبله بخلاف العطف بالواو.

(٨٨) قوله [فذو أل] أعرفه ما للعهد، ثم الاستغراق، وادناه ما للجنس. وقد يرد أعرفية الموصول بقوله: {قُلْ مَنْ أَنْزَلَ الْكِتَابَ الَّذِي جَاءَ بِهِ مُوسَى} (الانعام- ٩١) ، إذ الصفة لا تكون أعرف من موصوفه إلا أن يقال بأن الذي بدل، أو أن الكتاب علم بالغلبة للتوراة على أنه لا مانع من كون الصفة الموضحة أعرف، و زيادة التابع على المتبوع معهودة كما في إبدال المعرفة من النكرة.

(٨٩) قوله [إلا لمضمر] أي إلا المضاف إلى المضمر فاجعله مساويا للعلم لوقوعه صفة له نحو: مررت بزيد صاحبك، و يتجه عليه أنه لا مانع من كونها أعرف على ما مرّ.

قوله [كمن و ما] اي الاستفهاميتين. و خصّ التمثيل بهما تنبيها على أن الاستدلال على تعريفهما بتعريف جوابهما معارض بجواز (رجل) في جواب من عندك، و (أمر مهمّ) في جواب ما دعاك إلى كذا.

(٩٠) قوله [التعريف] مفعول، أو نائب فاعل، و وجه تصحيحه أنّ التعبير و الإشارة إلى المرجع متحققان فيه دون المظهر النكرة، فإنه لو فسرّ الضمير في (جائني رجل فأكرمته) قيل: أكرمت ذلك الرّجل.
قوله [لو واجب] إه، كلمة لو تأكيديّة، و فيه ردّ على من قال: بأنه معرفة إن لم يجب تنكير المرجع كأن يكون فاعلا، و نكرة إن وجبت كالحال والتمييز.

[الضمائر]

(٩١) قوله [ومفهم الغيبة والحضور] أي بالوضع، فلا يبطل التعريف باسم الإشارة، و الواو في قوله [والحضور] بمعنى (أو) لمنع الجمع، فيخرج الاسم الظاهر، لأنه موضوع لما يعمّهما. بقي أنه ينتقض بياء الغيبة، و تاء الخطاب، و نحوهما مما صدر به المضارع، لأنّ كلّا منهما موضوع لأحدهما، و بلفظ الغائب، و المخاطب، و المتكلم، ويمكن دفع الثاني بأنّ المراد الجامد المفهم، والأوّل بأن المراد ذي الغيبة.
فلو قال: (مفهم ذي الغيبة...........%......................) لكان أولى.

(٩٢) قوله [لم يقع في الإبتدا] اي لم يمكن وقوعه بحسب استعمالات العرب أمكن عقلا أم لا، فلا يرد أن تعريف المتصل غير جامع لعدم شموله لـ (تما) في ضربتما، ونون ضربن ونحوها.
قوله [وتلو إلا] أي في غير الضرورة، فلا يرد قوله: (ألأ يُجَاوِرَنَا إلأكِ دَيَّارُ).

(٩٣) قوله [لغائب] الخ تعميم لكل من الثلاثة، يعني: أن كلّا من نون جمع المؤنث، و واو الجمع المذكر، و ألف التثنية عرّف لغائب كـ (ضربن، و ضربوا، و ضربا)، ولمخاطب كـ (ضربتنّ، و اضربوا، و اضربا).

(٩٤) قوله [وياء أنثى] أي ياء المؤنث المخاطب. قوله [وكل] أي من المذكورات ضمير رفع. قوله [المتكلم] إذا كان معه غيره حقيقة نحو: {رَبَّنَا إِنَّنَا سَمِعْنَا} (عمران ١٩٣) ، أو ادعاء نحو: {إِنَّا أَنزَلْنَاهُ} (بقرة - ١) ، وعلى التقديرين يكون مرفوعا ومنصوبا ومجرورا.

(٩٥) **قوله [وها]** متنازع فيه لقوله الآتي: جرّ وانصب.
ولو قال بدل قوله وللخطاب الخ: "والكاف للخطاب جر وانصب" لكان أوضح و أنسب.
ثم إن هذه الهاء تكسر إنْ وَلِيَتْ كسرةً نحو: بِهِ، أو ياء ساكنة نحو عليْهِ، و إلا فيضم نحو: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ} (كهف -٣٧).

(٩٦) **قوله [ويوصلان]** هذا مشعر بأنّ الضمير في نحو (ضربكما، و ضربكم، و ضربهما، و ضربهم) هو الكاف والهاء فقط، والباقي علامة امتياز الصّيغ.
ويمكن ارتكاب الاستخدام، بأن يراد بالظاهر ما هو ضمير المفرد المذكر الغائب، أو المخاطب، ويضميره في "يوصلان" ما على صورتهما.
قوله [مع تا] حال من فاعل توصلان، يعني: أنّ تاء المخاطب مثلهما في الوصل بالميم والألف في التثنية، وبالميم في الجمع المذكر، والنّون المشدّدة في الجمع المؤنث نحو (ضربكما وضربكم وضربكنّ). ولو قال: (.........................% و يوصلان مثل تا بالألف)
لكان أوضح.
(٩٧) **قوله [وألف]** مبتدء خبره [بدا]، و [للغائب] متعلق به، يعني أن الألف ظهر لأن يلحق بالهاء في المفرد المؤنث نحو (ضربها). وليس قوله: وألف معطوفا على قوله: بالألف، و إلا لتوهم اشتراكه بين الهاء، و الكاف، و التاء.

(٩٨) **قوله [للرفع]** أي بطريق الإطراد والإصالة، فلا يرد نحو "أنا كائنت، و لا نحو "يا أنت"، لكونهما شاذّين، و لا ما أكد به المنصوب والمجرور، لأنه بطريق النيابة. **قوله [أنا]** ردّ على البصريين في قولهم: إن الألف زائدة.

(٩٩) **قوله [إيّا]** فيه ردّ على من زعم أن "إيا" اسم ظاهر مبهم خصّ بإضافته إلى ما بعده. وعلى من قال: إن مجموع "إياك" ونحوه ضمير. وعلى من قال: إن "إيا" ضمير أضيف إلى ما بعده وهو ضمير آخر .
قوله [لا سمى] اي ليس ما بعده اسما مضافا إليه، كما ذهب إليه الخليل، واختاره ابن مالك مستدلا بظهور الإضافة في نحوه "إيّاه وإيا الشوَابّ"، ويتّجه عليه أنه لو كان كذلك لأعرب، لأن المبني إذا لزم الإضافة أعرب، وما استدل به شاذ على أن إضافة المعرفة لزيادة التوضيح قليلة، ولذا اختار الناظم قول سيبويه من أن ما بعده حرف تدل على المراد به، وقال: إنه المعتمد.

(١٠٠) قوله [مضارع] عطف على الأمر، اي خُتم ستر المرفوع في مضارع متجاوز عن الياء، بأن لم يصدّر بها، سواء صدر بالتاء، أو النون، أو الهمزة. والمراد بالتصدير بالياء أعم من الحكميّ، فلا يرد أن الغائبة المفردة مصدّرة بالتاء مع عدم وجوب استتار الضمير فيها، فإن حقه التصدير بالياء، والتاء جيئ بها للفرق بينها وبين الغائب.

قوله [واسمهما] في الضمير استخدام، لأن المراد بالأمر و المضارع؛ المفرد منهما، وبضميرهما: أعم، لأن اسم الفعل يجب الاستتار فيه، ولو كان بمعنى المثنى والمجموع.

(١٠١) قوله [وفعل الاستثناء] نحو: أكرمت القوم خلا زيدا، و فاعله عائد إلى البعض المدلول عليه بكله السابق استخداما. وقيل: عائد إلى الوصف المستفاد من الفعل السابق كالمكرم في المثال المذكور وقيل: إلى الحدث المفهوم منه، و يضعفهما عدم الإطراد، لأنه قد لا يكون هناك فعل نحو: القوم إخوتك خلا زيدا، إلا أن يحمل كلاهما على الغالب.

قوله [والتعجب] ظاهره يعم نحو: ما أحسن زيدا و أحسِنْ به، لكن كلامه في البهجة صريح في أن الحكم يخص الأول، ومرجّع ضميره لفظ ما وهو عبارة عن مصدر بني منه فعل التعجب.

قوله [وأفعل التفضيل] اي في غير مسئلة الكحل و إلا فيرفع فيها الفاعل الظاهر . ولا يرد نحو مررت برجل افضل منه أبوه ، لأنه نادر، والكلام في غيره. بقي أن المرفوع بالمصدر النائب عن فعله واجب الاستتار نحو: فَضَرْبَ الرِّقَابِ.ولو قال:(......................% وأفعل التفضيل ضرب الرقب) إشارةً إلى هذا لكان أحسن. تأمل.

(١٠٢) قوله [إنما] اي أو ما في حكمه كإلا، و لا يبعد أن يراد بإنما أداة الحصر مجازاً.

قوله [تعينا] اي الانفصال، لئلا يشتبه المحصور بالمحصور فيه نحو: إنمّا ضربت أنا، و ما ضربت إلا أنا.

(١٠٣) قوله [لما انتصب] متعلّق بقوله: أضيف، وهو صفة مصدر، وقضيته أن كون فاعل المصدر منفصلا مخصوص بما أضيف المصدر إلى المفعول، وهو مخالف لما قاله "عبد الحكيم" من أن فاعل المصدر لا يكون إلّا منفصلا و إن وليه بلا فصل نحو: أعجبني ضربُكَ أنت زيدا، لكنه إنما يتم لو لم يسمع ضربي زيدا، وهو ممنوع.

قوله [ذات سبب] كان المراد بالصفة: ما يعمّ الفعل، خلافا لما قاله الرضي: من أنه لو أسند إلى غير ما هو له لمْ ينفصل الضمير، و بذات السبب التي لم تجر على من هي له، لا التي جرت على من هي له، و إلا انتقض بنحوِ (أقائم أنت)، و (جائني زيد هو)، لأنهما لم يجريا على شيئ أصلا .

(١٠٤) قوله [مضمرا] اي مقدرًا نحو: إياك والأسد، و لو قال هنا: قدرا، و قال بدل مؤخرا: أو قد أخّرا لكان أوضح (١) .

قوله [أو ابتدا] اي على القول بأن العامل في المبتدأ والخبر معنويّ.

قوله [أو نفيا] اي حرف نفي نحو: {مَا أَنْتَ بِنِعْمَةِ رَبِّكَ بِمَجْنُونٍ} (القلم - ٢).

(١٠٥) قوله [و تلو إمّا] نحو: جائني إما أنت أو زيد، و لم نقل: (جئنت إما أنت أو زيد)، إفادة للشك من أول الأمر والتمثيل بنحو (إمّا أنت فقائم وهم)، لأن انفصال أنت لكون عامله معنويا، ولأن الكلام في (إما) بكسر الهمزة.

قوله [واو مع] اي و تنفصل الضمير بعد واوٍ بمعنى مع نحو: (تَكُونُ وإيَّاهَا بِهَا مَثَلاً بَعْدِي).

قوله [والفارقة] اي وتنفصل الضمير بعد اللام الفارقة بين إن المكسورة المخففة وإن النافية كقوله:

لإن وجدتُ الصّدِيقَ حقًّا لإيّاك ... فَمُرْنِى فَلَنْ أَزَال مُطِيعا.

بقي أنه من صور الانفصال ما وقع الضمير تأكيدا نحو: {اسكُنْ أَنتَ} (بقرة - ٣٥)، أو بدلا كقولك بعد ذكر أخيك: لقيتُ زيداً إيّاه، أو معطوفا نحو: جائني زيدٌ وأنتَ. قوله: [أو مضمر..إه]، اي أو وقع الضّمير تلو ضمير، فإن كان المتقدّم موافقاً للمتأخّر، أو دونه في الرّتبة تعيّن الانفصال، لأنّه لو اتّصل لزم ترجيح المساوي، أو المرجوح بلا مرجّح، و إلى هذا أشار بقوله [فإن تقدم الخ..]، و الكلام في ما لم يكن أوّلهما مرفوعا، و إلا تعين الاتصال، و لم يقيد المضمر بغير المرفوع لوضوحه.

(١٠٦) قوله [الفصل نص] رجح في "كان" الفصل، لأن ضميره في الأصل منفصل. و رجح ابن مالك الوصل لشبهه بالمفعول. لكن ينبغي أن يختار الوصل في باب "ظن"، لأن مفعوليه مفعول واحد حقيقة، وكونها مبتدأ و خبرا باعتبار الاصل، فيكون مجازا.

(١٠٧) قوله [أو ما لهذا استلزما] اه اي استلزام الكل للجزء، أو بالعكس، أو غيرهما، و لو بمعونة القرائن، فيدخل فيه التقدم المعنوي نحو:{اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَى} (المائدة - ٨) ، {وَلِأَبَوَيْهِ لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمَا السُّدُسُ} (النساء -١١).

[الإضمار قبل الذكر]

(١٠٨) قوله [وفي تنازع] اي أخر المرجع عن ضميره فيه إذا أعمل الثاني و اقتضى الأول مرفوعا نحو: ضربُوني وأكرمَني الزَّيدون. قوله [ونعم] نحو: نعم رجلاً زيدٌ، و هذا إنّما يتمّ إذا لم يجعل المخصوص مبتدأ وما قبله خبره. قوله [قد فسرا] اي ببدله الظاهر كضربته زيدا.

(١٠٩) قوله [وربه عبدا] أشار بالمثال إلى أن مجرور "رب" في حكم ضمير "نعم" حيث يجب كون مفسره تمييزًا، و كونه مفردا. ولو قال:

........................% .... وربه هندا

إشارة إلى أنه يجب تذكير ضميرها مطلقا بخلاف نعم حيث يقال: نعمت إمرئةً هندًا، لكان أولى.

قوله [قد نقلا] هذا مشعر بجواز تأخير المرجع هنا سواء كان المرجع نفس المفعول نحو: (جَزَى رَبُّهُ عَنِّي عَدِيَّ بْنَ حاتِمٍ) جنانا، و رضوانا، و حورا وقد فعل أو ما أضيف إليه المفعول نحو: ضرب أبوها غلامَ هندٍ، لكنّ الراجح في الأول الجواز، خلافا لمن أوّل البيت بأن ضمير (ربه) للجزاء، وفي الثاني الامتناع ، والفرق بينهما: أن وحدة عامل ملابس الضمير ومرجعه في الأول جعلته كأنه متقدم رتبة بخلاف الثاني.

(١١٠) قوله [الشأن] لم يذكر القصة، لاتحادهما حقيقة ، أوالمراد بالشأن ما يعمّها هذا.

وههنا موضع سابع تركه، و هو: ما كان غير ضمير الشأن مخبرا عنه بخبر يفسره كقوله تعالى: {إن هِيَ إلّا حياتنا الدُّنيا}(الانعام - ٢٩) فإنه يمكن إرجاع الضمير إلى معلوم من السياق لا إلى (الحياة الدنيا)، فلا يكون مما أخّر مرجعه .

قوله [حتماً] مفعول لقوله [يفرد] و وجوب تأخير مرجعه مستفاد من قوله الآتي: (بجملة) الخ يعني أنه يلزم أن يفرد، فلا يثنى، و لا يجمع و إن فسر بحديثين، أو أحاديث، لأنه عبارة عن مضمون تاليه.

قال في "المغني: «و يذكر باعتبار الشأن و يؤنث باعتبار القصة إن كان في مفسره مؤنث عمدة و تأنيثه حينئذ أولى»، و إلى هذا أشار بقوله [والطبق في التأنيث].

(١١١) قوله [يرى] اي يبرز ضمير الشأن في هذه المواضع الأربعة. و إطلاق الاسم على مفعول ظن تغليب.

قوله [وهو ببابي كان كاد] يعني: أن ضمير الشأن لا يظهر فيهما بل يستتر نحو: كان زيدٌ قائمٌ، و كاد يخرجُ زيدٌ.

بقى أنه يمتنع حذفه إلا منصوبا، فيجوز على ضعف إلا مع (أن) المفتوحة إذا خففت، فحذفه فيه لازم نحو قوله تعالى: {وَآخِرُ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ} (يونس - ١٠).

و إن ضمير الشأن مخالف للقياس من خمسة أوجه، ثلاثة ذكرها المصنف.

و رابعها: أنه لا يتبع بتابع، فلا يؤكد، و لا يعطف عليه، ولا يبدل منه.

وخامسها: أنه لا يعمل فيه إلا الإبتداء، أو ناسخه.

ويمكن أن يكون قوله (يرى اسم) الخ إشارة إلى هذا.

(١١٢) قوله [مصرح بكلها] اي كل جزء منها، فيلزم عدم الحذف مطلقا لا كلّا و لا جزأ.

(١١٣) قوله [مطابق معرفة] يعني يلزم أن يقع بعد معرفة مبتدء في الحال أو في الأصل بأن دخلته احدى النواسخ مطابقا لها نحو: {إِنَّكَ أَنْتَ الْعَزِيزُ الْحَكِيمُ}، و إنّني أنا القائم.

(١١٤) قوله [أو كانه] اي أو كان المذكور قبل الضمير مبتدأ في الأصل، فالتذكير باعتبار المذكور. ولو قال: (مبتدأ و لو بأصل و الخبر % معرفة أو منع أل فيه ظهر) لكان أظهر.

(١١٥) قوله [نصب يلي] اي بعد ضمير الفصل حال كون الضمير تاليا لمظهر منصوب تعين الحكم بكون الضمير للفصل، لأن نصب ما بعده مانع من كونه مبتدأ، و كون ما قبله ظاهرا مانع عن التأكيد، و نصبه مانع عن البدلية. و من هذا يعلم أن في كلامه احتباكا.

(١١٦) قوله [أخرا] اي عن المبتدء ليكون مميّزا للخبر عن النعت، و لا محلّ له من الإعراب، لأنه لإفادته معنى في غيره حرف، لكنه في قالب الضمير كحروف الخطاب.

[نون الوقاية]

(١١٧) قوله [نون الوقاية] إضافة السّبب إلى المسبّب، أو المغيا إلى الغاية؛ وقالو: سميّت بذلك لأنها تقي الفعل عن الكسر، و يتّجه عليه أنّه منقوض بنحو (تضربين)، و (قُلِ ادعوا) ممّا لا يُحفظ عن الكسر، و بنحو (دعا، و رمى) ممّا لا يوجد فيه الكسر حتّى يحفظ، و أن هذا التعليل غير جار في نون الوقاية اللّاحقة لغير الفعل؟ و يمكن الجواب عن الأوّلين بأنّ مرادهم بالكسر ما هو حاصل بسبب ياء المتكلّم فلا يلزم أن يحفظ عن كسرة ما قبل ياء المخاطبة، و كسرة التّخلّص عن التقاء السّاكنين، وعن الثّاني بأنّ الكسرة أعمّ من التّحقيقي، و التّقديريّ.

قوله: [وقط وقد] اي إذا كانا بمعنى "حسبي". و لو كانا اسمي فعل بمعنى "تكفي" وجبت عند اتصال الياء بهما، و لو كان (قط) ظرفا، و (قد) حرفا لم يتصل بهما ياء المتكلم.

قوله: [وليت] كلامه مشعر بوجوب نون الوقاية في "ليت" في غير الضرورة فنحو: (كَمُنْيَةِ جَابِرٍ إذْ قَالَ لَيْتِي ... أُصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ بَعْضَ مَالِي) ضرورة .

(١١٨) قوله [الحذف مع بجل] في المغني والدماميني «أن بجل يأتي حرفاً بمعنى نعم واسم فعل بمعنى يكفي فتلزمه نون الوقاية وهو نادر واسماً مرادفاً لحسب فلا تلحقه نون الوقاية إلا قليلا» انتهى. فمراد المصنف به ما كان مرادف حسب.

قوله: [وعل] لغة في لعلّ، ورجح الحذف، لأنها قد تكون جارّة، ولأن بعض لغاتها لَعَنَّ، فتجتمع ثلاث نونات.

(١١٩) قوله [في الباقيات] أراد به (إنّ، وأنّ، ولكنّ، وكأنّ، ولكنّ)، هذه الإرادة به هنا غير مناسب بخلاف قول ابن مالك في ألفيته: في الباقيات الخ ، ووجه التخيير أن مشابهة الفعل تقتضي لحوق النون، وتوالي الأمثال يأباه.

قوله [قد سمعا] كقول النبي ﷺ لليهود:«هَلْ أَنْتُمْ صَادِقُونِي»، ويلحق أيضا بأفعل التفضيل لمشابهته بأفعل في التعجب كقوله ﷺ: «غَيْرُ الدَّجَّالِ أَخْوَفُنِي عَلَيْكُمْ» اي أخوف مخوفاتي.

[العلم]

(١٢٠) قوله [المعين المسمى] اي يدل على على مسمى معيّن، لا أنه يحصل له التعين، وإلا لزم تحصيل الحاصل، لأنه معين في نفسه، كذا قيل. والمراد المعين بحسب وضع واحد، فلا يرد أن هذا منقوض جمعا بنحو (زيد) إذا سمي به جماعة، ومنعا بنحو (شمس) و (قمر)، لأن عدم التعين في "زيد جاء" من تعدد الوضع، والتعين فيهما عرض بعد الوضع، وهوعدم وجدان غيرهما مما صدقات المسمّى.

قوله: [من غير قيد] اي لفظي، أو معنوي، كما يفيده وقوع النكرة في سياق النفي، فخرج به باقي المعارف.

قوله [لذوي] خارج عن التعريف، اي العلم ثابت لكل مألوف عاقل، أو غيره، ذكره لئلا يتوهم اختصاصه بالعاقل.

(١٢١) قوله: [فإن يكن] تقسيم للعلم: إلى علم الشخص، وعلم الجنس. وقضيته: أن ما كان تعينه ذهنا علم جنس، ويتجه أن العلم الذي يضعه الوالد لولده الذي سيولد، وعلم القبيلة من أعلام الأشخاص مع عدم تعينهما في الخارج، لأن الولد غير موجود في الخارج، والقبيلة موضوعة لأبناء الأب الموجودين عند الوضع وغيرهم، وكذا بالعلم قبل الرؤية إلا أن يعم التعيين من الحقيقي والحكمي بجعل المعدوم بمنزلة الموجود بتغليب أو غيره، وتنزيل ما من شأنه أن يحس منزلة المحسوس، هذا.

وقد يقال: أن النكرة معين في الذهن فيلزم أن يكون علم جنس، ويبطل به تعريف العلم؟ ويجاب بأن المراد التعين الذهني الملحوظ عند الوضع لا التعين الموجود عنده.

قوله: [لفظا] اي في الأحكام اللفظية، ككونه مبتدء، وذا حال. وأما في الحكم المعنوي فهو كالنكرة المعرفة بلام الحقيقة، فيعم كل فرد مما صدقاته.

(١٢٢) قوله [إما مفردا] ظاهره تقسيم لمطلق العلم شخصيا أو جنسيا، وهو غير بعيد إن قيل إن التقسيم باعتبار الأقسام المجوّزة، وقضية كلامهم: تقسيم علم الشخص إليها فقط، وهو الموافق للاقسام المحققة.
قوله: [أو مزجا] اي ذا مزج. ولو قال بدل قوله مزجا: مزجيا لكان أوضح، وإن اشتمل على حذف العاطف هذا. وظاهر قوله [أو مضافا] الخ أن العلم هو المضاف والمسند، وفيه مسامحة، لأن العلم مجموع المضاف والمضاف إليه، والمسند والمسند إليه. ويمكن أن يكون معنى قوله [ما اسندا] ما وقع الإسناد فيه.

(١٢٣) قوله [اسم] هذه الأقسام توجد في علم الجنس، كأسامة، وأم عريط وأبوالحارس، فالتقسيم لمطلق العلم. ثم الأوفق أن يقول:
(اسم وكنية بأم أو بأب%.........................).

قوله: [أو الكنية] اي الكنية علم مركب إضافي صدر بالأم أو بالأب مثلا، فلا ينتقض بنحو (ابو زيد قائم)، لأن المركب الإضافي جزء علم لا نفسه، ولا بنحو (ابن الزيد)، و (أم كلثوم)، و(بنت القيس).

قوله [أو للمدح والذم لقب] ينتقض تعريف اللقب بنحو (محمّد) و (مرّة) اسما، و(أبي الفضل) و(أبي لهب) كنية؟ وأجيْب بأن مرادهم أن الاسم ما وضع للذات أوّلاً، واللقب الموضوع لهُا غير أول مشعرًا بمدح أو ذم، والكنية ما صدر بأم أو أب وضعت أوّلاً، أو لا اشعرت بأحدهما أوّلاً. وقضيته أن التقسيم اعتباري لأنها تجامع كلّا منها.
وكتب ايضا: فإن كان اللقب مع الاسم فالغالب تأخير اللقب. وأوجبوا إضافة الاسم إليه إن كانا مفردين كسعيد كرز، ولابد من تأويل الأول بالمسمى، لأنه المعرض للاسناد إليه، والثاني بالاسم، أو بالعكس إذا حكم على اللفظ كـ(كتبت: سعيد كرز)، لئلا يلزم اتحاد المتضايفين .
(١٢٤) قوله [وغالبا لا يسبق] لئلا يتوهم السامع من تقديمه أن المراد مسماه الأصلي، وقيّده بالغالب إشارة إلى أنه إذا انتفى ذلك التوهم لاشتهار المسمى باللقب جاز تقديمه كقوله تعالى: { إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ} (النساء - ١٧١). وسكت

عن تقديم اللقب على الكنية، وتقديمها على الاسم، وبالعكس، لأنه جار على الأصل من جواز تقديم كل على الآخر، ومنه يلزم أنه لو اجتمعت الثلاثة جاز تقديم اللقب على الاسم، بأن يقدم اللقب على الكنية والكنية على الاسم، وفيه تأمل.

(١٢٥) **قوله [ومنه منقول]** ردّ على من زعم انحصار العلم في المرتجل والمنقول. **قوله [مجهول أصل]** عبارة البهجة «لم يسبق له استعمال في غير العلمية، أو سبق وجهل قولان» انتهت. وقضيتها أن ما وضع لشيء، ولم يستعمل فيه ثم جعل علما ليس مرتجلا على القولين. وقال العصام «المرتجل ما ليس له معنى قبل العلمية، أو كان لكن غيّر هيئته معها»، وفيه مخالفة لما قاله المصنف.

(١٢٦) **قوله [وما بأل]** قال عصام في شرح الكافية «من الأعلام المنقولة ما استعمل من الأسماء مع اللام أو الإضافة، لأن النقل يكون بغلبة استعمال العام في الفرد المعين، وطريقته ايراده مع اللام العهدي، أو الإضافة العهدية، ليصير علما مع أحدهما، ولا يجرّد عن الإضافة أصلا، وقد يجرّد عن اللام فيقال في النابغة: (نابغة)، وهذا في الصفات والمصادر لا غير، فلا يقال في (النجم): نجم، ولا في (البيت): علما للكعبة: بيت»، انتهى. وهو مخالف لكلام المصنف حيث أدخلها في المنقول، وقيّد التجريد عن اللام بالصفات والمصادر وظاهره قلة التجريد عنه مطلقا ولو في حال النداء والإضافة.
تفسير لـ (مطلقا) ... الخ

(١٢٧) **قوله [كأن يقارن]** مرتبط بقوله [وجب] و[قل] كما يفيده الشرح، فيلزم أن يجب حذف "الـ" في العلم المرتجل والمنقول إذا قارن الارتجال والنقل كـ (اليسع) و (النضر) إذا نودي أو أضيف، ويقل الحذف بدونهما. ويحتمل ارتباطه بـ [قلّ] فقط وهو الظاهر، فيفيد قلة حذف "الـ" فيهما مطلقا، والفرق أن الأداة في هذين صارت كجزء الكلمة بخلافها في نحو (الاعشى) فإنه زيد للتعريف، ثم عرضه الغلبة، فليس كالجزء، فلا يعتنى بحفظها منه بخلافهما .

(١٢٩) **قوله [بل إن ثنيا]** اي أو جمع، وحينئذ يحسن دخول اللام عليه عوضا عن تعريفه بالعلمية.

(١٣٠) **قوله [من ذي عمل]** قضيته أنّ الاسم في نحو (العمرو)، و (زيد العالم)، و(ضرب زيد) هو: "اللام"، و"زيد" و"ضرب" وليس كذلك، لأنه مجموع العامل

والمعمول، والتابع ومتبوعه، والمسند والمسند إليه، ففيه تجوّز باطلاق اسم الكل على الجزء.
ويمكن أن يراد بذيها المشتمل عليها اشتمال الكل على صفة الجزء، أو مُتَعَلِّقِهِ إن كان المتبع والمسند مَصْدَرِي مجهول، أو معلوم كالعمل، وعلى نفس الجزء إن كان بمعناهما المتبادر، وأوّلَ العملُ بالعامل هذا، والمراد به غير المسند بقرينة المقابلة، فلا استدراك.
(١٣١) قوله [ولا تضف] إه إشارة إلى أنه يجب أن لا يغيّر على ما كان عليه، فلا يثنى، ولا يجمع. فلو قال: (..................% ولا تضف ولا تغير.......) لكان أشمل.
قوله [واسلك] معنَاهُ مع البيتين الآتيين على ما يشعر به عبارة شرحه: وإذا أردت أن تسمّي شخصا بكلمة على حرفين اسلك عند التسمية تضعيف ثاني هذين الاثنين إن كان لينا فتقول في "لو"، و "ما"، و"في": (لوّ)، و(فيّ)، و(ماء) بقلب الألف الثانية همزة، لالتقاء الساكنين، واردد عندها ما حذف منه إن كان محذوف الآخر فقل في "يد" و"دم": (يدي) و(دمو).
والحرف الواحد إن لم يكن بعض كلمة، وسمّي به، فإنْ حرك، فَيُكَمَّلُ ثلاثا بتضعيفك لينا تجده من جنس تحريك، بأن يؤخذ حرف الحركة مضعفا، ويلحق به، فيقال في "لام الجر": (ليّ)، وإن كان بعضا منها، وسكن كضاد اضربْ فَزِدِّ الهمز في أوله للتكميل أو لا البعضَ الساكن من الكلمة، بأن لا يكون بعضا وسكن، كـ"لام التعريف" أو كان وتحرك، كـ"باء" ضربَ منه ضعفن، اي جيئ بمضعف من جنسه،، فيكمل ثلاثة أحرف فيقال: (الّ) و(ببّ).
وعبارته مع علاقته لا يفي بتمام المراد على أن قوله [أو لا البعض] قاصِرٌ إن لم يجعل اللاّم للعهد، ومنافٌ لقوله المار : إن حرك لينا، إن جُعِل له، لأن النفي حينئذ يتوجه إلى المقيد، والقيد لتحصيل التعميم، فيفيد أن الحرف المتحرك الغير الجزء من الكلمة يضعف من جنسه، إلا أن يجعل المقابلة قرينة على التخصيص، هذا.
قال "عصام" «الحرف الساكن يحرك بالكسر ويجعل ثلاثيا بالحرف المجانس لكسره»، وهو مخالف لما قاله المصنف. وقال أيضا: «إذا سمي رجل بنحو "كم" مما هو صحيح الآخر، ولم يحذف منه يقدر بعد العلمية محذوف العجز معتلّا فيقال :(كميّ)».

[أسماء الإشارة]

قوله [أسماء الإشارة] إه إضافة أحد المتصاحبين إلى الآخر. وعرّف بما وضع لمشار إليه إشارة حسية. ونقض بأنه دوريّ؟ ويدفع بأن أخذ جزء المعرف في التعريف لا يوجبه، لجواز كون ذلك الجزء ضروريا. وقد يجاب: بأن الإشارة في التعريف لغوي، ويتجه عليه أنه في المعرف كذلك، لأن معناه اسم تصاحبه الإشارة.

(١٣٤) قوله [للذكر] اي ولو حكما، فلا يرد قوله تعالى: {فَلَمَّا رَأَى الشَّمْسَ بَازِغَةً قَالَ هَذَا رَبِّي} (الانعام - ٧٨) وكذا الفرد أعم من الحقيقي والحكمي ليشمل الجميع والفريق، فلا حاجة إلى أن يقال: بأنه مستعار للمتعدد في قوله تعالى: {عَوَانٌ بَيْنَ ذَالِكَ} (البقرة- ٦٨) اي الفارض والبكر، لأنه مؤول بالمذكور، فهو مفرد حكما.

قوله [للأنثى] اي للمفرد المؤنث، ولو كانا حكميين كالفرقة والجماعة والمذكر المنزّل منزلةَ الأنثى.

قوله [ذان] اه هو للمثنى المذكر. ونقض بقوله: {فَذَانِكَ بُرْهَانَانِ مِن رَّبِّكَ} (القصص - ٢٨)، لأن المشار إليه (اليد) و(العصا)، وهما مؤنثان، إلا أن يقال: بأن التذكير لموافقة الخبر.

(١٣٥) قوله [غير الرفع] منقوض بنحو {إِنْ هَذَانِ لَسَاحِرَانِ} (طه -٦٣) ويؤوّل بأنه مبني على لغة من يلزم المثنى الألف في الأحوال الثلاث.

قوله [لمطلق] اي مذكر أو مؤنث، عاقل أو غيره، لكن استعماله في غير العاقل قليل، ومنه قوله تعالى: {إنّ السمع والبصر والفؤاد كُلُّ أولئك كَانَ عَنْهُ مَسْؤُولاً} (الاسراء - ٣٦).

(١٣٦) قوله [واللام] مفعول خذ، اي خذ "اللام" إذا شئت مع الكاف تنبيها على نهاية البعد، إلا في الصور الثلاث الآتية. وفي بعض النسخ بدل خذ فذا اي ذا الأمر وهو زيادة اللام ثابت إلا في المثنى الخ.

(١٣٨) قوله [هنا] ملازم للظرفية أو شبهها، وهو هنا الجر بـ"من" أو "إلى"، ومثله "ثم".

قوله: [ما تقدما] اي الكاف فقط، أو مع اللام. ويلزم الكاف حينئذ الإفراد والفتح بخلاف كاف ذاك ونحوه، ولذا قال: لكن الخ، لكن لا يفيد كلامه لزومَ الفتح، فلو قال:(.........................% لكن به مفتوح كاف لزما) لكان أولى.

[المعرف باللام]

(١٤١) قوله [عهدية] ظاهر كلامه أن "الـ" قسمان:
الأول: العهد الخارجيّ، وله ثلاثة أقسام:
١- حضوريا إن كان المعرف حاضرا عند الحس نحو {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ} (المائدة - ٣).
٢- علمي إن عهد مضمون مصحوبها نحو {إِذْ هُمَا فِي الْغَارِ}(التوبة- ٤٠).
٣-ذكري إن تقدم لمضمونِ مصحوبها ذكر نحو:{فَعَصَى فِرْعَوْنُ الرَّسُولَ}(المزمل- ١٥).
الثاني: لام الجنس، وهو ثلاثة أقسام لأنه:
١- إن قصد به الحقيقة من حيث هي فـ:لام الحقيقة والماهية.
٢- أو من حيث تحققه في كل فرد فـ:لام الاستغراق.
٣- أو في ضمن فرد مبهم فـ:العهد الذهني.
ونظير المدخول للعهد الحضوري في سائر المعارف اسم الإشارة، وللعهد العلمي علم الشخص، وللام الحقيقة علم الجنس، وللام الاستغراق الكل المضاف إلى النكرة، وللعهد الذهني النكرة في الاثبات. ولعلّ النظير لمدخول العهد الذكري الموصول، فاحفظه.
قوله [في الحس] كلمة "في" هنا وفي تالييه لاعتبار المدخول.

(١٤٢) قوله [وغيرها جنسية] الخ هذا لايفي بما ذكرنا سابقا من أقسام لام الجنس لعدم تعيين الاستغراق وعدم ذكر العهد الذهني، ولو قال:
(جنسية مستغرق إن خلفا % ....) الخ، وقال بدل قوله "وغيرها عرف" الخ :(حقيقة ذهنية عهدية % ....) لكان أولى، تأمل.
قوله [مجازا] اي استعارة حيث استعمل اللفظ الموضوع لجميع الرجال في واحد لمشابهته لهم في استجماع الخصائص إذ المراد بـ (أنت الرجل): أنت الجامع لخصائص كل رجل.
(١٤٣) قوله [وعن ضمير قد انابو] كقوله تعالى: {فَإِنَّ الْجَنَّةَ هِيَ الْمَأْوَى}(النازعات - ٤٠).

(١٤٤) قوله [كاليسع] أراد بـ"اليسع" ما قارنت (الـ) نقله إلى العلمية كـ (النضر). وأشار بالكاف إلى ما قارنت "الـ" ارتجاله كـ (السَّمَوْأَلِ).

[الموصول الاسمي]

(١٢٥) قوله [له] اي للمذكور من "الّذي" و"الّتي"، أو للموصول، أو الضمير عائد إلى المثنى. فعلى الأولين خبر قوله :[المثنى] مفرد، وعلى الأخير "جملة".

(١٢٦) قوله [وجمعه] اعترض بأن الجمع من خصائص الأسماء، فلزم إعرابه كالمثنى؟ وأجيب بأنه خاص بالعقلاء بخلاف مفرده فلم يجريا على سنن الجموع المتمكنة.

ويتجه عليه أنه يجوز أن يكون جمع الذي المستعمل في العقلاء، فالاولى أن يوجه عدم الجريان على سننها بأن مفرده ليس علما ولا صفة، فهو غير جامع لشروط الجمع، هذا.

وقد ينتقض اختصاصه بالعقلاء بقوله تعالى: {إِنَّ الَّذِينَ تَدْعُونَ مِنْ دُونِ اللهِ عِبَادٌ أَمْثَالُكُمْ} (١) ، إلّا أن يعمّم من الحقيقية والتنزيلية بناء على أن المشركين نزلوا الأصنام منزلة العقلاء.

قوله [خذ الأولى] اي خذه موصولا للعقلاء، وغيرهم، وليس المعنى: أن يؤخذ جمعا لهم حتى يكون في إطلاق الجمع عليه تجوّز.

(١٢٧) قوله [تساوي كل تي] اي تساوي كل منها كل مِنْ تلك المذكورات في الاستعمال.

(١٢٨) قوله [وما ادرج فيه] اي ادخل في سلك العالم بتغليبه على غير العالم، فيكون مجازا مرسلا بعلاقة الجزئية على الراجح نحو قوله تعالى: {يَسْجُدُ لَهُ مَنْ فِي السَّمَاوَاتِ وَمَنْ فِي الأَرْضِ} (٢)، أو باقترانه في عموم فصّل بِمن نحو {وَاللهُ خَلَقَ كُلَّ دَابَّةٍ مِنْ مَاءٍ فَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَى بَطْنِهِ} (٣) فيكون مجازا بعلاقة المجاورة، هذا.

والأكثر في ضميره اعتبار اللفظ نحو {وَمِنْهُمْ مَنْ يُؤْمِنُ بِهِ} (٤). وقد يعتبر المعنى نحو {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ} (٥). وقد يعتبر المعنى ثم اللفظ، أو عكسه بالنسبة إلى ضميرين، وقس عليه ما.

(١٤٩) قوله [ونوع عالم ووصفه] الأولى
وشبهه ووصف عالم ....%.....................

والمراد بشبهه: ما نزل منزلته. وبالصفة: الصفة الغير المفهومة من الصلة، وهو شامل للنوع مثالهما قوله تعالى: {فَانْكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ} (٦).
في الكشاف وقيل ما ذهابا إلى الصفة ولأن الاناث من العقلاء يجري مجرى غير العقلاء ويمكن إدخال التنزيل المذكور في قوله وما أدرج فإن المراد به ما أدخل في سلكه بالتغليب نحو: سَبَّحَ لَهُ مَا فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، أو بالتنزيل.

(١٥٠) قوله [وإن لم تلغ ذا] اي وذا إن لم تلغ، ولم تكن اسم إشارة، ووقع بعد "ما" و"من" الاستفهاميتين، فإن ألغيت بتركيبها مع "ما" اسماً واحدا نحو: لما ذا صنعت، أو بجعلها زائدة نحو: ماذا صنعت، أو كان اسم اشارة، أو لم تقع بعد أحدهما لم تكن موصولة. ولو قال: (ونولطيء وذا لم تلغين % ولم تشر ذا طلب بما ومن) لكان اوضح وأفيد. ومعنى [ذا طلب] مصاحبا لطلبٍ مفادا بـ"ما" أو "من" الاستفهاميتين.

(١٥١) قوله [وأي] عطف على [ذا] لا على [من]. وفي قوله: [وهي] استخدام.
قوله [ثم زد] اي زدْ لكلّ منها حالة أخرى، وهي: كونها نكرة موصوفة نحو: يا أيّها الرّجل، ومررت بما معجبٍ لك، وكقوله:
(كفى بنا فضلاً على مَنْ غيرنا ... حُبُّ النّبيِّ مُحمّدٍ إيّانا)، أي شخص[7] غيرنا.

(١٥٢) قوله [بغير من] وهو "أيّ" نحو: مررت برجل أيّ رجل. و"ما" نحو: أعطه شيئا ما.
قوله [قد تكتفي] اي تكون كل واحد منهما تامة بمعنى الشيء نحو: فنعمّا هيَ، ونعم من هو.

(١٥٣) قوله [إيلائه] هذا مشعر بأن لا تتقدم الصلة على الموصول، ولا يفصل بينهما وهو كذلك لكن يصح الفصل بالجملة المعترضة، كما صرح به عصام.
وقد يقال هذا منقوض بإيراد الموصولات لصلة واحدة سواء جعلت للأخير وحذف صلات الباقي للعلم بها نحو جائني الذي والتي ضربت أو مشتركة بينهما نحو جائني الذي والتي ضربا، وبما إذا حذفت الصلة للعلم بها ويمكن الجواب بتعميم الإيلاء من الحقيقي والحكمي.

(١٥٤) **قوله [معهودة المعنى]** اي حقيقة أو حكما، فلا ينتقض بقوله تعالى: {فَغَشِيَهُمْ مِنَ الْيَمِّ مَا غَشِيَهُمْ} (طه - ٧٨) ، وقوله تعالى: {فَأَوْحَى إِلَى عَبْدِهِ مَا أَوْحَى} (النجم- ١٠) مما ورد للتفخيم أو التهويل، فإنه نزل في دلالتها على عظمة موصولها منزلة المعهود لتعين الموصول بهذا الاعتبار.
قوله [وشبهها] اه قد يقال لو عمّمت الجملة من الملفوظة والمقدرة لم يحتج إلى قوله (وشبهها).

(١٥٥) **قوله [مع عائد]** هو أعم من الضمير، واسم الاشارة، والاسم الظاهر، ولذا لم يعبر بالضمير.
قوله [وخالص الوصف] أفرده بالذكر تنبيها على أنه ليس بجملة. وما قاله التفتازاني في المطول: من أن الوصف مع فاعله الواقع صلة ألـ جملة محمولة على الجملة بحسب المعنى.
والمراد بخالص ما لم تغلب عليه الإسمية كـ (الابطح)، وبالوصف: اسم الفاعل والمفعول إذا كانا بمعنى "الحدوث"، لأنهما إذا أريد بهما "الثبوت" كـ (المؤمن) و(الصانع) كان "ألـ" حرف تعريف عند الجمهور.
قوله [لأل] هذا وما مرّ مشعر بعدم جريان الخلاف المارّ في أداة التعريف هنا، وهو كذلك إلا أنه لا مانع من جريانه. **قوله [وشذ بالجمل]** اي الإسمية نحو: مِنَ الْقَوْمِ الرسولُ اللهِ مِنْهُمْ. وكذا وصلها بالظرف كقوله: (مَنْ لاَ تَزَالُ شَاكِرا عَلَى الْمَعَهْ)، اي على الكائن معه.
(١٥٦) **قوله [ولا تزل]** لئلّا يفوت الدّليل على اسميتّها الخفية.

(١٥٧) **قوله [بفعل]** متنازع فيه لقوله [منصوبا] و[وصلا]. أو متعلق وصل محذوف اي منصوبا وموصولا بفعل. وكلامه مشعر بأنه لو كان ضميرا منفصلا لم يحذف، و هو كذلك إن فات الغرض من انفصاله، وإلا حذف نحو: {وَمِمَّا رَزَقْنَاهُمْ يُنْفِقُونَ}[البقرة:٣] بناء على انّ التقدير: (رزقناهم إياه) لأن الإنفصال أرجح.
قوله [أو وصف] اي تامّ فيخرج نحو: جاء الذي أنا كائنه. وفي تأخير الوصف تنبيه على أن حذف العائد منه أقلّ. **قوله [أوجر بوصف]** احتراز عن الجر بغير الوصف نحو: جاء الذي وجهه حسن، وبالوصف الغير العامل نحو: جاء الذي أنا ضاربه أمس.

(١٥٨) قوله [أو بحرف] اي أو جرّ العائد بحرف جرّ مماثله في اللفظ والمعنى والمتعلق الموصول نحو: مررت بالذي مررت، اي به، أو جرّ مماثله ما وصف بالموصول نحو: مررت بالرجل الذي مررت به.

قوله [ما عطف] اي على شيء و لا شيء عليه فمراده أنه يجب أن لا يعطف لأنّ حذفه وحده يقتضي بقاء العاطف بدون المعطوف، ومعه يلزم الاخبار عن مفرد بمثنى صورة، ولا يعطف عليه للزوم وقوع حرف العطف صدراً، أو الإخبار المذكور. بقي ههنا شرطان:

١- كونه غير واقع بعد لولا نحو: جاء الذي لولا هو لأكرمتك.

٢- وعدم كونه بعد حصر نحو: جاء الذي إنما في الدار هو.

فلو قال بدل قوله (وكان مفردا): "أو حصر مفرد" لكان أشمل.

(١٥٩) قوله [وكان مفردا] اشترطه لئلا يصلح الخبر لكونه تمام الصلة، فلا يعلم أحذف منه شيء أم لا كما في قوله تعالى: ﴿ الَّذِينَ هُمْ يُرَاءُونَ ﴾ ﴿ وَالْمَاعُونَ ﴾. وأشار بقوله [وطال] إلى أن المبتدأ الجامع للشروط لا يحذف إن قصر نحو: جاء الذي هو فاضل.

[فصل]

(١٦٠) قوله [ما أول] يتجه عليه أن هذا التعريف دوري، فإن العلم بالصلة متأخرة عن العلم بالموصول، وإنه منقوض منعا لشموله همزة التسوية؟ ويمكن دفع الأول بأن المراد بالصلة معناها اللغوي وهو ما اتصل. والثاني بأن المراد حرف مصدري أول مع ما، والهمزة ليست كذلك.

(١٦١) قوله [فعل صرفا] ظاهره أن الفعل أعم من الماضي والمضارع والأمر، وقد يستدل على دخولها على الأمر بنحو(أشرت إليه بأن قم)، لأن حرف الجر لا يدخل إلا على الاسم، أو مؤول به ويضعفه أنه لو انسبكت بالمصدر لفات معنى الأمر المطلوب فالأولى جعله تفسيرية، فتأمل.

قوله [باللام قفا] اي وقع بعد اللام ولو مقدرة فلا يرد نحو: جئتك كي تعطيني حقي.

(١٦٢) قوله [بذي تصرف] اي ولو تصرفا ناقصا كما في "مادام" ماضيا أو مضارعا لا أمراً، ويوصل بجملة اسمية غير مصدرة بحرف بخلاف المصدرة به نحو: ما أن نجماً في السّماء، ولم يذكره لندرته.

(١٦٣) قوله [ولو كما] اي مثلها في وصلها بفعل متصرف غير أمر لكنه يكون غالبا بتلو مفهم تمن نحو: {رُبَمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ} (الحجر- ٢).
قوله [فماوهن] قضيته أنه ليس ضعيفا وهو ممنوع كيف وما مثل به من قوله تعالى: {وَخُضْتُمْ كَالَّذِي خَاضُوا} (التوبة- ٦٩) أجيب عنه بوجوه: كون "الذي" مخفف الذين، أو صفة لمحذوف اي كالجمع الذي أو كالخوض الذي خاضوه على أنه أورد عليه أن دخول اللام عليه لكونه من خواص الاسم يأبى عن حرفيته.

[خاتمة]

(١٦٤) قوله [ما للمنكر] اي ما ثبت للمنكر من إعراب، وتذكير، وإفراد، وفروعهما احكه بـ "أيّ" للاستفهام، أي فيه إذا وقع السؤال عن المنكر به وهي معربة، والحركات والحروف اللاحقة لها قيل: إعراب، وقيل: حركات حكاية وحروفها، فيكون إعرابها مقدرا.
قوله [وفي الوقف بمن] اي احك بـ "من" ما لمنكر عاقل في حال الوقف. وفيه تنبيه على أن "أيّ" يعم الوقف والوصل.

(١٦٥) قوله [والنون اشبع] اي النون في المذكر حركه بحركة المنكر، ثم اشبع الحركة دفعا للوقف على المتحرك فيتولد منه واو، أو الف، أو ياء. ففي تعلق الإشباع بالنون تجوز.
قوله [للفرد عن] اي ظهر منه بفتح النون وقلب التاء هاء في المفرد المؤنث، ولا يحرك الهاء، لأنها لا تكون في الوقف إلا ساكنة، وحكي فيها التأنيث دون الإعراب، لأن الإعراب فرعه، ومراعاة الأصل عند تعارضهما أولى.

(١٦٧) قوله [وإن تصل] بيان لمفهوم قوله: وفي الوقف، يعني: إذا وصل شيء يحكى بلفظ "منْ" ساكنا في جميع الأحوال، فتقول لمن قال رأيت رجالا: (من يافتى)، وهكذا.

قوله [واحك بها] اي بـ"من" نفس الأعلام لا ما لها، فتقول لمن قال رأيت زيداً (من زيداً)، ومن مبتدأ، والاسم بعده خبره، وهو مرفوع تقديرا، وحركته اللفظية حركة الحكاية.

قوله [إن لم تنعطف] اي لم تقع بعد حرف العطف، وإلا تعين الرفع، لأن المقصود من الحكاية بيان المراد، والعطف يدل عليه، هذا.

ويشترط في حكاية العلم عدم تيقن انتفاء الاشتراك فيه، فلا يحكى لفظ (الفرزدق) لعدم اشتراكه يقينا، وكونه علما لعاقل.

(١٦٨) قوله [والوصف منسوبا] عطف على الأعلام، اي احك بـ"مَن" الوصف المنسوب عاقلا أو غيره مصاحبا مع "آلـ" في أوله والياء في آخره، فتقول لمن قال جاء القرشي: (المنيّ). واحك بما غير العاقل فقط مع "آلـ" في أوله والياء في آخره .

(١٦٩) قوله [والعلم المتبع] اي بغير العطف وفاقا ليونس عند يونس، لكن المستحسن عند سيبويه جواز الحكاية في العلم عن المعطوف والمعطوف عليه .

قوله [سوى] اي سوى علم جعل تابعه ابنا مضافا لكمثله اي إلى علم آخر حوى تلك العلم الأول الابن. فالكاف في قوله [لكمثله] زائدة، واللام بمعنى إلى صلة مضافا. وضمير حوى عائد إلى [ما]، و[ابنا] مفعوله، والمراد احتواء الموصوف على الصفة .

(١٧٠) قوله [ما ذا لتمييز] اي لحكايته، فتقول لمن قال عندي يلقود خلّا: (ما ذا خلّا) . قوله [حكما] مفعول تضف، اي ان تنسب حكما إلى لفظ مرادا لفظه فأنت مخيّر في إعرابه وحكايته نحو: ضرب فعل ماض، وحينئذ [اسماً يعنّ] اي يظهر اسماً لإرادة لفظه.

[الكتاب الأول في العمد وهي المرفوعات والمنصوبات بالنواسخ]

(١٧٢) قوله [وَوَجْهُ كُلِّ]إه، وجه الأوّل: إنّ المبتدأ مبدوّ به في الكلام، ولا يزول عن كونه مبتدأ وإن تأخر، وإنه عامل ومعمول من حيث أنه مبتدأ، بخلاف الفاعل. ووجه الثاني: أن عامله لكونه لفظيّا أقوى، فيكون هو أقوى أيضا، ولأن رفعه للفرق بينه وبين المفعول، ولا ينسخه ناسخ يغيّر المعنى، ولأنّه جزء الجملة الفعليّة، ولا يحذف بلا نائب، بخلاف المبتدأ في الكلّ.

[المبتدأ والخبر]

(١٧٣) قوله [اسمٌ] اي ولو حكماء فلا ينتقض بقوله تعالى: {وَأَنْ تَصُومُوا خَيْرٌ لَكُمْ} (البقرة- ١٨٤) ، والمراد بالاسم: مقابل الصفة، ولا يخرج عن قسمي المبتدأ نحو: ضاربُ زيدٍ قائمٌ، لأنّ كلّ صفة جارية على موصوف ولو مقدّراً، فمعنى ضارب (شخص ضارب)، فهو من القسم الأول. قوله [لا زائداً] أو شبهه في عدم الاحتياج إلى المتعلق كـ (ربّ الجارّة).

وكتب أيضاً: اي لا يلزم التجرّد عن العامل الزائد، فإن أريد بالزّائد ما لا يتعلق بعامل بطريق ذكر الملزوم وإرادة اللازم دخل المجرور بـ "لعلّ" و"لولا" في (لولا زيد)، على مذهب من يجعل التقدير: لولا زيد موجود، لا وجد زيد، وإلّا لا، إلّا أن يقال بحذف العاطف والمعطوف كما في (بيده الخير).

(١٧٤) قوله [ومنه] فيه استخدام لأن المراد بالمبتدأ ما ليس بوصف رافع وإلّا انتقض التعريف به جمعاً.

قوله [وصف] كلامه هنا لا يفيد انحصار المبتدء فيهما بخلاف عبارة البهجة. وما يقال: إن الحصر ممنوع لأن (الأقلّ) في نحو "أقلُّ رجلٍ يقولُ ذلك"، و(غير) في نحو "غيرُ قائمٍ الزيدان" خارجان عن القسمين مدفوع بأنّ الأوّل مبتدأ سماعيّ والكلام في القياسيّ على أن معناه: (قلّ رجل يقول ذلك) فليس مبتدأ، والثاني مستعار إعرابه من المبتدء لاشتغاله بإعراب الإضافة كما استعار في باب الاستثناء إعراب ما أضيف إليه، فهو في حكم "ما قائم الزيدان". ثم المراد بالوصف: أعم من المشتقّ وغيره، وبـ"ما" في قوله (لما) أعمّ من الظاهر والضمير البارز ليشمل نحو أقرشيّ أنتَ.

قوله [يَسْبِقُهُ] اي حقيقة أو حكماء فلا يرد أنّ نحو (إنما قائم الزيدان) و(غير قائم الزيدان) غير مسبوقين بالنفي، ونحو (هل قائم زيد) غير مسبوق بالاستفهام، لأنّ "هل" بمعنى قد، وأصله (أهل) فحذفت الهمزة، لأنّ الأوّلين في قوة "ما قائم إلا الزيدان" و"ما قائم الزيدان"، ومعنى الاستفهام ملحوظ في "هل" بحيث شاعت في الاستفهام.

(١٧٥) قوله [لكونه] علة لقوله: [لا تخبر] ولقوله: [جعلا] وهو إشارة إلى ما في التسهيل «من أنه لشدة شبهه بالفعل فاعله مغن عن الخبر، ولذا لا يصغر، ولا يعرف، ولا يوصف، ولا يثنى، ولا يجمع إلّا على لغة {يتعاقبون فيكم ملائكة} (الحديث)» انتهى. فالمراد بالإغناء عن الخبر: عدم الاخبار عنه.

(١٧٦) قوله: [في مفرد] متعلق [بقرّ] اي قرّ الأمران، وهو كون الوصف مبتدأ وخبرا في الوصف المطابق لمفرد بعده، وفي نحوه من الجمع المكسّر والوصف المستوى فيه المفرد وغيره نحو: (أجنب الزيدان). ويتّجه عليه أنّه منقوض بنحو (أحاضر القاضي إمرئة)، لعدم جواز كون حاضر خبرا للإمرئة، لعدم مطابقتهما في التأنيث. وبنحو قوله تعالى: { أَرَاغِبٌ أَنْتَ عَنْ آلِهَتِي}(١)، لأنه لا يجوز كون أنت مبتدأ، لئلّا يلزم الفصل بين العامل ومعموله بأجنبي. وبنحو (أفي داره زيد) فإنه يجب كون زيد مبتدأ، لئلا يلزم الإضمار قبل الذكر لفظا ورتبة، إلّا أن يراد قرار الأمرين عند عدم المانع على أنّه يمكن الجواب عن الثّاني بأن الجارّ متعلّق بفعل مقدر اي (ترغب عن الهتي) .

(١٧٧) قوله [جعلك الاسم] فيه أنّ الجعل صفة المخاطب، والإبتدا وصف اللفظ، إلّا أن يقال: إن جعلك للاسم صفة الاسم، وهذا القدر كاف في الحمل. وعبارة البهجة قيل: «جعل الاسم أوّلا ليخبر عنه» انتهى، وهو مشعر بضعف القول. والجعل مصدر المجهول. والمراد بالأول ما هو بحسب الرتبة ليشمل عامل المبتدأ المؤخر والأولى حذف عنه ليشمل عامل الوصف الرافع لما كفي ففي كل من التعريفين خلل.

(١٧٨) قوله [بالمبتدا ارفع خبرا] أورد أنه قد يرفع الفاعل كـ (القائم أبوه ضاحك). تساوى هذا مع القول بكون الإبتداء عاملا فيهما من حيث الرّدّ بأن الفعل أقوى العوامل مع أنه لا يرفع إلّا واحدا فكيف يرفع الإبتداء أو المبتدأ اسمين، ودفع بأن الجهة حينئذ مختلفة لأن الطلب للفاعل من حيث كون الفاعل محكوما عليه وطلبه للخبر من حيث كونه محكوما به، فافهم. قوله [ومن يقل] كأنه لم يذكر قول من قال: إن الإبتداء عامل فيهما لاقتضائه إياهما لأنه يردّ عليه أن الفعل الذي هو أقوى

العوامل لا يعمل رفعين فكيف به. وقد يقال بأنه للطافته شانه المجرورات الغير الفاترة عن الاعمال الكثيرة، كماقاله عصام فهو أقوى من الفعل.

(١٧٩) قوله [في ذي اشتقاق] اي ولو حكما بأن أوّل بالمشتق تأويلا شايعا، فيدخل فيه (زيد أسد)، ويخرج (أخوك زيد).

(١٨٠) قوله: [حيث جرى] وجوب الإظهار يعمّ المفرد والجملة نحو: زيد عمرو ضربه هو، والجارّ والمجرور والظرف نحو: زيد عمرو في داره هو. فما يوهمه كلامه من الاختصاص بالمفرد غير مراد هذا ومثل الخبر في الإبراز لذلك الحال والصفة والصلة. قوله [ورافع الظاهر] تخصيص لقوله (وينوى المضمر في ذي اشتقاق) يعني أن الخبر المشتق إذا رفع ظاهرا لا يحمل الضمير، لئلّا يتعدّد الفاعل.

(١٨١) قوله [أين المقر؟] اي الخلف ثابت في جواب هذا السؤال على أقوال كون المقرّ الأول أو الثاني أو كل منهما أو معنى المجموع المجعول خبرا وهو مُنَ،... ويستلزم الخلاف في أنّ الضمير واحد أو متعدّد.

قوله [وجملة] اسمية أو فعلية أمّا نحو (زيد قائم أبوه) فليس بجملة عند المحققين خلافا لأهل - اللغة- فابْرِزْ أولو الرّشد. وكتب أيضا: عطف على مفردا.

قوله [لا ذات لكن] يشكل بنحو "زَيْدٌ وَإِنْ كَثُرَ مالُهُ لِكِنَّهُ بَخِيلٌ" إلا أن يقال: الخبر محذوف والاستدراك منه.

(١٨٣) قوله [واخزلا] اي احذف العائد إن جرّ بالحرف. ولم يوهم الحذف تسليط عامل الجار والمجرور على المبتدأ بالعمل فيه فيجوز الحذف في نحو: السّمن منَوانٌ مِنْهُ بِدِرْهَمٍ، دون "الماء شربت منه".

(١٨٤) قوله [والظاهر] اي سواء كان بلفظه اتفاقا نحو:{ٱلْحَاقَّةُ، مَا ٱلْحَاقَّةُ} (الحاقة ١-٢) والأكثر وقوعه في مواقع التفخيم أو بمرادفه على خلاف نحو: زيد جائني أبو خالد، إذا كان كنية زيد. قوله [تعد] اي تحسب نائبة عن العائد نحو{وَلِبَاسُ ٱلتَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ} (الاعراف - ٢٦).

(١٦٥) قوله [بالفا] متعلق بالعطف اي عطف الجملة المشتملة على العائد بالفاء على جملة خبر خالية عنه نحو: زيد مات عمرو فورثه. وزاد ابن هشام: "الواو" بناء على أن الواو للجمع في الجمل كالمفرد. والرضيّ "ثم". قوله [أو شرطه] إضافة المشتمِل إلى المشتمَل بالفتح إن كان الضمير للضمير. والكلام على حذف المضاف اي شرط مماثله إن كان راجعا إلى الخبر .قوله [أو العموم] قد يقال: لو أغنى العموم عن العائد لصح: زيد مات الناس، وليس كذلك .

(١٨٦) قوله [وظرفا] عطف على قوله جملة أو مفردا. أو هو مفعول يحلّ . قوله [أو كائن] أورد عليه أنه من الأفعال الناقصة فيكون الظرف والمجرور خبره فإن لم يقدر لهما متعلق آخر لزم التحكم وعدم كون المتعلق خبرا وإلّا لزم التسلسل؟ وأجيب بأن الكائن المقدر تام لا ناقص وفيه أنه حينئذ يكون حالا وهو في حكم الخبر فيعود المحذور. وأقول لو أجيب بأن حكم الشيء اجمالا غيره تفصيلا أو بأن التسلسل في الأمور الاعتباريّة لكان أولى. قوله [أبر] اي من الفعل خلافا لابن الحاجب.

(١٨٧) [وامنع زمانا خبرا] اي وإن أفاد. وقضيته أن لا يصح نحو: "نحن في شهر كذا" على هذا القول دون الثالث وهو بعيد إلّا أن يقال مراده : أنه لا يقع خبرا عن اسم العين بالذات إن لم يتخصص الزمان بوصف أو إضافة مع جره بـ"في" في المثال المذكور، أو يكون الذات كالمعنى في التجدد وقتا فوقتا نحو: الرُّطَبُ شهرَ ربيعٍ، أو يقدر مضاف هو معنى نحو: اليومَ خَمْرٌ(اي شربه).

(١٨٩) قوله: [خير] اي إذا وجد العرف في ذين الاسمين اللذين أردت جعلهما مبتدأ وخبرا فاحكم بالتخيير بينهما في جواز جعل كل مبتدأ والآخر خبرا.

(١٩٠) قوله: [أو عاملا] اي بالرفع، أو النصب، أو الجر نحو: أمر بمعروف صدقة، ومثلك لا يبخل، فإن المثل لتوغله في الابهام لا يتعرف بالإضافة.

(١٩١) قوله [أو ابهام قصد] نبّه به على أن مراد من قال من المسوّغات الابهام قصده وإلا لاتجه أن إبهام النكرة مانع من صحة الإبتداء فلا يجوزه. قوله [أو العموم] إما بنفسه نحو: من عندك. أو بغيره كالواقع في سياق استفهام أو نفي نحو: {أَإِلَهٌ مَعَ اللهِ} (النمل- ٦٠-٦٤) و"ما أحد أغير من الله". قوله [وانخراق ما عهد]

اي خرق المعهود والمعتاد نحو: بقرة تَكَلَّمَتْ. وفي قوله [ما عهد] استعارة. والانخراق تخييل.

(١٩٢) قوله [أو تعجب] هل المراد مدلول لفظ العجب أو مدلول صيغة التعجب و الأظهر الأوّل لأنه على الثاني يستغني عنه بقصد الإبهام وكذا بقوله موصوفا إذ يمكن إدراجه في كل منهما (وفي نسخة: ادراج نحو ما أحسن زيدا في كل منهما.). قوله [من حيث هي] لكنّها يعم جميع الافراد، لئلا يلزم الترجيح بلا مرجح نحو: تَمْرَةٌ خَيْرٌ مِنْ جَرَادَةٍ .

(١٩٣) قوله [نفيا] كأنه مستغنى بقوله المار [أو العموم].

(١٩٤) قوله [وإن قدم] اي إن كانت مختصة بأن كان المضاف إليه في الظرف، والمجرور في الجار والمجرور، أو المسند إليه في الجملة صالحة للاخبار عنها نحو: عندك تمرة، وفي الدار رجل، وقصدك غلامه انسان. بقى أنه عدّ من المجوزات كونه بعد لام الإبتداء نحو: لرجل قائم، وكونه بعد كم الخبرية نحو: (كَمْ عَمَةٌ لَكَ يَاجَرِيرُ وَخَالَةٌ ...) بناء على رفع عمة، لكن يمكن ادراجهما فيما سبق.

(١٩٥) قوله [لم يبن] اي لم يميز المبتدأ عن الخبر، فإن ميّز عنه جاز تقديم الخبر نحو: أبو حنيفة أبو يوسف.

(١٩٦) قوله [فعلا] اي بحسب الصورة فلا يرد أنّ الخبر مجموع الفعل والفاعل لا الفعل فقط، والمراد به ما يشمل اسم الفعل نحو: زيد هيهات، فلا يقدم الخبر فيه، وما ذكره غير شامل لنحو"أنت قمت"، لأن ضميره غير مستتر مع أنه لا يتقدم لئلا يلتبس بالتأكيد، فلو جعل الضابط هنا التباس المبتدء بغيره لكان أشمل.

(١٩٨) قوله [ولازم الصدر] ويندرج فيه المصدر بلام الإبتداء نحو: لزيد قائم، ولقائم زيد، ونحو: أيّهم أفضل، وأين زيد، والمضاف إلى اسم الاستفهام والشرط وكم الخبرية، لأن المراد من اللزوم أعم من أن يكون بالذات أو بالواسطة.قوله [ومع ذي الفاء] اي أخر ذا الفاء من المبتدأ والخبر، وقدم مصاحبه.

وكتب ايضا: وقدم وجوبا ما وقع مصاحب ذي الفاء مبتدء نحو: الذي يأتيني فله درهم، أو خبرا نحو: اما زيد فقائم، لأن مدخوله مشابه للجزاء، وما وقع مصاحب ذي حصر أي محصور فيه مبتدأ نحو: ما كاتب إلا زيد، أو خبرا نحو: ما زيد إلا كاتب، لئلا ينعكس الحصر. **وقوله [واخبار تقع]** مقدما وجوبا إن كان بسبب التقديم يجيز الابتداء للنكرة كأن كان ظرفا نحو: عندي درهم. **فقوله [وأخبار]** مبتدء، و[تقع] خبره.

(١٩٩) قوله [للنكر] متعلق بـ[يجيز]. **قوله [أو مضمر]** اي يجب تقديم الخبر إذا رجع إليه ضمير من المبتدأ نحو: في الدار صاحبها، لئلا يعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة.

(٢٠٠) قوله [أو دل] اي يجب تقديم الخبر إذا دل على ما يفهم بسبب التقديم، لأن تأخيره يخل بفهم المقصود كالتعجب في (لله درك). ولو قال بدل دل: فات لكان أوضح.

قوله [إلى أن] اي مع صلتها، ففيه تجوز ووجب التقديم هنا، لئلا تلتبس بالمكسورة، أو بأن التي هي لغة في لعل، ولهذا يجوز تأخيره إن تلى "أما"، كما أشار إليه بقوله [وأما ما تلوا] الخ، لأن المكسورة، وكذا لعل لا تدخل هنا.

(٢٠١) قوله [أو كم] اي ويجب تقديمه إذا كان كم الخبرية نحو: كم درهم لك، أو اسم إشارة مكان نحو: هنا، أو ثمه زيد. – وكتب أيضا- أو كان الخبر كم أو ثم فـ"أو" محذوف يعني المتعاطفات، و[حذف] مبتدء، و[أجز] خبره،أو مفعول أجز.

(٢٠٢) قوله [لمبتدا أخبر..الخ] اي حذف المبتدأ واجب إذا أخبر عنه بقسم نحو: في ذمّتي لأفعلنّ، اي قسم في ذمّتي. **قوله: [أو مصدر]** اي حذف المبتدء واجب إن اخبر عنه بمصدر يكون بدلا من التلفظ بفعله نحو: سمعٌ وطاعةٌ، اي أمري سمع، إذ أصله: اسمع سمعا، وأطيع طاعة. وبعد حذف الفعل عدل إلى الرفع لإفادة الدّوام.

(٢٠٤) **قوله [التزموا حذف]** أما القيد – اي الحذف- فللعلم به، وأما المقيد- اي الزام الحذف- فلكون الجواب عوضا، ولا يجمع بينه وبين المعوّض عنه، أو لأن النفي عند عدم القرينة على توجهه إلى شيء يتوجه إلى وجود مدخوله، فيكون الخبر كالتكرار إذا كان كونا مطلقا، وأما إذا كان مقيدا فلا، لعدم الدليل عليه، ولذا قال [ومن يقيده.. الخ]. وكتب أيضا: اي لولا الإمتناعية لأن التحضيضية لا يقع بعدها المبتدأ. **قوله [بأن يدر]** اي بأن دلّ عليه دليل، وإلا لم يحذف. **قوله [أبرّ]** لأنه لو قيل لوجوب الحذف مطلقا لورد عليهم ما رواه البخاري في كتاب العلم من صحيحه في قوله ﷺ لعائشة رضي الله عنها «لَوْلاَ قَوْمُكِ حَدِيثُو عَهْدٍ بِكُفْرٍ لَبَنَيْتُ الكَعْبَةَ عَلَى قَوَاعِدِ إِبْرَاهِيمَ» وتوجيهه بأنه مروي بالمعنى بعيد.

(٢٠٥) **قوله [وواومع]** اي بعد مدخول واو نص في معنى "مع"، وهو كل رجل وضيعته، اي مقرونان. وفي تعيين مرجع الضمير في نحو هذا المثال إشكال، لأنه لا يصح إرجاعه إلى كل، لعدم مقارنة كل رجل بضيعة كل رجل، ولا إلى رجل، لعدم مقارنة كل رجل مع ضيعة رجل خاصّ؟ وأجاب "عصام": بأن كل رجل إجمال لأسماء ظاهرة متعددة، وضمير ضيعته إجمال لضمائر متعددة، وكل مضمر في هذا الجمل يرجع إلى ظاهر في ذلك المجمل. وقد يجاب بأن العموم المستفاد من كلمة (كل) معتبر بعد إرجاع الضمير إلى الرجل، فكأنه قيل: الرجل وضيعته مقرونان أيُّ رجل كان وأيّة ضيعة كانت.

قوله [وقسم] نحو: أيمن الله، اي قسمي. ولم يقل بجعل المحذوف مبتدأ، لأنه إذا دار الحذف بين الصدر والعجز حذف من العجز، كما قيل، لأنه محل التغيير، ولأن الاحتياج عنده، وليس لك أن تقول، لأن المبتدأ مقصود بالحكم، لأنا نقول يعارض بأن الخبر محط الفائدة. **قوله [ونحو ضربي ذا]** اي يجب حذف الخبر إذا كان المبتدأ مصدرا ولو بتأويل، أو اسم تفضيل مضاف إليه مضاف إلى الفاعل أو المفعول أو كليهما وبعده حال لا يصلح كونه خبرا للمبتدأ، فالأول كما ذكره المصنف. والثاني نحو: أكثر شُربي السّويقَ ملتُوتاً. **قوله: [في الاصح]** راجع إلى التعلق بالفتح والكسر.

(٢٠٦) قوله [وعدد] اي وعدِّد جواز الأخبار، ولو أكثر من اثنين، سواء قارنت عاطفا نحو: زيد عالم وكاتب، أو لا كقوله: (... مُقَيِّظ "مُصَيِّف" مُشَتِّي)، فإن كان تعدده واجبا بأن كان خبرا عن متعدد معنى نحو: "هما عالم وكاتب" وجب العطف، وسواء لم يكن الجميع في المعنى واحدا بأن لم يمكن تعبيره بلفظ كما مر أو كان اما بأن يقوم كل منهما بجزء من المبتدأ، فتحصل منهما صفة قائمة بالمجموع كهذا اسود أبيض بَدَلَ أَبْلَق، أو بأن يقوم كل منهما بالمجموع نحو: هذا حلوٌ حامضٌ، أي مز.

و[قدحظلا] اي منع فيه، اي في القسم الأخير تقدم لهما على المبتدأ، وكذا عطف أحدهما على الآخر، لأن مجموعهما بمنزلة واحد. وقد صرح "عصلم" بجواز العطف، لأن العطف صوري فقط. ثم إن إطلاق التعدد على تلك الأخبار بحسب الصورة إن وجد العطف، لأن الخبر هو المتبوع فقط، وكذا إن اتحدا معنى، وإن التعدد يجري في المبتدأ نحو: الحلو الحامض خيرٌ من الحلو، وتركه مقايسة.

(٢٠٧) قوله [أخبر عن آخرها] فتحصل هناك صغرى وكبرى وكلاهما، ولو أردت إرجاعه إلى جملة واحدة أضفت المبتدأ الأخير إلى سابقه، وسابقه إلى ماقبله، وهكذا، لكن هذا مخصوص بالطريق الأول من طريق ذكر الروابط، فيقال في "زيد ابنه زوجته جاريتها قائمة": جارية زوجة ابن زيد قائمة.

(٢٠٨) [وما غبر] قوله [وما] أي مبتدء [غبر] مضى بشرط أن لا يكون أوّلا للمبتدآت، إذ لا سابق له حتى يضاف إلى ضميره أضفه إلى الضمير الراجع إلى سابقه بمرتبة ليرتبط به. وفي بعض النسخ: (وما غير) بالياء اي غاير الأول من المبتدآت أضف إ.هـ .

(٢٠٩) قوله [في الأخير] اي بعده بطريق النشر المعكوس.

[الاخبار بالذي]

(٢١٠) **قوله [وبالذي.. الخ]** اي بسبب أحد الأمرين، فلا يرد أنّ كلامه يقتضي كونه خبرا، وهو مناف لقوله [اسبقه.. الخ]. ولم يقل: عن الذي ..الخ مع استقامة الوزن لأنه في المعنى خبر، والخبر اللفظي مبتدأ، ولذا سمي مخبرا عنه لا به. **قوله [إن تخبر]** قد يقال الإخبار بسبب الذي صادق على نحو (جائني الذي ضربته) إلا أن يجاب بأنه وإن صدق عليه لغة إلا أنه صار حقيقة عرفية في العمل المذكور. **قوله [اسبقه]** اي على أجزاء الجملة التي أريد الاخبار عن جزئها فلا ينتقض بنحو (ان الذي أبوه قائم زيد). ثم هذا الموضع من محالّ وجوب تقديم المبتدأ على الخبر.

(٢١١) **قوله [وسطه]** اي بين "الذي" وخبره.

(٢١٢) **قوله [عائدها]** اي رابط الصلة بالموصول ضمير غائب وإن كان المخبر عنه متكلما أو مخاطبا، لأن مرجعه الموصول، وهو غائب. فإن قيل: لِمَ لا يجوز المطابقة هنا مع تجويزه في (أنت الذي قمت) وهو مما يجري فيه الدليل؟ قلت: لأنه حينئذ يعلم التكلم والخطاب قبل الخبر، فتكون فائدة الخبر حالّة في المبتدء. **قوله [في إعرابه]** اي وفي كونه فاعلا، أو مفعولا، أو غيرهما، وينبغي تجويز حذفه إذا كان مفعولا لجواز حذف العائد المفعول، فالمراد بكونه خلفا أعمّ من التقديري ويؤكد بمنفصل إذا كان فاعلا معطوفا عليه فيقال في الإخبار عن "زيد" في جائني زيد وعمرو (الذي جائني هو وعمرو زيد).

(٢١٣) **قوله [قبول تأخير.. ا.هـ]** اي يشترط في الإخبار بـ"الذي" قبول المخبر عنه التأخير، فلا يخبر عن أسماء الشرط ونحوها مما يقتضي الصدارة، ولا عن ضمير الشأن، للزوم تأخير مفسره الذي هو الجملة التي بعده عنه. ويشترط قبول إضمار فلا يخبر عن الحال والتمييز لأنهما ملازمان للتنكير ولا عن مجرور "حتى" و"مذ"و"منذ"، لأنها لا تجر المضمر. ولم يذكر اشتراط قبول التعريف كما قاله ابن مالك للاستغناء عنه بقبول الإضمار.

ويشترط أن يحل عنه الأجنبي بأن يقع موقعه، فلا يخبر عن الهاء من (زيد ضربته)، لأنه لو قيل: الذي زيد ضربته هو بقى الموصول بلا عائد، أو المبتدء

بدونه، لعدم جواز إرجاع الضمير إلى كل من المبتدأ والذي. ويشترط أن يكون الفائدة ظاهرة، فلا يخبر عن أجزاء الأعلام كـ"بكر" من (أبي بكر).

(٢١٤) **قوله [والرفع]** اي جوازه، فلا يخبر عن واجب الرفع نحو: أيمن الله، لأنه للزومه حالة واحدة في حكم غير المتصرف، والإخبار يقتضي تصرفه، وفيه تأمل. ولا عن واجب النصب كـ"سبحان" و"عند".

قوله [والاثبات] اي جواز وروده في الاثبات، فلا يخبر عن نحو (أحد)، لئلا يخرج عما لزمه من الاستعمال في النفي، لأن الجملة المصدرة بالذي هنا مثبت دائما.

قوله: [والمنع] اي منع الإخبار أحق منه في ضمير غائب عائد إلى الاسم الذي سبق ذكره في جملة أخرى كأن يذكر الإنسان، فتقول: لقيته، فيخبر عن الضمير نظرا إلى أنه في قوة (لقيت ذلك الانسان). ورجح المصنف منع الإخبار نظرا إلى أنه لا يصح وضع الأجنبي مقامه، خلافا لابن مالك، وكذا لا يجوز الإخبار في عائد إلى بعض جملة، ولا تحتاج في الربط إليه كالضمير في (ضرب زيد غلامه).

بقي أنه بقي شرطان: أحدهما: عدم كون المخبر عنه جزء جملة طلبية. وكأنه لم يذكره اكتفاء باشتراط كون الصلة خبرية ولو كانت الطلبية جزء لجملة خبرية أخبر عن جزئها. وثانيهما: عدم كونه في إحدى جملتين مستقلتين لا رابط لها بالأخرى نحو "زيد" من قولك :قام زيد، وقعد عمرو.

(٢١٥) **قوله [ثم بأل]** إشارة إلى ما يعتبر في أل زيادة على ما مر وهو كون المخبر عنه من جملة تقدم فيها فعل متصرف مثبت.

قوله [لم ينتف] فلا يخبر بأل عن "زيد" في (ما قام زيد). وقد يقال: إن قوله [يصاغ] مغن عن قوله [لم ينتف]، لأن صلة لا تصاغ من المنفي الجامد.(١)

(٢١٦) **قوله [إن رفعت]** اي إن رفعت الصلة ضميرا راجعا إلى غير أل انفصل الضمير، وإن رفعت ضمير أل وجب استتاره فتقول في "ضربتني" إن أخبرت عن الفاعل (الضاربي أنت) باستتار فاعل الصلة، لأنه لأل وعن المفعول "الضاربه أنت أنا" بانفصال مرفوعها وهو أنا، وإذا رفعت ظاهرا فلا ضمير فيها.

قوله [عن ظرف] اي الضمير النائب عن ظرف أخبر عنه حصل في جملة فتقول في "صمت يوم الجمعة": الذي صمت فيه يوم الجمعة، وإذا أخبرعن المفعول لأجله قرن ضميره باللام، لكن هذا إنما يكون إذا لم يتوسعا بجعلهما مفعولا به مجازيا، وإلا ذكر الضمير مجردا عن "اللام" و"في".

[مسألة]

(٢١٧) قوله [كأل] مثال المبتدء إن عمم من الحقيقي والصوري، وإلا فالمراد كمدخول أل الموصولة.

(٢١٨) قوله [معطى عموم] حال من فاعل [ورد]، وفاعله ضمير عائد إلى أل. وقوله [عموم] مضاف إليه، و[وصلها] مفعول لـ [معطي]، اي إن ورد أل معطيا العموم بالصلة حالكونها مستقبلا نحو: {الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا} (النور- ٢). ولا يخفى أنّ اشتراط العموم واستقبال الصّلة ليس مخصوصا بأل بل هما جاريان في الكل. وما يقال من اشتراط عدم الاستقبال مستدلا بقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُمْ يَوْمَ الْتَقَى الْجَمْعَانِ فَبِإِذْنِ الله} (ال عمران -١٦٦) مندفع بأن معنى "ما أصابكم" (ما يتبين أصابته لكم)، ولا ينتقض بقوله تعالى: {وَمَا أَصَابَكُم من مُصِيبَةٍ فبمَا كسبت أيْدِيكُم} (الشورى -٣٠) لأن المراد المستقبل معنى ولو كان غيره لفظا.

قوله [بظرف] متعلق بقوله [يوصل] أو [يوصف]، وكذا قوله [بفعل]، اي اسم وصل بظرف ولو حكما كالجار والمجرور، أو بفعل، أو نكرة وصفت بأحدهما. قوله [قبلا] صفة الفعل، اي يشترط في الفعل الذي هو صفة أو صلة قبول كونه شرطا بأن يكون مستقبلا معنى ليس معه حرف شرط.

(٢١٩) قوله [إلى معطي مجازاة] اي إلى نكرة مفهم لمعنى الشرط والجزاء موصوف بظرف أو فعل نحو: غلام رجل أمامك، أو يأتيني فله درهم.

(٣٢٠) قوله [ولو يضف] شرط جزائه. قوله [جوز] يعني أن جواز دخول الفاء في ما أضيف إلى الموصول المذكور، أو وصف به حالكونه معرفة ليس وفاقيا بل هو في رأي.. الخ، هذا. وخلاصة الضابطة أن دخول الفاء جائز إذا كان المبتدء

موصولا أو موصوفا بفعل بلا حرف شرط أو بظرف أو مضافا إلى أحدهما أو موصوفا بالموصول بشرط العموم واستقبال الصلة والصفة.

[كان وأخواتها]

(٢٢١) قوله [ارفع بكان] اي حدد الرفع به فلا يلزم تحصيل الحاصل. والمراد بالمبتدء جنسه لا كل فرد منه، لأن لازمي الحذف والتصدير إلا ضمير الشأن وغير المتصرف بأن لزم الإبتداء، كـ"طوبي للمؤمن" لا يدخل عليها كان، كما يأتي، وكذا الإضافة في قوله [خبره] لأن من الاخبار ما لا تدخلها كالخبر الانشائي والطلبي، فلا يقال: كان زيد اضربه، أو كان عبدي بِعْتُكَهُ.

(٢٢٢) قوله [ليس] لانتفاء الحدث في الحال. وما يقال إنه فعل ماض فزمانه ماض مندفع بأنه مخالف لسائر الافعال لمشابهتها بالحرف في الجمود والمعنى.

(٢٢٣) قوله [إن نفيا] لفظا بحرف أو فعل نحو: (لَيسَ يَنْفَكُّ ذا غنًى وَاعْتِزاز ... كُلُّ ذِي فاقة مُقِل قَنُوع، أو تقديرا نحو: {تَفْتَؤُا تَذْكُرُ يُوسُفَ} (يوسف- ٨٥). وقوله: (وَأَبْرَحُ مَا أَدَامَ اللهُ قَوْمِي ... بِحَمْدِ اللهِ مُنْتَطِقًا مُجِيدًا). قوله [أو شبهها] نهيا أودعاء. قوله [ذي الأربعة] الأخيرة بقرينة اسم الإشارة. قوله [ودام] اي الناقصة بخلاف التامة كما في {مادامت السموات والأرض} بشرط أن يتلو "ما" المصدرية الظرفية، فلو تلا "ما" غير ظرفية كما في "يعجبني مادمت صحيحا" اي دوامك صحيحا فهو تام بمعنى بقي، فصحيحا حال.
قوله [لن تمنعه] اي لم تمنع بقية التصرفات ذا العمل المذكور فيعمل غير الماضي إن وقع مثله.

(٢٢٤) قوله [وغير ليس] هذا مشعر بأن دام متصرف فيه، وهو مخالف لما قال في البهجة من أنه لا يتصرف فيه وعليه يجب أن يجعل (يدوم، ودام، والدائم، والدوام) من تصرفات "دام" التامة، وأن يجعل ما مصدرية مقدرا لا محققا وهو بعيد فالراجح كلامه هنا.

(٢٢٦) **قوله [أو لازم للابتدا]** اي بنفسه كما في نحو "الكلاب على البقر" من الأمثال، أو بضمير كما بعد إذا المفاجاة. وقد يقال إن قوله [أو تصرفا.. الخ] مغن عن هذا، لأنهما مما منع التصرف فيهما بغير الابتداء. **قوله [أو الخبر]** عطف على [لازم]. والباء في قوله [بطلب] للملابسة. وضمير [عنه] عائد إلى المبتدء، اي لا يَليها خبر متلبس بطلب من المبتدء، يعني: أنه لا يكون خبرها جملة طلبية، لأن هذه الأفعال إن كانت خبرية فهي صفات لمصادر أخبارها، إذ معنى "كان زيد قائما" (لزيد قيام في الماضي)، فينافي مدلولها لمدلول أخبارها، وإن كانت إنشائية نحو: "كن قائما" فإن توافقا استغنى عن الخبر، وإلا كان أحدهما أمرا والآخر استفهاما اجتمع طلبان مختلفان على مصدر الخبر وهو محال.

(٢٢٧) **قوله [ووسطوا أخبارها]** إلا لمانع فلا ينتقض بنحو "ماكان زيد إلا قائما". وقد يجب التوسط لمقتض، كما في "كان في الدار صاحبها"، بل يجب التقدم على العامل لذلك نحو: أين كان زيد. (٢٢٧) **قوله [وحظرتقديمه دام]** اي ومنع تقديم الخبر على دام، لأنها صلة لما دائما، ولا يفصل بينه وبين صلته، وفيه أن عدم الفصل محل الخلاف، فلا يكون هذا وفاقيا؛ قال المصنف: لأنها لا تخلو من وقوعها صلة لما، ولها صدر الكلام، وفيه أنه يستلزم عدم جواز تقديمه على ما، وهو صحيح، وإلا لزم تقدم بعض الصلة على الموصول وإعمال ما بعد الحرف المصدري في ما قبله لا للمدعي .

(٢٢٨) **وقوله [وما]** عطف على [دام]، والمراد به إما لفظه اي لا يتقدم الخبر على "ما" نافية أو مصدرية، لاقتضائهما الصدارة، وهو مصاحب في هذا الحكم بما نفي من تلك الأفعال، وأما الفعل اي فعل نفي بما سواء كانت شرطا لعمله أم لا بخلاف المنفي بغيره، فإنه يجوز تقديم خبره، ومنع الكوفيون وتابعوهم تقديمه ليس وهو المختار، لضعفها بعدم التصرف، وشبهها بما النافية، والمنع لقياسها على عسى في عدم التصرف، والاختلاف في فعليتها يردّه أن علة صدارته تضمن معنى ما له صدر الكلام وهو لعل، وإنّ بعض الكوفيين قال بحرفيته، وقياسه عليه في ذلك التضمن ليس أولى من العكس. وذهب بعض إلى جواز التقديم مستدلا بتقديم معموله في قوله تعالى: {أَلا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ} (هود- ٨) ؟ وأجيب

باتساعهم في الظرف وبوقوع المعمول حيث لا يقع العامل نحو: "أمّا زيداً فاضرب"، وبأن (يوم) منصوب بيصرفون مقدما، و بأنه مبتدء بني لإضافته إلى الجملة والتام من هذه الأفعال ما بمرفوع هو الفاعل يكتفي عن منصوب نحو: ما شاء الله كان.

(٢٢٩) قوله [إيلاء تي] اي يمنع إيلاء هذه الأفعال معمول أخبارها مفعولا أو حالا عند البصريين فلا يقال: كان طعامك زيد آكلا.

(٢٣٠) قوله: [سوى الظرف] اي حقيقة أو حكما فشمل الجار والمجرور نحو: كان في الدار زيد جالسا. **قوله [وذا]** اي مَنْع مثل ذلك الإيلاء جار في كل عامل، فيمتنع إيلاء الفعل معمولُ المفعول مثلا إن لم يكن ظرفا. **قوله [في كل عامل]** اي ذا الحكم من منع الإيلاء غير مختص بباب كان لأنه لا يلي عاملا من العوامل ما نصبه غيره أو رفعه إلا إذا كان ظرفا أو مجرورا، ففي كل عامل من العوامل المبحوث عنها في النحو خذا. إ.هـ وكتب أيضا: معمول أخبار للفصل بينها وبين اسمائها بالأجنبي، ولاينتقض بنحو "زيد كان طعامك آكلا" مما لا يجري فيه، لأنه لم يلها حكما والمنفي الولي الحقيقي والحكمي .

(٢٣١) قوله [وما مضى] اي الكلام الذي مضى في المبتدء في بيان المنع، أو الحكم الماضي من المنع. **قوله [في المنع]** اي منع تقديمه أو تأخيره وإيجاب أحدهما وكذا جواز التعدد جارٍ هنا.

(٢٣٣) قوله [في الحشو] اي في أثناء الكلام، وفيه تنبيه على أن غير (كان) لا تزاد فنحو "مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا" شاذ. وكذا متصرفات (كان) فنحو "أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلُ" شاذ. وإنّ كان لا تزاد آخرا و أوّلا، وهو كذلك. **قوله [هذا]** اي حذف كان واسمها وإبقاء الخبر اشتهر نحو- قوله: ﷺ – (النّاسُ مَجزيُّونَ بأعمالهم إنْ خيراً فخيرٌ)، ونحو: التمس ولو خاتما من حديد.

(٢٣٤) قوله [عنها] اي عن كان. والأوفق (عنه) بتذكير الضمير. وقد يكون ما بعدها عوضا عن كان واسمه وخبره نحو: إفعل هذا إما لا، اي إن كنت لا تفعل غيره، كما في البهجة، وكأنه لم يذكره هنا لأن لا جزء الخبر، وهو منكور، ودليل

على سائر أجزائه. قوله [حذف] لمشابهتها بحرف العلة، ولذا تزاد في المضارع للمتكلم مع غيره ولكثرة الاستعمال.

[ما و أخواتها]

(٢٣٦) قوله [كليس ما] اي كليس "ما" في العمل من رفع الاسم ونصب الخبر إن بقي النفي، اي نفي الخبر بأن لم ينتقض بـ"إلا" وإلا بطل العمل نحو: وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ، وأما قوله:
(وَمَا الْدَّهْرُ إلاَّ مَنْجَنُوْنا بِأَهْلِهِ ... وَمَا طالب الْحَاجَاتِ إلاَّ مُعَذَّبا) فمؤول بأنه من باب "ما زيد إلّا سيرا" بحذف مضاف في الأوّل، وجعل معذبا مصدرا في الثاني بناء على أن المراد بالدهر (الفلك) لا حركته، أو أنهما مفعولان لمحذوف هو يشبه فيهما. فإن انتقض نفي معمول الخبر أو نفيه لكن بغير إلا لم يبطل. [وإن أخر ذو النصب] اي الخبر وكذا [معمول يعن] اي يظهر للخبر فلا يعمل في "ماقائم زيد" إن لم يجعل قائم وصفا رافعا للمكتفي به، ولا في "ما طعامك زيد آكل".

(٢٣٧) قوله [إن ما] اي "إنْ" و"ما" المزيدتين فلو كانتا نافيتين زيدتا للتأكيد لم يبطل العمل، بخلاف ما لو زيدتا للتأسيس، فإنه حينئذ يبطل العمل لإبطال النفيَ ضرورة إن نفي النفي إثبات. قوله [بل] هذا عند غير المبرد، لأنه قائل بنقلها النفي إلى ما بعدها، فيجوز "ما زيد قائما بل قاعد" اي بل ما هو قاعد، وما يقال: إنه يستلزم كون ما قبلها غير منفي فلا وجه لنصبه؟ مندفع بأن الانتقال بعد تمام العمل، فلا يغير استصحابا، هذا. ولو كان العطف بنحو الواو جاز الرفع على اضمار المبتدء أو العطف على المحل، لكن النصب راجح.

(٢٣٨) قوله [لات] أصله (لا) زيدت التاء للمبالغة، أو لتأنيث الكلمة، وكأنها جعلت عوضا عن أحد جزئي مدخولها، ولذا صرح بامتناع ذكرهما معا.

(٢٣٩) قوله [وشرط ما] ولو قال: بشرط ما ..الخ لكان أو ضح، وقضيته أنه يشترط فيهما عدم زيادة إن، ويتجه عليه أن "إن" لا تزاد بعدهما، فلا وجه لاشتراط عدم زيادتها هنا، ويمكن أن يراد بشرط ما الشروط الممكنة هنا.

قوله [والحين] مفعول [خص]، و [لات] فاعله. ويمكن جعله مبتدء ولات مفعول خص لكن يكون المعنى على القلب، هذا. والمراد بالحين مطلق الزمان فيشمل نحو الساعة والأوان.

(٢٤٠) **قوله [فشا]** اي وقلّ حذف الخبر، لأن تعويض التاء لقربها من الاسم انسب من تعويضه عن الخبر وقرء عليهما قوله تعالى: {وَلاتَ حِينَ مَناصٍ} (ص- ٣٨) اي ليس الوقت وقت الفرار. **قوله [وفي خبر]** متعلق بقوله [تزاد]، والمراد بليس غير الاستثنائية، لأنه بمعنى إلا، وهو لا يقترن بالباء، فلا يجوز "قام القوم ليس بزيد" وكذا المراد بنفي كان .

قوله [ولو برفع] قيد [ما]، اي ولو كان اسم ما متلبسا برفع، كأن تكون "ما" تميمية، أو مُبْطَلا عملها بدخول إن، أو بعدم الترتيب. وقد يقال: إن كلامه شامل لما انتقض نفيه بإلا مع أنه لا يجوز "ما زيد إلا بقائم"، وإن الاسم إذا وقع في موضع الخبر دخل عليه الباء نحو: ما اللذان بزيد.

(٢٤١) **قوله [يقل]** اي يقل زيادة الباء في خبر "كان" و"لا"، سواء عملت عمل ليس أو إن، ومثلهما سائر النواسخ غير الحروف المشبهة بالفعل وأفعال المقاربة. وقد تزاد على الحال نحو: ماجائني زيد براكب.

(٢٤٢) **قوله [وبعد ما المصدر]** استطرادي ذكره لتكميل أقسام زيادة إن، لكن قد تزاد مع لما نحو: لمّا إن جلست جلست. وبين القسم و"لو" نحو: والله إن لو قمت قمت. ومع الكاف نحو: زيد كإن عمرو. **قوله [والوصل]** قد يقال: لو اكتفى به وترك المصدري لكفى، لأن الموصول أعم من الحرفي نحو: اجلس ما إن جلس زيد، والاسمي نحو قوله تعالى: {وَلَقَدْ مَكَّنَّاهُمْ فِيمَا إِنْ مَكَّنَّاكُمْ فِيهِ} (الاحقاف- ٢٦).

قوله [وقبل مدة الإنكار] وهي: مدة تلحق آخر الاسم المذكور في الاستفهام بالهمزة إذا قَصَدَ إنكارَ اعتقادِ كون المذكور على ما ذكر، أو كونه بخلافه [جلا] زيادته، إذ سَمَعَ سِيبَوَيْه: رجلاً يُقَال لَهُ: أتخرج إن أخصبت الْبَادِيَة؟ فَقَالَ: أأنا إنية! مُنْكِراً كون رَأيه على خلاف ذلك(٣). وتلك المدة ياء ساكنة إن زيدت بعد زيادة إنْ وإلا خالف قلبت ياء لانكسار النون قبلها.

[كاد و أخواتها]

(٢٤٣) قوله [لكن خبر] استدراك مما يفهم من قوله **[ككان]** من إعمالها في كل ما تعمل فيه كان، ومن وجوه الفرق أن الخبر في باب كان يتقدم، ولا يجوز حذفه، ولو عند قيام القرينة، بخلاف ما هنا، كما يأتي. **قوله [مضارعي]** اي مع فاعله، ففيه تجوز. **قوله [ندر]** لأن "أن" للاستقبال وكاد يدل على قرب الخبر كأنه في الحال فيتنافيان، وكذا كرب. وقيل يجب التجرد في كرب، لأنه للشروع.

(٢٤٤) قوله [وفي عسى] لأن المترجى مستقبل فناسبه أن. وههنا أبحاث:

الأول: أن اقتران "أن" بالفعل يستلزم الإخبار عن الذات بالمعنى وهو غير جائز؟ الثاني: أن عسى فعل ماض، فإن وضعت للزمان الماضي ولم يستعمل فيه لزم وجود المجاز بدون الحقيقة، لاشتراط الاستعمال فيها، وهو مستعمل في كلام الخلق للرجاء، وفي كلام الخالق للعلم المجرد، أو الرجاء باعتبار المخاطبين، وإن لم يوضع له لم يصدق عليه تعريف الفعل؟ والثالث: أن أوشك للقرب ككاد، فلِمَ لمْ يكن مثله في مصاحبة "أن"؟

ويمكن الجواب عن الأول: بأن المصدر المؤول يجوز حمله على الذات، أو بأن الحمل مبني على المبالغة، أو على حذف المضاف، فمعنى "عسى زيد أن يخرج": عسى حال زيد أو عسى زيد ذا خروج. وعن الثاني: بأن الوضع في تعريف الفعل أعم من التقديري والموضوع له تحقيقا هو الرجاء فقط فتكون حقيقة فيه. وعن الثالث بأن أوشك موضوع للإسراع فالقرب أمر عارض لازم له، وكاد موضوع للقرب أصالة.

(٢٤٥) قوله [ولازم] اي للإشعار بأنهما للرجاء، وعسى شهيرة فيه، فلا يحتاج إلى "أن" لهذا الإشعار. **قوله [في الشروع]** اي في اخبار الأفعال الدالة على الشروع يرى تركه لازما، لأنها للحال و"أن" للاستقبال فيتنافيان .

(٢٤٦) قوله [طفقت] بقى منها "شرع" في نحو (شرع زيد يأكل)، و"وهب" نحو (وهب زيد يفعل)، و"قام" نحو (قام زيد ينشد الشعر). **قوله [واترك لازما]** اي أنّ ترك أنْ لازم من هلهل بمعنى كاد، لئلّا يتوهم أنه للترجي.

(٢٤٨) قوله [مغنيا..إهـ] اختلف في أنها حينئذ: تامة، وهو مذهب الجمهور، أو ناقصة، وأن يفعل ساد مَسَدَّ المفعولين كما قيل به في قوله تعالى: {أَحَسِبَ النَّاسُ أَنْ يُتْرَكُوا} (العنكبوت -٢) وهو مذهب ابن مالك. فعلى الأول معنى قوله [مغنيا]: أنه مغن عن أن يكون له خبر. وعلى الثاني معناه: مغن عن الخبر والاسم إلا أنه حذف الاسم لوضوحه، لكن كلامه ظاهر في الأول.

(٢٤٩) قوله [والترك بتجريد] اي ترك الإضمار الحاصل بتجريدها عن الضمير حرى، لأنه لغة أهل الحجاز، والإضمار لغة تميم، ولأنه أخص. وأثر الخلاف تظهر في التثنية والجمع والتأنيث، مثلا تقول على الاضمار :الزيدان عسيا أن يقوما، وعلى تركه: الزيدان عسى أن يقوما.

(٢٥٠) قوله [ولازم جمودها] اي وهذه الأفعال لازم جمودها إذا لم يستعمل غير ماضيها لكن ورد المضارع من كاد مجزوما نحو: {لم يكد يَرَاهَا} (النور- ٤٠) ، أم لا كـ {يَكَادُ زَيْتُهَا يُضِيءُ} (النور- ٣٥). ومن أوشك كقوله: (يُوشِكُ مَنْ فَرَّ مِنْ مَنِيَّتِهِ ..)، وجاء منه "موشك" اسم فاعل نحو : (فَمُوشِكَةٌ أَرْضُنَا أَنْ تَعُودَ)، وإذا كان لازما فلا تعد من الثلث، وما جاء من اسم فاعل كاد وكرب كقوله (... وَإِنَّنِي % يَقِينا لَرَهْنٌ بِالَّذِي أَنَا كَائِدُ)، وقوله (إِنَّ أَبَاكَ كَارِبُ يَوْمِهِ) مؤول بأن كائد اسم فاعل من (المكائدة) غير جار على فعله على أنه جزم "ابن السكيت" بأن الصواب أنه بالباء الموحدة، وكاربا من كرب التامة.

(٢٥١) قوله [وانفتاح أكثر] لأن أكثر القراء على قرائته بالفتح في قوله تعالى: {فَهَلْ عَسَيْتُمْ} (محمد -٢٢) ، ثم إن عسيتم هنا في معنى الخبر بمعنى (قاربتم)، فلا يرد أن عسى إنشاء اتفاقا، ودخول أداة الاستفهام عليه ينافيه، لأنه مبني على معناه الحقيقي .

[إن وأخواتها]

(٢٥٢) **قوله [كأنّ]** للتشبيه المؤكد، لأنه مركب من الكاف وأنّ، وهو منقوض بنحو كأنّ زيدا قائم، أو قام، أو في الدار، ودفع بأنه على حذف الموصوف، اي شخص قام، وفيه أنه لا يجري في نحو كأنّي أقوم، إذ لو كان صفة لمحذوف لقيل: يقوم، ولذا قال بعضهم: إنه للشك إذا كان الخبر فعلا أو صفة من صفات اسمها أو ظرفا، والقول بأن الضمير في "أقوم" عائد إلى الاسم لأن الموصوف للزوم حذفه في حكم العدم ضعيف.

(٢٥٣) **قوله [دام]** الأولى (كان)، لأنه أم الباب وقضيته أن أخبارها لا تكون إنشائية، وهو منقوض بقوله تعالى: {إِنَّ اللهَ نِعِمَّا يَعِظُكُمْ بِهِ} (النساء- ٥٨)، و{إِنَّهُمْ سَاءَ مَا كَانُوا يَعْمَلُونَ} (التوبة- ٩) إلا أن يؤول بإضمار القول، أو ببنائها على مذهب من يجوز استعمال نعم وبئس اخبارا. **قوله [ووسط]** ولا تقدم الخبر ولو ظرفا على أنفسها، لأن لها الصدر سوى أن بالفتح وهو محمول على المكسورة، وليعلم من أول الكلام اشتماله على التأكيد ونحوه.

(٢٥٤) **قوله [ووسط]** اي بينها وبين أسمائها معمول إن ظرفا أو في حكمه كالحال. وأما توسيطه بين الاسم والخبر فجائز مطلقا.

(٢٥٥) **قوله [وأوجب]** اي حذف الخبر. وكذا أوجبه في "ليت شعري" قبل استفهام نحو: ليت شعري هل قام زيد، وكأنه لم يذكره لاحتمال أن يكون الاستفهام خبرا على حذف المضاف، اي ليت شعري جواب هذا الاستفهام. **قوله [مع واومع]** نحو: إن كل رجل وضيعته، وإن ضربي ذا مسيئا. وقد يقال هذا مستغنى عنه بما مر في بحث حذف الخبر إلا أن يقال نص عليهما تنبيها على عدم تصور الصور الباقية لحذف الخبر هنا، فتامل.

(٢٥٦) **قوله [في الإبتدا]** اي حقيقة نحو: إنَّ زيداً قائمٌ، أو حكما نحو: إلا إنه قائم. وعند بعضهم من مواضعه مدخول حيث نحو: اجْلِسْ حَيْثُ إنَّ زيداً جالسٌ، وليس كذلك، إذ يجوز الفتح سواء كان حيث مضافة إلى المفرد أو إلى الجملة، لأن المضاف إليه يكون مفردا، فتقدر الجملة به.

قوله [أو في الحلف] اي في جواب القسم مع اللام نحو: {وَالْعَصْرِ إِنَّ الإِنْسَانَ لَفِي خُسْرٍ} (العصر- ١-٢) ، أو بدونه نحو: والله إنّ زيداً قائمٌ، ولا ينافيه ما يأتي من جواز الوجهين من قسم لا لام بعده لأنه عند ذكر فعل القسم وما هنا عند حذفه. **قوله [أو حكيت]** اي وقعت بعد القول بمعنى التلفظ لا الاعتقاد. **قوله [أو حالا]** نحو: رَأَيْتُكَ إِنَّكَ قائمٌ. وقد يقال: المصدريقع حالا بتأويل، فليقع أنّ المفتوحة مع مدخولها حالا، ويدفع بأن تأويل المصدر الصريح بالمشتق جائز بخلاف المصدر المؤول، كما قاله الرضي .

(٢٥٨) **قوله [في موضع رفع الفعل]** اي موضع الفاعل أو نائبه. ولو قال: (وفتحت فاعلا أو مفعولا أو % مجرورا أو تكون بعد ما ولو) لكان أوضح. ولا يلزم خروج نائب الفاعل، لأن إدخاله في كل من الفاعل والمفعول ممكن . **قوله [أو نصب]** اي مفعول غير محكي، وغير خبر، فلو وقع خبرا كسّرت نحو: عَلِمْتُ زيداً أنّه فاضلٌ . **قوله [بعدما]** قد يقال ما بعد المصدرية ولو في موضع رفع الفعل لتقديره بعدهما فذكرهما مستدرك إلا أن يقال: أشار به إلى أن الفعل أعم من الملفوظ وغيره.

(٢٥٩) **قوله [وحتى]** لم يذكره من ذات الوجين حيث تكسر الهمزة بعد الإبتدائية نحو: مرض زيد حتى أنهم لا يرجونه. و تفتح بعد الجارة والعاطف للمفرد نحو: عرفت أمورك حتى أنك صالح ، لأن المراد بها ذات الوجهين في تركيب واحد، والتركيب هنا مختلف.فافهم. **قوله [أما]** قال عصام: يجوز في "أما أنّكَ ذاهبٌ" بتخفيف الميم الكسر، لأنه حرف تنبيه، والفتح لأنه بمعنى حقا، فالتقدير: (حَقٌّ حَقًّا أنّكَ ذاهِبٌ) فهو فاعل. **قوله [لاجرما]** قد يقال إن مدخوله مما يجوز فيه/الوجهان: أ- الفتح على أنه فاعل (جرم) بمعنى وجب ولا صلة (اي زائدة). ب- أو مجرورة بـ"من" مقدرة، لأن "لا جرم" بمعنى لابد، والكسر على تنزيلها منزلة اليمين.

(٢٦٠) **قوله [بمصدر]** اي واحِدٍ ولو جعليا كما في "أعْجَبَنِي أنّكَ إنْسانٌ" (اي انسانيتك)، أو متعدد كما في قوله تعالى: {ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَوْمٌ لا يَفْقَهُونَ} (حشر- ١٣)، اي بانتفاء فقهائهم، سواء أخذ من الخبر، أو من جزئه كما في "بَلَغَنِي أنَّ زيداً أبُوهُ ذاهبٌ"، أو غير ذلك. **قوله [وفرع.. إهـ]** اي المفتوحة فرع المكسورة، لأن ما بعد إنّ كلامه تام بخلاف المفتوحة.

(٢٦١) قوله [فا جزا] عطف على [إذا] مثالهما: (مَنْ يُكْرِمْنِي إذا إنّي أكرِمُهُ) أو (فأنّي أكْرِمُهُ)، ومعناه على الفتح: فثابت إكرامي إياه لا إكرامي إياه ثابت، لأن الخبر هنا واجب التقديم لدفع الالتباس بين المكسورة والمفتوحة، وقد يقال: فحينئذ لا يجوزحذفه لفوات غرض التقديم بالحذف، ويمكن القول بأن محل عدم جوازه اختلافهما بحسب المعنى وهو ممنوع هنا. قوله [بين قولين] اي إذا اتحد فاعلهما، والمراد بهما ما يؤدي معناهما، فيشمل نحو: كَلامِي إنّي أحْمَدُ الله، فإن اختلف القائل كسرت نحو قوله: إنّ زيداً يَحْمَدُ الله .

(٢٦٢) قوله [وقسم] اي فعله نحو: حَلَفْتُ أنّكَ صائِمٌ، ويجوز الوجهان إذا وقعت في موضع التعليل نحو: أكْرِمْ زيداً أنّه عالِمٌ، اي لأنه. قوله [اللذ] مخفف الذي، وعلل تأخير اللام إلى الخبر مع أنه يقتضي الصدارة بأنه للتأكيد كأنّ وجمع حرفين بمعنى واحد مكروه ويرد عليه أن الجمع ثابت في التأكيد الفظي، فليجعل هذا من التأكيد اللفظي بالمرادف في الحروف وفي نحو: لَقَدْ قامَ زيدٌ هذا، وقضيته قوله [بكسر] أنها لا تصحب خبر غيرها، وهو كذلك، فلو وجدت في غيرها حكم بزيادتها.

(٢٦٣) قوله [لا النفي] اي لا يليه الخبر المنفي، لأن اللام لتأكيد الإثبات، فيتنافيان، ولا الخبر الذي هو جملة شرطية، فلا يقال: إن زيدا لئن ضربته ضربك. قوله [كولي] اي الفعل الماضي المتصرف بدون قد، وإلّا دخله اللام. وقضيته دخول اللام على ليس في "ان زيدا ليس أبوه قائما" لأنه فعل غير متصرف، وليس كذلك، وقد يقال بأنه يخرج بقوله [لا النفي].

(٢٦٢) قوله [ومعمول الخبر] واللام للعهد، اي صله بمعمول الخبر الذي صح اقترانه باللام بشرط كون المعمول بين اسم ان وخبرها، وعدم دخول اللام على الخبر نحو: إنّ زيداً لَطعامَكَ آكلٌ .

(٢٦٥) **قوله [وجاز في ليت]** ظاهره تساوي الإعمال والإهمال عند لحوق ما الكافة بها، لكن قال بعضهم بوجوب الإعمال. وبعضهم برجحانه. فلو قال: (...... وشاع في ليت ..... % ....) لكان أنسب. ويمكن أن يجعل قوله [في ما اعتلى] اي في المعتمد متعلقا بجاز، و ردًا على هذين القولين ومتعلقا بقوله [ولا.. الخ] يعني إبقاء اختصاصها بالأسماء على المختار.

(٢٦٦) **قوله [وخففت]** الأوضح (وخففت إن فقل العمل % واللام ألزم لم يبن أن يهمل) اي أن يهمل فالزم اللام فرقا بينها وبين إن النافية عند عدم القرينة المعينة لكونها مخففة.

(٢٦٧) **قوله [وأولها الناسخ]** اي غير النفي والمنفي والصلة، فيخرج "ليس"، و"زال"، وأخواتها، و"دام"، وحينئذ يدخل اللام على الخبر نحو قوله تعالى: {وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً} (البقرة- ١٤٣) ، أو ما في حكمه نحو: {وَإِنْ نَظُنُّكَ لَمِنَ الْكَاذِبِينَ}(الشعراء- ١٨٦) .

(٢٦٨) **قوله [وخففت]** الأوضح الأفيد (وإن تخفف أنّ فاسمها استكن % في غالب ولو لغير الشأن عن) لأن قوله [فجاز] يوهم جواز الإهمال، وإن حمل الجواز على الإمكان العام المقيد بجانب الوجود مع أنه ممتنع ولأن ما ذكرنا فيه إشارة إلى أنه قد يكون حينئذ اسمها بارزا نحو قوله: (بِأَنْكَ رَبِيعٌ وَغَيْثٌ مَرِيعٌ ...) إلا أنه يلزم حمل الاستكنان على الحذف من اللفظ مع نيته لأن (ان) لا يتحمل الضمير، والضمير المنصوب لا تستكن.

(٢٦٩) **قوله [فان وفى.. اهـ]** فإن كانت اسمية أو فعلية غير متصرفة أو طلبية لم يحتج إلى شيء مما يأتي، لأنها لا تقع بعد أن الناصبة، فلا تشبه المخففة بها .

(٢٧١) **قوله [فالاسم كان]** في كون اسمها ضميرالشان المنوي لكن يجوز إظهار اسمها وإفراد خبرها كما في قوله: (كَأَنْ ظَبْيَةٌ تَعْطُو)، أو على رواية النصب، وإذا كانت خبرها جملة فعلية متصرفة غير دعاء فصل بـ"قد" أو "لم"، لئلا يلتبس بأن الناصبة مع كاف الجر الداخلة عليه.

قوله [ومن يخفف] قضيته تساويهما في التخفيف، وهو ممنوع، عبارته في البهجة «لا تخفف لعل وأما لكن فإن خففت لم تعمل شيئا بل حرف عطف، وأجاز الأخفش ويونس إعمالها قياسا». انتهت.

[لا العاملة عمل إن]

(٢٧٢) **قوله [كإن لا..إهـ]** حملا على النظير، أو النقيض، لأنه لتأكيد النفي، وإنّ لتأكيد الاثبات.

قوله [في النكرات] لأنه بتقدير من الاستغراقية المختصة بها، وهو منقوض بنحو(قَضِيَّةٌ وَلاَ أَبَا حَسَنٍ لَهَا) وأوّل بأنه على حذف مضاف لا يتعرف بالإضافة كمثل، وبأن المراد لا، فيصل لها بحملة على الوصف المشتهر به، كما في "لكل فرعون موسى".

قوله [ولي] الأولى (تلي) وشرط إعمالها سبقه كون لا نافية لا زائدة، وإلا لم تعمل. وكون منفيها نكرة جنسا غير مدخول الجار، ولا مفصول عنها. وكون نفيه نصا في العموم، وخبره نكرة، فإن كانت لنفي الوحدة أو الجنس لا على التنصيص عملت كليس، أو أهملت وكررت، وإن كان الاسم معرفة أو منفصلا أهملت لا وكررت، وكذا إن كان الخبر معرفة وإن دخل على الاسم الجارّ خفضت. وكلام المصنف لا يفي بتمام هذه الشروط.

(٢٧٤) **قوله [وواجب تأخيره]** وهذا الحكم مستفاد من قوله : وأوّل، بناء على أنّ الأمر للوجوب إلا أنه ذكره توطئة لقوله: أو ظرفا، ودفعا لإرادة غير الوجوب، وذكر ذلك القول لئلا يتوهم من التوسع في الظروف جواز تقديمه.

قوله [مع همز] سواء كان للاستفهام أو كان مع لا للتوبيخ على الفعل الماضي والإنكار على الحال، أو كان للتمني، وحينئذ يكون بمعنى (أتمني)، فلا خبر لها عند سيبويه فيكون اسمها في محل المفعول.

(٢٧٥) **قوله [حذف الخبر]** اي وندر حذف الاسم وإبقاء الخبر نحو: لا عليك، اي لا بأس عليك، وكذا حذفهما كقولك في جواب هل عليّ بأس: لا.

[ظن وأخواتها]

(٢٧٦) قوله [فعل القلب] عَرَّفَها في البهجة بأفعال تدخل على المبتدأ والخبر بعد أخذها الفاعل، فتنصبهما مفعولين لها، وهو منقوض بما إذا أخر فاعلها عن مفعوليها، إلا أن يجعل البعدية رتبية، أو يبنى على الغالب، وكذا بنحو "حسبت أن زيدا قائم" و"أن يقوم زيد" و"حسبت زيدا عمرا" إلا أن يجاب بأن الكلام ليس على الحصر، فدخولها على غير المبتدأ والخبر غير قادح، وبأنها أعم من الحقيقي والحكمي.

(٢٧٧) قوله [زعمت] اي ظننت، فإن كان بمعنى (كَفَلَ) أو (رأس) تعدى لواحد، تارة بنفسه وأخرى بالحرف، أو بمعنى (هزُلَ) أو (سَمِنَ) فهو لازم، ويستعمل في القول الغير الصحيح كثيرا والصحيح قليلا . قوله [دَرى] بمعنى علم، فلوكان بمعنى ضاع نحو: "دَرَيْتُ الصيْدَ" تعدي لواحد. قوله [تعلم] بمعنى أعلم لا تعلم الحساب وإلا تعدي لواحد. و[هب] فعل أمر بمعنى ظن، بخلاف ما إذا كان أمرا من الهيبة أو من الهبة.

(٢٧٨) قوله: [جامدا] حال من وهب للاحتراز عن الذي بمعنى أعطى فإنه غير جامد نحو: {يَهَبُ لِمَنْ يَشَاءُ إِنَاثًا} (الشورد-٤٩- ٥٠).

(٢٧٩) قوله: [أو ما استفهما] تفريق بينها وبين "كان" بأنها تدخل على مبتدء هو اسم استفهام أو مضاف إليه ويقدم عليها نحو: أيهم ظننت أفضل، بخلاف كان، لعدم جواز تقديم اسمه عليه. قوله [سدت عنهما] مشعر بأنه لا حاجة إلى حذف المفعول بأن يقال معنى "علمت أن زيدا قائم" علمت قيامه ثابتا .

(٢٨٠) قوله [وسبق] إن حكم المفعولين في السبق وامتناعه وجوازه كحكم المبتدء والخبر. قوله [والثاني كالثاني] قد يقال لو حمل المدخول في ما مرّ على الاسم والخبر لاستغنى عن هذا الشطر، ويدفع بأنه لو عمم لتوهم عدم جواز كون الاستفهام خبرا لكان، وليس كذلك حيث يقال: أين كنت .

(٢٨١) **قوله [وهب تعلم جامدان]** قال الدماميني : هذا مذهب الأعلم في تعلم، وذهب غيره إلى أنها تتصرف وهو الصحيح وعليه يلحقها التعليق والإلغاء. **قوله [فالغ]** اي أبطل العمل لفظا ومعنى إبطالا جائزا، اي غير ممتنع، فلا يرد أن هذا الحكم لا يجري في مصادرها، لأنها إذا تقدم مفعولاها أو أحدهما وجب الإلغاء لامتناع تقديم معمول المصدرعليه قال [لا في ابتداء] هذا صادق بنحو "متى ظننت زيدا قائما" والإعمال حينئذ راجح. **قوله: [جودا]** اي الإلغاء لضعفه بتأخره عن مفعوليه، بخلاف المتوسط، فإن الراجح تساوي الإعمال والإلغاء، وقيل يشترط في جواز الإلغاء عدم دخول لام الابتداء على الاسم، وإلا وجب وفيه أنه حينئذ من التعليق لا الإلغاء. **قوله [وما حوى مستفهما]** اي اشتمل على الاستفهام بالحرف نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، أو بالاسم مبتدء نحو قوله تعالى {لِنَعْلَمَ أَيُّ الْحِزْبَيْنِ أَحْصَى} (الكهف- ١٢) أو خبرا نحو: علمت متى السفر، أو مضاف إليه للمبتدء أو الخبر أو غيرها، ويجوز "علمت زيدا أبو من هو"، لأنه مستفهم عنه معنىً، والراجح نصبه، لوقوعه قبل المعلق.

(٢٨٤) **قوله [ولو]** اي الشرطية نحو (وَقَد عَلِم الأَقْوامُ لَو أنّ حاتِمًا ... أَرَادَ ثَراءَ المَالِ كانَ لَهُ وَفْرُ). ومن المعلقات كم الخبرية، ولم يذكروه للعلم به من قولهم بأن لها الصدر كالاستفهام. (٢٨٧) **قوله [ظن التهم]** إضافة الدال إلى المدلول، وكذا الأتي والكاف في قوله **[كعلم]** للقران ثم الفرق بين العلمين أن علم العرف متعلق بنفس الشيء فهو بمعنى التصور نحو: علمت زيدا، والمتعدي إلى مفعولين متعلق باتصافه فهو بمعنى التصديق، وهذا التخصيص باختيار العرب، وإلا فيمكن العكس. **قوله [ولاثنين راى في الحلم]** لأنه كرأى العلمية في الإدرك بغير الحس الظاهر.

(٢٨٨) **قوله [حظر]** اي ممتنع لإنعدام الفائدة حينئذ، إذ لا يخلو أحد عن علم مّا أوظن ما، ومحله إذا لم يرد بظننت ظننت ظنا عجيبا أو عظيما، ولم يرد إعلام السامع بتجديد الظن أو إبهام المظنون لنكتة، وإلا جاز. ويجوز الحذف أيضا إذا قيد الفعل بظرف أو شبهه نحو: ظننت في الدار.

[مسألة]

(٢٨٩) **قوله [الجمل]** نبّه بصيغة الجمع على أنها أعم من الاسمية والفعلية، وتخصيصها بالثانية مردود بقوله تعالى {قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ} [مريم: ٣٠] . **قوله [لا ما بمعناه]** ونقض بقوله تعالى: [ونادَوْا يا مَالِكُ لِيَقْضِ علينا ربك] (الزخرف٧٧/٤٣) ويجاب بأنه على حذف القول (اي قالوا يا مالك).

(٢٩٠) **قوله [المفرد مفعولا]** سواء كان معناه جملة نحو: قلت حديثا، أولا نحو: قلت كلمة. وقد يقال هذا لا يجري في "قلت هنا حقا"، فإنه صفة المفعول المطلق، إلا أن يتجوّز في المفعول بتعميمه مما أقيم مقام. **قوله [وفي غيرهما]** اي وفي مفرد غيرهما. وقد يقال لا حاجة إلى ذكر هذا الكلام، لأن المراد بالجملة في ما سبق أعم من أن يكون ملفوظا بجميع أجزائها، أو لا، فيشمل ما يقع بعده منقطع عن الجملة نحو: إذا ذقت فاها قلت: طعم مدامة. ويمكن الجواب بأنه ذكره لأن المتبادر من الجملة المصرّح بأجزائها فلا يشمل الشق الثاني .

(٢٩١) **قوله [مقدرا]** اي يقدر متمم ذلك المفرد بالجملة، فتحكي. وقضيته قوله [حكي] وجوب سبق التلفظ به فتكون حكاية فنحو قول المصنف [أقول بعد الحمد والسلام ..الخ] مبني على التجوز أو سبق تلفظه بالمقول .

(٢٩٢) **قوله [أن تلي]** اي يقع بعد استفهام من غير أن يفصل بينهما أو يفصل بينهما لكن بمعمول له ولو جميع المفعولين نحو: أهندا تقول زيدا ضاربا، أو ظرف ولو مجازيا وهو الجار والمجرور.

(٢٩٣) **قوله [وكونه مضارع.. اهـ]** عطف على قوله [تلي] بحسب المعنى، اي بشرط كونه مضارع المخاطب، و كلامه يوهم كونه معطوفا على فصله فلو قال: (.................% وإن يكن مضارع المخاطب) لكان أوضح.

(٢٩٤) **قوله [وحالا]** اي يشترط كونه مضارع المخاطب للحال دون الاستقبال، ورده الأثير ابو حيان بأنه لم ينقل من غير هذا القائل. **قوله [باللام]** اي لأن اللام يبعده عن معنى الظن، فتقول في قولك أتقول لزيد عمرو منطلق للحكاية لا بمعنى

الظن. (٢٩٥) قوله [وحذف قول] اي حذف القول وإبقاء المقول كثير حتى قيل كناية عن كثرته هو من حديث البحر كما هو عادة العرب للمبالغة عن كثرة شيء، واشتهر عنهم "حدِّثْ عنِ البحرِ ولا حرَجَ" وحذف القول وإبقاء المقول قليل.

[أعلم و أخواتها]

(٢٩٦) قوله [ثلاثا] اي إذا كان منقولا من علم المتعدي إلى مفعولين، لأن النقل يزيد به مفعول واحد. قوله [وأرى] اي ولو حلمية نحو قوله تعالى {إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَنَامِكَ قَلِيلًا} (البقرة- ١٦٧).

(٢٩٧) قوله [وإلغاء] اي الإبطال لفظا فقط أو ومعنى فشمل التعليق وهو غير جار في المفعول الأول فلا تعلق الفعل عنه ولا يجوز إلغائه.

(٢٩٨) قوله [إذ لا دليل] في "التصريح" الصواب كما قاله ابن مالك جواز حذف الثلاثة هنا ولو بدون قرينة لحصول الفائدة، إذ الشخص قد يخلو عن الاعلام بخلاف مفعولي علم وهو مخالف لما هنا.

[الفاعل]

قوله [اللذ فرغ العامل.. اهـ] اقول فيه ابحاث: الأول: أنه شامل لبدل الفاعل وتأكيده، لأن المراد بالتفريغ التسليط عليه، وأنه شامل لنائب الفاعل لأنه قلم به العامل وهو المصدر المجهول وكذا المفعول به. والثاني: أنه غير شامل لنحو "ما ضرب زيد" وكذا "أقائم زيد" مما فرغ العامل له لاتحاده معه. والثالث أن قوله [أو حصله] زائد لأن الضرب في نحو ضربت زيدا قائم بالمتكلم كالجلوس في جلست إلا أنه وقع في الأول على المقسم. ويمكن الجواب عن النقض بالأول بأن المراد التفريغ إصالة. وبالثاني بأن الداخل في مفهوم المشتق المصدر المبني للفاعل لا المبني للمفعول، فحينئذ يندفع النقض بالمفعول به أيضا. وبالثالث بأن العالمل ما حصّله الفاعل لأنه المنفي إلا أنه توجه إليه النفي. وبالرابع بأن المراد قيام المأخذ

الذي هو معنى مصدري وعن البحث الثالث بأنه أراد التنبيه على تقسيم العامل إلى المتعدي واللازم، فليتأمل .

(٣٠٠) **قوله [تأخيره]** اي عن عامله لكونه كالجزء منه فما يوهم التقديم يجعل مبتدء نحو: زيد قام، أو فاعلا لمحذوف نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ} (التوبة- ٦).

قوله [الزم ستره] اي الزم ستر ضمير راجع إلى متقدم ولو حكما كما في قوله ﷺ: (وَلاَ يَشْرَبُ الخَمْرَ حِينَ يَشْرَبُهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ) (بخارى) اي لا يشرب الشارب ويؤول كل فعل لا يتضح فاعله باسناده إلى مصدره سواء أبقى الفعل على معناه أو حمل على معنى يمكن إسناده إليه نحو قوله : {ثُمَّ بَدا لَهُمْ مِنْ بَعْدِ ما رَأَوُا الآياتِ} (يوسف- ٣٥). اي بدا لهم بداءٌ. ومنه قول المصنف: دار وتسلسل اي وقعا.

(٣٠١) **قوله [لا تستنكر]** أقول رد المصنف في البهجة حذف فاعل المصدر فقال: فيه نظر اي لأن هذا المصدر في معنى الفعل فيتحمل الضمير. ثم ظاهر كلامه حصر مواضع حذف الفاعل في هذين فقط وليس كذلك، لأنه يحذف فاعل يكون حرف مدّ اتصل به ساكن نحو: ضربا أو ضربوا الرجل. ومنه فاعل الفعل المؤكد كاضربن، وفاعل الفعل المجهول، وفاعل وقع مستثنى منه في الاستثناء المفرغ نحو: ما قام إلا زيد، وفاعل فعل التعجب بقرينة نحو [أَسْمِعْ بِهِمْ وَأَبْصِرْ] (مريم- ٢٨). وفاعل الفعل المؤكد نحو: ضرب ضرب زيد. والثاني في نحو: شتان بين زيد وعمرو، وفاعل قلما وطالا فهذه سبع مواضع، أولها شامل لأخير المصنف. ويمكن الجواب بأن مراده بفاعل المؤكد الفاعل المحذوف لالتقاء الساكنين مع قرينة وفاعل المجهول حذف مع عامله وهو جائز مع قرينة اتفاقا، لأن الفعل المجهول نائب من الكلام كالنائب عن الفاعل وفاعل (أبصر) ضمير مستتر فيه بعد حرف الجارّ.

والفاعل في المستثنى المفرّغ هو ما بعد إلّا اصطلاحا وبأن المؤكد والمؤكد لاتحادهما يعتبر الفاعل لهما حتما على أنه يمكن شمول **قوله [والفعل ذي التأكيد]** على هذا. وفاعل شتان هو بَيْنَ باعتبار مفهومه ونحو: قلّما، لكفّه عن العمل بما ليس له فاعل حتى يقال بحذفه.

(٣٠٣) **قوله [وفعله]** مبتدء خبره قوله **[جردا]** وبه يتعلق **[من علم اثنين]**. ولو قال: (عامله إن يك فاعل بدا % ....) لكان أولى لشموله الوصف صريحا. وجاء قليلا عند الاسناد إلى الإثنين أو الجمع عدم التجريد وعليه (أَكَلُونى البراغيثُ).

(٣٠٤) **قوله [حيث عرفا]** اي دلت عليه قرينة كما يحذف مع جميع معمولاتها معها نحو: نعم في جواب "اضرب زيد عمرا في داره". **قوله [في مواضع]** بأن وقع في المثل محذوف العامل أو فسر بما بعد الفاعل من فعل مسند إلى غيره نحو: {وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ}(التوبة- ٦) ، أو إلى ملابسه نحو: هلا زيد قام أبوه.

(٣٠٥) **قوله [وصل فاعل]** اي بالفعل لأنه كجزئه وقد يقال هذا مغن عن قوله [وفصل مفعوله]، لأن وصل أحدهما يوجب فصل الآخر.

(٣٠٦) **قوله [أو يسبق الفعل]** جوازا نحو: زيدا ضربت، ووجوبا في ما له الصدر نحو: من أكرمت، وفي ما عامله بعد الفاء ولا منصوب له غيره مقدم عليها نحو: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ} (المدثر- ٣). **قوله: [للبس]** بأن كان إعرابهما تقديريا أو محكيا ولا قرينة نحو: ضرب موسى عيسى، بخلاف "ضربت موسى سعدى".

قوله: [لمضمر ألم] اي لوقت وجود مضمر الم ونزل في الفاعل بأن اتصل به وعاد إلى المفعول كقوله تعالى {وَإِذِ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ بِكَلِمَاتٍ} (البقرة- ١٢٤)، فتقديم المفعول واجب لئلا يعود الضمير إلى المتأخر لفظا ورتبة.

(٣٠٧) **قوله: [ما اضمرا]** اي فقط فلا يرد نحو: "ضربتك" مما كانا ضميرين متصلين فإنه حينئذ يجب تقديم الفاعل. **قوله [ما حصرا]** اي المحصور فيه عن غيره ويكون حينئذ من قصر الصفة على الموصوف.

(٣٠٨) **قوله [وقيل لا]** وجهه أن تقديم المحصور فيه بإلا، وإن لم يوجب اللبس كما في إنما، لكن يلزم منه قصر الصفة قبل تمامها، وهو غير جائز عند غير السكاكي، وقبيح عنده، ويلزم عمل ما قبل إلا في ما بعده وهو غير المستثنى وتابعه والمستثنى

منه وهو ممتنع. قوله: [إذ قصده] قضيته أن القول بالتأخير لخوف الالتباس وليس كذلك.

[النائب عن الفاعل]

(٣٠٩) قوله [عن قصد] اي لغرض معلوم لفظي كالايجاز أو معنوي كالإبهام على السامع والتعظيم والتحقير. قوله [فليعط] هذا مشعر بأن جميع أحكام الفاعل لا يعطى لنائب ليس مفعولا به، وهو كذلك، لأن النائب إذا كان ظرفا أو مجرورا وقدم لم يجعل مبتدء بخلاف الفاعل.

(٣١٠) قوله [من باب كسا] اي ثاني مفعولين ليس مبتدء وخبرا في الأصل ولم ينصب أحدهما بحذف الجار فخرج باب ظن ونحو: اخترت الرجل زيدا. قوله [إذ لن يلبسا] قيدا لثلاثة، وقد يستدل على أن إقامة ثاني ظن ممتنع مطلقا، بأنه متأخر رتبة عن المفعول الأول، فلو وقع مقامه صار متقدما رتبة، وبأنه متحمل لضمير الأول، فلو جعل نائبا لقدم فيعود الضمير إلى متأخر لفظا ورتبة. ويمكن الجواب بأنه لا مانع من التقدم الرتبي لشيء على آخر، وتأخره عنه بجهتين، وأن كون الأول متقدما رتبة بحسب الأصل كاف لإرجاع الضمير على أنه لا مانع من تأخير ما هو نائب.

(٣١١) قوله [في ظن] قيده لامتناع كون ثاني كسا وأعلم جملة وظرفا. قوله [وثاني اختار] وهو ما حذف الجار عليه وإن تقدم لفظا، فالمراد الثاني رتبة وإن تقدم لفظا.

(٣١٢) قوله [وقابلا] مفعول [أقم] والقابل من الظرف النيابة هو المتصرف المختص، وهو ما فارق النصب على الظرفية والجر بمن، وخص بعلمية أو إضافة أو نحوهما، أو قيد الفعل بعمول آخر، ومن شبهه وهو المجرور ما ليس علة ولا متعلقا بمحذوف، ومن المصدر ما ليس تأكيدا ولا ملازما للنصب.

(٣١٣) قوله [والخلف.. اهـ] اي والخلف ثابت في جواب هذا الاستفهام، ومذهب البصريين تساوي الكل للنيابة.

(٣١٤) قوله [ولا يكون] هذا منقوض بقوله تعالى {وَتَبَيَّنَ لَكُمْ كَيْفَ فَعَلْنَا بِهِمْ} (ابراهيم- ٤٥) وظهر لي أقام زيد، ونحو "تَسمعُ بالمُعَيديّ خيرٌ من أن تراه" ويجاب عن الأولين بأن الإسناد حقيقة إلى مضاف محذوف، وهو لفظ الجواب، ولابد من تقديره، وإلا لزم التناقض، لأن ظهور الشيء مناف للاستفهام عنه. وعن الثالث بأنه في تأويل (سماعك).

[المضارع]

(٣١٥) قوله [ما عامله] اي ما هو عامله فصدر الصلة محذوف، ويمكن أن يكون عامل فعلا بمعنى عمل اي الذي عمل فيه.

(٣١٦) قوله [التجريد] اي لأنه يرد عليه أنه يجوز "يقوم زيد" و"سيقوم" و"الذي يقوم" و"كاد يقوم"، ولا يجوز "قائم زيد وسقائم، والذي قائم، وكاد قائما، ودفعه يحتاج إلى تكلف، هذا.
و قد يقال التجريد حاصل قبل التركيب مع الغير فلا يكون عاملا وإلا لزم العمل قبل التركيب. وقد يجاب بأن المراد التجريد للإسناد ولم يذكره لأن الفعل لتوقف فهم مدلوله على ذكر الفاعل لا يستعمل بدون التركيب معه.

قوله [اللذ علا] صفة الاسم اي الذي علا على أخويه، ففيه أيماء إلى أن منشأ هذا القول، هو كون الاسم أصلا للفعل في الاعراب، ويمكن جعله صفة لقوله [وقوعه] وحينئذ يلزم منافاته لقوله وجودوا لكن يدفع بأدنى عناية.

[الكتاب الثاني في الفضلات]

[المفعول به]

(٣١٧) قوله [والنَّاصِبُ الفِعْلُ] جملةٌ معترضةٌ ذكرها ردًا على أقوال هي: أنّ ناصبه الفعلُ مع الفاعل، أو الفاعل، أو المفعولية.

(٣١٨) قوله [وألْزَمُوا تَقْدِيْمَهُ] هذه في الحقيقة صورتان: إحديهما: كون المفعول لازمُ الصدر بنفسه أو بغيره نحو: غُلَامَ مَنْ أكْرَمْتَ. وثانيهما: ما وقع عامله بعد الفاء أمراً نحو: {وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ} (المدثر- ٣) ، أو جواب أمّا نحو: {وَأَمَّا السَّائِلَ فَلَا

تنْهَرْ} (الضحى- ١٠). فلو قال بدل هذين البيتين: (قَدِّمْ وُجُوباً إنْ يَقَعْ مِنْ بَعْدِ فا % عامِلِه أوْ لازِمَ الصَّدْرِ وَفى) لكَفى.

(٣٢٠) قوله [إنْ كانَ أنْ] أي أنْ المخفّفة المفتوحة ومعموليها، أو أنّ المشدّدة ومعموله، ففيه مسامحة، وهذا منقوض بنحو: أمّا أنك فاضلٌ فعرفتُ، فينبغي تقييد "أن" بعدم كونه مسبوقا بأمّا. قوله [أوْ مَعْمُولَ مَجْزُومٍ] مفعول [يَعِنّ] اي يظهر معمولَ مجزوم، فإنّه يمتنع تقديمه لئلّا يلزم الفصل بينه وبين الجازم، ولو قُدّم على الجازم أيضا لجاز، وكلامه يوهم خلافه فيمتنع "لَمْ زَيْداً أضْرِبْ"، دون "زيداً لَمْ أضْرِبْ".

(٣٢١) قوله [بِالْحَرْفِ] اي بالحرف المصدريّ ناصبا أو لا، خلافا لمن خَصّ المنعَ بالنّاصب، فلا يجوز "عَجِبْتُ مِمّا زيداً تَضْرِبُ". قوله [و اللّامِ] الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة، واللام مفعول (تلى) وكذا تاليه. و(تلى) معطوف على (وصلا)، فيكون صفة الفعل، وهو معطوف على مجزوم اي إن كان معمول فعل تلي اللام، فيمتنع عمراً ليَرضى زيدٌ، لكن إذا كان مسبوقا بإن جاز التقديم نحو: إنّ زيداً عمراً ليرضى، وكذا قد، وسوف، ومثلهما لام القسم، ورُبّما وقلّما، ونونُ التأكيد، فلو ذكرها لكان أوْلى .

(٣٢٢) قوله [لا ذا بِعْتُهُ] قال الصبان: «لا يجوز حذف المفعول في الاشتغال نحو: زيداً ضَرَبْتُهُ، والتنازعِ نحو: ضَرَبَنِي وضَرَبْتُهُ زيدٌ، ومفعول أكرمته في جاء الذي أكْرَمتُه في داره، لأنّ حذفه يوهم أن العائد ضمير في داره»، انتهى. فعلى هذا قوله "لا ذا بعته" معطوف على قوله "لا جوابا" وإشارة إلى باب الاشتغال. ولو قال: (................................ % ذا حصر أو ذا بعته.................) لكان أولى، وجَعَلَه إشارة إلى قول بعضهم أنه يجوز فيه: ذا بعت.

(٣٢٣) قوله [والأصْلُ سَبْقُ] أي سبق مفعول هو فاعل على مفعول ليس بفاعل، وسبق مفعول بلا واسطة جارّ على ما يكون بواسطته هو الأصل. وقد يمتنع لأمرمّا مما سبق في باب المبتدأ والفاعل نحو: ما أعْطَيْته درهماً، وما ضربتُ بالسَّوطِ إلا زيداً. وقد يجب كما إذا كان (السّوط) و(الدرهم) محصورا فيهما في المثالين. قوله

[بِغَيْرِ حَرْفِ] في باب اختار، والمراد ببابه: كل فعل تعدى إلى مفعول بنفسه وإلى آخر بنزع الخافض. قوله [حُزِما] بصيغة التثنية أو المفرد، وحينئذ إما ماض وألفه للإطلاق، أو امر أصله "حَزِمَنْ" - فقلبت نون التأكيد ألفا في الوقف-. فلو قال بدل قوله "أو الزموا" (أو الْزمَنْ) لكان أولى.

قوله [كَالْأَمْثِلَه] منها قولهم "كلَّ شيء ولا شتمةً حُرّ" (اي افعل كل شيء ولا تفعل شتمة حر)، و "الكلابَ على البقرِ" (اي ارسلها)، و"امرأً ونفسَه" (اي دع امرء مع نفسه)، و"أهلكَ والليلَ" (اي ادرك أهلك واسبق الليل). وقيل بعضها: من شبه المثل، ومن شبهه أيضا قوله تعالى: {انْتَهُوا خَيْرًا لَكُمْ} (النساء -١٧١) (اي انتهوا عن التثليث وأتوا خيرا لكم).

[باب التحذير والإغراء]

(٣٢٣) قوله [تَحْذِيراً] يطلق على المحذَّر بالفتح، وعلى كلام مشتمل عليه، وعلى إلزام المخاطب الاحتراز عن مكروه، والكلّ محتمل لكن الثاني يحتاج إلى تكلّف. قوله [إذَا كُرِّرَ..] يعني أن التحذير إذا كان بـ"إيّا" حذف عامله وجوبا مطلقا، وإذا كان بغيره حذف وجوبا إن كرر نحو: الطريقَ الطريقَ، أو وقع العطف فيه مع ذكر المحذر نحو: إيّاك والأسدَ، أو بدونه نحو قوله تعالى: {نَاقَةَ اللهِ وَسُقْيَاهَا} (الشمس-١٣) ، وإلا حذف جوازا. ثم العامل في "إياك" يقدر مؤخرا إن جعل نفسه مفعولا به، لئلا يلزم اتحاد الفاعل والمفعول في كونهما ضميرين متصلين متحدي المعنى، وهو خالص بأفعال القلوب وما ألحق بها. ويقدر مقدما إن كان أمرا مأخوذا من الكلام بأن يكون معنى "إياك والأسد" (احذر تلاقي نفسك والأسد). قوله [كَذَا] اي مثل المحذر المغرى به. وعرف الإغراء بأنه: إلزام المخاطب العكُوفِ على ما يُحمد عليه، وهو صادق على نحو "أحسن إلى أبيك" مع أنه لا يسمى اصطلاحا إغراء. ثم أنه لا يكون الإغراء إلا للمخاطب فنحو "عليّ زيدا" مؤول بـ (الزموني زيداً).

(٣٢٥) قوله [إلَّا لِلْخِطَابِ] استثناء من المعطوف، لأن المغرى لا يكون ضميرا أصلا، هذا. ويكون المحذر منه غائبا نحو: فلاَ تَصْحَبْ أخَا الجَهْلِ ... وَإيَّاكَ وَإيَّاهُ.

[المنصوب على الاختصاص]

(٣٢٨) **قوله [تقدير اعني]** والجمهور ينصبونه بـ"أخص" المقدر. وذهب ابن الحاجب إلى أن نصب المنقول من المنادى بـ"ياء" مقدرة مجردة عن معنى النداء.

(٣٢٩) **قوله [وذاك أيّ]** إشارة إلى أن المخصوص هنا يكون لفظ "أيّ" و"أيّة" نحو: أنا أفعل أيها الرجل، واسما معرفا باللام نحو: نحن العرب أفصح الناس، ومعرفا بإضافة فهو ثلاثة أنواع ولم يذكر كونه علما لقلته. **قوله [إلا لذي تكلم]** قد يقال الوقوع بعده مشترك بين الاقسام فلو قال: (وذاك بعد مضمر أيّ وقلّ % ....) لكان أولى، لتوجه قوله **[بعد مضمر]** إلى ما عطف على أيّ وهو قوله [واسم بأل الخ..] صريحا هذا. والمراد بالمضمر ما يخص الاسم الظاهر بأن يكون المراد بهما شيئا واحدا فيشمل نحو "نحن العرب".

(٣٣٠) **قوله [وكالندا أيّ]** أي أنّ "أي" عند كونه منصوبا على الاختصاص كأيّ عند كونه منادى في كونه مبنيا على الضم، ولزوم توصيفه باسم معرف باللام لازم الرفع، فالمراد بقوله المارّ [ينصب] أعم من اللفظي والمحكي، ولكن يفارقه في أنه عارٍ عن حروف النداء دائما، وفي عدم وقوعه أول الكلام، كما أفاده بقوله (بعد مضمر)، بخلاف أيّ المنادى.

[باب النداء]

(٣٣١) **قوله [بحروف]** متعلق بـ [نودي]. **وقوله [والمقدر]** جملة معترضة ذكره لئلا يتوهم أن قوله [بحروف] بيان الناصب، هذا. وعرف النداء بـ: طلب الإقبال بحرف نائب مناب أدعو لفظا أو تقديرا. ويتجه عليه أنه لا يشمل النداء في "يا الله" للزوم تحصيل الحاصل؟ وفي "يا جبال" لاستحالة إقباله؟ وفي "يا طير" لعدم صحة الطلب منه؟ وأنّ (أدعو) خبر، والنداء إنشاء فلا يصح النيابة؟ ويجاب عن الأول بأن المراد من الإقبال أعم من المجازي المقصود به الإجابة ونحو" يا جبال" و"يا طير" مجاز، لأن في المنادى استعارة مكنية وحرف النداء تخييل. وعن الثاني بأن "ادعوا" نقل الى الإنشاء.

(٣٣٣) **قوله [و وا لمندوب]** اي غالبا، فلا ينافيه ما قاله الرضي من أنها قد تستعمل في النداء المختص. **قوله [وإنما]** كلمة "ما" كافة. و **[نصب]** فاعلُ **[ظهر]**، أو موصولة، فيكون اسم إن. وقوله [نصب] خبره. ثم ما ذكره أولى من قول بعضهم :انصب مضافا، لأنه أمر بتحصيل الحاصل، ولأنه إنْ أريد النصب اللفظي انتقض بنحو{ يَوْمَ لَا يَنْفَعُ مَالٌ وَلَا بَنُونَ} (الشعراء- ٨٨) مما يبنى على الفتح، وإن أريد أعم من المحلي فلا يصح مقابلته بالمفرد المعرفة إلا أنّ مراده: أبقه على نصب كان له. **قوله [وشبيه]** اي بأن اتصل به ما هو متمم معناه. واحترز بقوله **[معتبر]** عن المركب المزجي ونحوه.

(٣٣٤) **قوله [نكرة لم تقصد]** نحو: يا رجلا خذ بيدي، ومثل له بنحو "يا غافِلاً والمَوْتُ يَطْلُبُهُ" وفيه أن الواو للحال فهو من شبيه المضاف.

(٣٣٥)- **قوله [واختلفوا في المجتبى]** فالمختار عند سيبويه الضم مطلقا لأنه الأكثر استعمالا. وعند المبرد النصب ردّا إلى أصله. وعند ابن مالك ضم العلم ونصب النكرة لشدة شبه الأول بالضمير دون الثاني. قال المصنف: وعندي عكسه إذ لو نصبت النكرة لالتبست بالنكرة الغير المقصودة بخلاف العلم. وفيه أنه لا يفيد اختيار نصب العلم فلا يتم التقريب، فالأولى أن يزيد، ولأن الرجوع عند الضرورة إلى الأصل في الاسم وهو الإعراب أولى ما لم يمنع مانع .

(٣٣٦) **قوله [وجاز حذف الحرف]** نحو: {يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا} (يوسف- ٢٩) ، واعترض بلزوم حذف النائب والمنوب عنه وهو "ادعوا"؟ ويجاب بأن العوضية لا ينافي الحذف كما في إقامِ الصلوة. **قوله [لا ما يندب]** أي لا يحذف الحرف معه، لأن المطلوب في المندوب والمستغاث مدّ الصوت. ولفظ الله لوجود أل فيه ندائه على خلاف الأصل فلو حذف حرف النداء لم يدل عليه دليل. والمتعجب منه كالمستغاث لفظا وحكما.

(٣٣٧) **قال [ولا إشارة]** ونقض هو بقوله تعالى: {ثُمَّ أَنْتُمْ هَؤُلاءِ تَقْتُلُونَ أَنْفُسَكُمْ} (البقرة- ٨٥) ؟ وعدم الحذف في اسم الجنس بنحو: أَصْبِحْ لَيْلُ؟ ويجاب عن الأول بأن "هؤلاء" بمعنى الذين خبر "أنتم". والثاني بأنه شاذ. **قال [أو معرىً]** هذا مشعر

بأنه قسم مغاير، وليس كذلك، وتوضيحه أن اسم الجنس إن كان مبنيا للنداء لم يحذف منه حرف النداء عند البصريين خلافا للكوفيين وإلا بأن كان غير مقصود فيلزم الحرف اتفاقا بينهما خلافا لبعض النحاة. فلو قال: (................................ % لو يكون مقصوداً كما الجل رأو) لكان أولى، وحينئذ يكون "لو" تأكيدية.

(٣٣٨) قوله [خلف] قال ابن مالك: بجوازه قبل الأمر مستشهدا بقوله تعالى:{ألاَ يَا أسْجُدُوا} (النمل-٢٥)، وكذا قبل الدعاء، و ردّ بأن "يا" للتنبيه. وقال أبو حيان: بمنعه معللا بأن الجمع بين فعل النداء والمنادى في الحذف إجحاف وفيه أن الحرف نائب عنه فهو في قوة الفصل فلا إجحاف.

قوله [وفصل الأمر] اي الفصل بين حرف النداء والمنادى بفعل الأمر نحو: يا اضرب زيد قد نسبه الجلّ إلى الجودة، ففاعل أجاد الضمير العائد إلى الجل، أو هو بمعنى المجرد وفاعله ضمير المتصل.

(٣٣٩) قوله [وما اتصل] اي به فقوله [حرف] فاعل اتصل ومفعوله محذوف أي لا ينادي ما اتصل به حرف فلا يقال يا غلامك لأن المنادى مخاطب واتصال حرفه به ينافيه.

قوله [ومعرف بأل] أي لئلا يجتمع أداتا التعريف. ثم المراد المعرف ولو صورة، فلا يرد أن لفظ الله مما تعريفه بالعلمية، وكذا الجمل المحكية، والموصول المبدو باللام كيا المنطلق زيد، ويا الذي في من سمى بهما فلا يصح استثنائها استثناء متصلا.

(٣٤٠) قوله [إلا مع الله] ينبغي أن يستثنى المنادى المشبه به فإنه يقال "يا الأسد اقبل" كما نقله عصام عن التسهيل، وكأنه لم يذكره تنبيها على أن المنادى هنا محذوف (أي مثل الأسد) فليس من نداء ذي اللام حقيقة.

(٣٤١) قوله [بذي أل] متعلق بوصف و[رفعا] حال من ذي، أي وصف وجوبا بمعرف باللام مرفوعا إذا لم يعرف اسم الإشارة بأن تكون الصفة مقصودة بالنداء وهو لمجرد الوصلة إلى ندائها.

(٣٤٢) قوله [أوأيّ] عطف على اسم الإشارة أي إن ينادى أيّ الموصوفة فاحذف ما أضيف إليه، وابنه على الضم، وعوض عنها هاء التنبيه التي تناسب النداء، واجعله موصوفا بمعرف باللام رافعا إياه نحو: يا أيها الرجل، أو صفه بالمشار به نحو: يا أيهذا الرجل، أو صفه بالذي وفروعه نحو: يا أيها الذي هادوا.

قوله [وبالمشار] الواو الواصلة بمعنى أو الفاصلة، أي بالمشار به عاريا عن الكاف نحو: يا أيّ هذا.

قوله [والذي] أي وفروعه، فمن قبيل بيده الخير، أو المراد به الموصول المصدر بأل العاري عن الخطاب نحو: {يَا أَيُّهَا الَّذِي نُزِّلَ عَلَيْهِ الذِّكْرُ} (الحج- ٦).

(٣٤٣) قوله [وضم] أي المنادى، وافتحه إذا كان علما موصوفا بابن مضاف إلى علم آخر ولو جعل الابن بدلا أو عطف بيان أو منادى أو مفعولا لمقدر تعين الضم، فينبغي تقييد المثال بما جعل الإبن فيه صفة. ومثل الابن "الإبنة" لا البنت فيلزم الضم. ثم إنه أشار بلفظ [زيد] إلى أن جواز الفتحة مخصوص بذي الضمة الظاهرة فنحو يا عيسى بن مريم يقدر بالضم، لأن جوازه للتخفيف وهو لا يحصل بالتقدير.

قوله [ما ولي] أي لم يتصل بعلمين بالطريق السابق. والنفي متوجه إلى كل من القيد والمقيد، فحصل شقوق بل أزيد.

(٣٤٤) قوله [في سعد سعد الأوس] متعلق بالأفعال الثلاثة الآتية أي في ما تكرر المنادى المفرد ووقع بعد ثانيهما مضاف إليه نحو: يا سعد سعد الأوس ثانيهما نصبا لأنه منادي مضاف أو تابعه أو مفعول لأعني المقدر وافتح أولهما لأنه منادى مضاف إلى محذوف أو إلى المذكور والثاني زائد.

(٣٤٥) قوله [عمومه] فيجري الحكم السابق في نحو: يا ضارب ضارب عمرو، ويا غلام غلام زيد.

(٣٤٦) قوله [فعل.. إهـ] مفعول [أمّ] فعل أمر بمعنى اقصد، أو نائب فاعله وهو ماض مجهول. قوله [والإناث] أي أم في سب الأناث فعال، ففيه عطف على معمولي عاملين مختلفين بشرطه لكن مع تغيير الترتيب. ثم إنه يشترط في قياسيته

بناء فعال منادى أو اسم فعل كونه من ثلاثي مجرد كما أشار إليه بقوله [من ذي ثلاث] فلا يقال "دراك" من أدرك. وكونه تاما متصرفا كامل التصرف فلا يبنى قياسا من نحو "كان" و"نعم" و"يدع". قوله [والأمر] أي اسم الفعل بمعنى الأمر كفعال في سب الإناث في كونه مقصود البناء اطرادا من ذي ثلاث، فقوله (من ذي ثلاث) متنازع فيه.

(٣٢٧) قوله [وفل] كناية عن نكرة من جنس الإنسان، وكذا "فلة" فهما كنايتان عن الرجل والمرأة. قوله [مكرمان] الأكثر بنائه للذم، فتقيدمه على "ملأمان" لشرفه. [هنات] للجمع المؤنث ومفرده "هنت" بسكون النون ومذكره "هن" ويستعمل لنداء المجهول ويتصرف فيه بحسب حال المنادى. قوله [هنات] قال ابن مالك: يقال للمنادى غير المصرح باسمه في التذكير يا هن وفرعيه، وفي التأنيث يا هنت وفرعيه، وقد يلي آخره ما يلي آخر المندوب فيقال يا هناه بسكون الهاء وكسرها لاتقاء الساكنين وضمها تشبيها بها هذا، وليس هن هنا من الأسماء الستة لأنه كناية عن المنادى.

(٣٢٨) قوله [والميم بدل من يا] أي لا بقية جملة محذوفة هي: "أمنا بخير" كما ذهب إليه الكوفيون لأنه مناف لقولهم: اللهم لا تؤمهم بخير، ولأنه يستلزم أن لا يقال "اللهم ارحمنا" قياسا على يا الله أمنا ارحمنا؟ ويمكن الجواب عن الأول بأن متعلقي الإثبات والنفي متغايران، وعن الثاني بأن الميم بعد حذف الباقي صار كالجزء فلا يعطف عليه كتاء الفاعل.

ثم إنه أخرت تبركا بالإبتداء باسم "الله" تعالى، وشددت ليكون كالمبدل في كونهما علي حرفين. وقد يستعمل صيغة (اللهم) دليلا على الندرة، أو تمكينا للجواب في نفس السامع، كما يقال في جواب أزيد قائم: اللهم نعم، فلا يكون للنداء المحض.

[المندوب]

٣٢٩- [وكالندا المندوب] اي كالمنادى الغير المندوب المنادى المندوب إلا أن المنكر... إهـ فصح التشبيه. قوله [لا يندب] لأن الغرض من الندبة الإعلام بعظمة المصاب وهو منتف في المنكر والمبهم. ثم قضيته أن المنكر لا يندب ولو كان

متفجعا منه وليس كذلك فإنه يقال (وامصيتاه) وإن كانت غير مونثه كما قاله الدماميني.

قوله [لا ما وصلا] أي بما يزيل الإبهام نحو "وَامَنْ حَفَرَ بِئْرَ زَمْزَمَاهْ"، وكلامه مشعر بجواز "والذي حفر بئر زمزماه"، وليس كذلك لامتناع جمع أل وحرف الندبة، فينبغي تخصيصه بالموصول الخالي عن أل.

(٣٥٠) قوله [وألفا صله] ظاهره ولو كان آخره الفا وهاء فيجوز "واعبد اللّهاه" لكن المنكور في التسهيل المنع للثقالة. اي صله بآخر المنادى المندوب حقيقة أو حكما فيشمل (واغلام زيداه) أو المراد آخر ما تم به.

(٣٥١) قوله [وافتح] اي افتحه، وفي الضمير نوع استخدام لأنه أريد مما قبله الحقيقي ومنه المجازي وفي "افتح" عموم المجاز حيث أريد منه ما يعم الإبقاء حتى لا يلزم تحصيل الحاصل بالنظر إلى.... الصور.

قوله [فان يلبس] أي يقع اللبس بفتح ما قبلها يبقى على الحركة التي كانت عليها وتقلب الألف بحرف مجانس لها دفعا للبس فتقول في ندبة (غلامكِ) بكسر الكاف و(غلامهُ) بضم الهاء "واغلامكيه"، "واغلامهوه".

[المستغاث]

(٣٥٢) قوله [واجرربلام] نبّه به على أن اللام حرف جر. واختلف في متعلقه هل هو حرف النداء لكونه نائب المحذوف أو فعل محذوف؟ ولعل الثاني أولى. وما يقال: أن الفعل المحذوف (ادعوا) وهو متعد بنفسه فكيف عدّي باللام مندفع بأنه ضمن معنى الالتجاء وهو متعد باللام على أنه وارد على تقدير كون العامل حرف النداء، وكذا متعلق لام المستغاث به.

ثم المستغاث من أجله ليس منادى حقيقة، ففي قولهم: هو ما نودي لأجل استخلاص شيء منه أو استخلاصه من شيء مسامحة بل المنادى محذوف ففي (يا لِزيد) بكسر اللام "أدعوك لزيد" فتحا خذا، لأن المستغاث به لكونه منادى واقع موقع كاف الخطاب ولم يبن مع كونه منادى مفردا معرفة لأن التركيب مع اللام أشبهه

بالمضاف، واختير اللام لمناسبة معناه وهو الاختصاص للاستغاثة لدلالتها على أنه مخصوص بها، هذا.

وقد تكسر اللام هنا نحو (يا لِيَ) مما ضم إلى ياء المتكلم كما تفتح لام المستغاث من اجله في نحو (يا لك) مما ضم إلى كاف الخطاب، فكلامه مبني على الغالب وحينئذ يفرق بينهما بالقرينة.

قوله [وهكذا العطف بيا] اي خذ كالمستغاث به في فتح اللام المستغاث به المعطوف على آخرها لكون المعطوف مصاحبا للياء نحو (يا لزيد) و(يا لعمرو)، لأن جره لكونه في صدرة المنادى لالتباسه بالمستغاث به وهو مدفوع بالعطف بخلاف ما إذا كان بدون الياء فإنه يجري على الأصل وهو كسر اللام.

قوله [وأعقب] اي جيء بألف بدلا ومنادبا للام المستغاث به ولا يجمع بينهما، فلا تقول(يا لزيدا).

قوله [كذاك ذو التعجب] اي كالمستغاث به ذو التعجب، أو كالمذكور، فيجوز في نحو (يا للعجب) فتح اللام باعتبار الاستغاثة به مجازا، كأنه قيل (يا عجب احضر فهذا وقتك) ، وكسره باعتبار الاستغاثة من أجله كأنه قيل (أدعوك للعجب).

[مسئلة في ترخيم المنادى]

(٣٥٤) **قوله [والتلو]** مبتدأ خبره حذف معه ولو قال: (وَالتِّلْوُ مَدّاً زائداً وقَبْلَهُ أكثر مِن اثنينِ يَحذِفْ مَعَهُ) (وَالْخُلْفُ فِي مَتْلُوّ هاءٍ يُوجَدُ   وَعَجْز المَزْجِ كذاك العَدَدُ) لكان أخص وأوضح وأسلم عن التكلفات.

(٣٥٨) **قوله [وبعضهم]** يوهم عبارته اتحاد المانع لكل مع أن المانع لحذف عجز المزج أبو حيان مطلقا وأكثر الكوفيين، وللثاني الفرّاء.

(٣٥٩) **قوله [مدغما]** اي ما كان مدغما قبل الترخيم. ثم الظاهر من كلامه اختيار مذهب الفراء من التحريك مطلقا مع أن التعليل بالفرار من التقاء الساكنين لا يجري

في بعض أفراد ما إدعاه فاللايق تقييده بما كان قبله ألف كـ (محمار) علما. قال الشّارح وحيث حرك فبالحركة التي كانت في الأصل فإن لم يكن فبالفتح أو الكسر.

[المفعول المطلق]

(٣٦٦) قوله [كل وبعض] الأولى كلا وبعضا، لئلا يتوهم عطفهما على مضافه وكون العاطف محذوفا.

[المفعول له]

(٣٧٦) قوله [اتحد] المراد من الاتحاد في الزمان: اتصال آخر أولهما بأول آخرهما وبالعكس - اي اتصال آخر الأخر بأول الأول – ووقوع المفعول في زمن الفعل فيشمل نحو:(ضربت للتاديب)، و(جئتك خوفاً)، و(قعدت جُبناً).

(٣٧٧) قوله [والأقدمون] وتمسكوا بقوله تعالى: {يُرِيكُمُ الْبَرْقَ خَوْفاً وطَمَعاً}(الرعد- ١٢) ، وأجيب بالتأويل بالإخافة و الإطماع.
ولك أن تجعلهما حالين من المخاطبين، وليس لك أن تقول هما مفعولان للرؤية المتضمنة في (يريكم) إذ لا يظهر كون الخوف باعثا على الرؤية ، لأنهم لا يرون لأجل الخوف بل الله يريهم هذا. ثم إنه مثل للمفعول له بـ (ضربت للتأديب) واعترض بأنه تعليل الشيء بنفسه لأن التأديب عين الضرب؟ ودفع بأن المراد بالتأديب أثره أي.إرادة التأدب أو للتأديب وان اشترط الاتحاد وفيه أن الضرب علة التأدب فيلزم جعل المعلول علة المفضى إلى تقدم الشيء على نفسه، ويدفع بأن وجود الضرب علة له، وتصورها علة للضرب كما هو شأن العلة الغائية مع المعلول.

(٣٨٠) قوله [والمنع في الحالين] أي ولا يجوز تعدد المفعول له منصوبا أو مجرورا فـ (لتعتدوا) في قوله تعالى: {وَلَا تُمْسِكُوهُنَّ ضِرَارًا لِتَعْتَدُوا} (البقرة- ٢٣١) مفعول له لـ (ضرارا)، ولك أن تجعله مفعولا له لـ (تمسكوهن) ويجعل ضراراً حالاً.

[المفعول فيه]

(٣٨١) قوله [ضمنا] إن كان الضمير راجعا إلى أحد الأمرين المستفاد من (أو) فالألف للإطلاق، وإن كان راجعا إليهما فالألف للتثنية. و (أو) الفاصلة بمعنى (الواو) الواصلة.

قوله [باطراد] احتراز عن نحو {وَتَرْغَبُونَ أَنْ تَنْكِحُوهُنَّ} (النساء -١٢٧) ، إذ التضمن لخصوص المادة لا يقال يخرج بقوله: وقتٌ، أو مكانٌ، لأنا نقول النكاح مكانٌ وهميّ.

(٣٨٣) قوله [وفقا] و لم يكتف بالموافقة معنى كما في "قعدت جلوساً" عند من لم يفرق بينهما لكون النصب هنا خلاف قياس بخلافه.

(٣٨٤) قوله [كذاك ما دل] هذا مبني على مذهب من قال بكونه من المعين لأنه معلوم المقدار، أو على مذهب من قال بأنه مبهم حكما إن أريد بالمبهم في السابق الحقيقي، وأما على مذهب القائل بإبهاميتها لكونه مجهول الصفة فلا حاجة إلى ذكره.

(٣٨٥) قوله [مصادر نابت عن استناد] اي مثل مصادر نابت عن المستند أعني المضاف، لا هو مصادر حتى يشمل الصفة كـ "جلست طويلا"، والعدد كـ "عشرين ستة"، والكل والبعض المضافين إلى الظروف كـ "كل اليوم أو بعضه".

(٣٨٧) قوله [وما بظرف] أو به وبشبهه حتى يندرج فيه المجرور بمن فقط.

(٣٩٠) قوله [لمكان القرب] اي غير البعد فيعم الحضور والقرب وكل إما حسي أو معنوي فالأقسام أربعة نحو: {فَلَمَّا رَآهُ مُسْتَقِرّاً عِنْدَهُ} (النمل- ٤٠) ، {وَلَقَدْ رَآهُ نَزْلَةً أُخْرَى عِنْدَ سِدْرَةِ الْمُنْتَهَى}(النجم- ١٢-١٣)، و{قَالَ الَّذِي عِنْدَه علم من الْكتاب رَبِّ ابْنِ لِي عِنْدَكَ بَيْتاً فِي الْجَنَّةِ} (النمل- ٤٠) ، وفي الأمثلة لف ونشر مشوش بالنظر إلى الشقين الأولين ومرتب بالنظر إلى الأخيرين.

(٣٩١) قوله [كذا لدى] ومما يفرق به بينهما أن "لدى" مختص بالحضور دون "عند"، فلا يقال: لديّ مال، إذا لم يحضر، ويقال (عندي) بشرط كونه في حمايتك.

(٣٩٢) قوله [أما لدن..إهـ] بنيت لتضمنها معنى (من). ومن الداخلة عليه في الصورة تأكيد وليس لك أن تقول لأن وضع بعضها وضع الحرف لعدم جواز تفرع بناء الأصل على الفرع لأنه حاصل بعد بنائه. وقيل لأن الواضع إنما يضع وضع الحرف ما كان يعرف أنه يكون في التركيب مبنيا لمشابهة الحرف فهو لا يصلح وجها للبناء، ودفع بالمنع لجواز أن يكون الوضع لطلب الخفة ومبنيا عليه.

(٣٩٣) قوله [في غدوة من بعد نصب ..إهـ] وهل هو على التميز أو على الخبرية لكان المحذوفة أوعلى التشبيه بالمفعول تشبيه (لدن) باسم الفاعل في ثبوت النون تارة وحذفها أخرى أقوال ويضعف الأخير سماع النصب مع الحذف.

(٣٩٤) قوله [لاتصوب] إذ هو من العطف على التوهم إذ ليس (غدوة) في محل الجرّ.

(٣٩٦) قوله [حالا] بمعنى جميعا وفرق بينهما بأن (معا) تدل على اتحاد الوقت بخلافه وذلك عند عدم القرينة فلا يرد قول إمرئ القيس: (مِكَرٍّ مِفَرٍّ، مُقْبِلٌ مُدبِرٌ مَعاً ...).

قوله: [وساكنا] لو قال: (........................ % بِنائُها عَلى السُكونِ مَا امْتَنَعْ) لكان أوضح.

(٣٩٧) قوله [في الزمان] لمشاركتهما في دلالة الفعل على كل وقوع كل تأكيدا له نحو: ضربت ضربا، و{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً} (الاسرى- ١) على مذهب من يقول بالتجريد.

[الظروف المبنية]

(٤٠١) قوله [ولا يليها اسم الخ..] اي ويقبح في الاسمية أن يكون عجزها فعلاً ماضيا.

(٤٠٢) قوله [وللمفاجاة] اي بعد بينا وبينما كقوله: فَبَيْنَمَا العُسْرُ إِذْ دَارَتْ مَيَاسِيرُ.

يستفاد منه أنه حين كونه للمفاجاة قيل بكونه زائدا وليس كذلك، فالصوب أن يقول: بعد المفاجاة أقوال، ثم يقول: وقيل: ليست للمفاجاة بل هي زائدة.

(٤٠٣) قوله [وقل أن تخرج..إهـ] نحو قوله عليه الصلواة والسلام لأم المؤمنين عائشة - رضي الله تعالى عنها-«إني لأعلَمُ إذا كُنْتِ رَاضِيَةً عَنّي » ،وقوله تعالى: {وَإِذَا رَأَوْا تِجَارَةً} (٢) ، وقوله تعالى: {وَاللَّيْلِ إِذَا يَغْشَى} (الليل- ١) ومن أنكر الخروج عن الظرفية قال (إذا) في الحديث ظرف لمحذوف (أي اعلم شأنكِ إذا)، الحديث.

(٤٠٤) قوله [والناصب الشرط رأوا] والاعتراض بأن المضاف إليه لا يعمل في المضاف مدفوع بمنع الإضافة حينئذ والأكثرون على أن العامل هو الجزاء، ولا يرد أن اقتران الجواب بالفاء وإذا مانع لأن الظرف يتوسع فيه.

(٤٠٩) قوله [وأضف لجملة] وشرط الاسمية أن لا يكون خبرها فعلا ولكونه استحسانيا بدليل جواز الرفع في (جَلَسْتُ حيثُ زيداً أرَاهُ) مع ترجيح النصب لم يذكره.

[المنصوب على التوسع]

(٤١٣) قوله [أو ما لثلاث..إهـ] إذ لم يسمع المتعدي لأربعة حتى يجعل مشبها به.

قوله [أواثنين] إذ المتعدي إلى ثلاثة فرع، فلا يجعل مشبها به للأصل .

[المفعول معه]

(٤١٥) **قوله [بسابق الفعل]** فيه ردّ على من يقول أن الناصب الواو، وذلك لأن كل حرف مختصٍ بالاسم ولم يكن كالجزء منه لم يعمل إلا الجرّ كحروفه.

وفي هذا البيت إيماء إلى وجوب تقديم الناصب عليه وعدم الفصل بين الواو ومدخوله لأنهما بمنزلة الجارّ والمجرور.

(٤١٦) **قوله [إن صلح العطف]** إن أراد أن نصب المفعول معه قياس حين صحة العطف كما هو مذهب ابن جني ففيه أنه ينتقض بـ (كل رجل وضيعته) حيث يتعين العطف، وبـ (ما صنعت وزيدا) لتعيّن النصب. وإن أراد أنه قياس حين صحته مع المعية لا يفصح به قوله (وحيث لا يصلح مع والعطف) – اي في الشطر الأول من البيت الأخر في هذا الباب - ففيه أنه يلزم أن لا يكون النصب في الثاني قياسا، تأمل.

(٤١٧) **قوله [والعطف بعد مفرد]** في الشرح نحو: (كل رجل وضيعته)، أقول هذا إنما يصح إذا قدر الخبر "مقترنان" إذ لو قدر مقترن قبل وضيعته فإن قيل:(كل رجل موجود هو وضيعته) جاز النصب، وإن قيل (موجود وضيعته) وجب.

قوله [لم يتضمن شبه فعل] نحو (أنت أعلم ومالك) وليس لك أن تقول (اعلم) عامل فيه لأنه شبه فعل لأن المراد به شبهه في العمل بشرط صحة عمله في المفعول به. **وقوله [والعطف بعد مفرد]** بيان للقسم الأول من الأقسام الخمسة للباب وهو ما يجب فيه العطف لأن الجعل عمدة أولى من الجعل فضلة، ولأن الأصل في الواو العطف نحو{اسْكُنْ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ } (البقرة -٣٥) لا يقال هو معمول لمحذوف لأن الأمر لا يعمل الرفع في الظاهر (أي ليسكن) لأنا نقول يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع.

(٤١٨) **قوله [والنصب حتم]** أي الثاني: ما يجب فيه النصب وهو قوله (والنصب..إهـ).

(٤١٩) **قوله [والعطف رجح]** أي الثالث: ما رجح فيه العطف.

(٤٢٠) **قوله [والنصب رجح]** أي الرابع: ما رجح فيه النصب.

(٤٢١) **قوله [وخيف فوت القصد..إهـ]** يفهم منه أن واو العطف لمطلق الجمع، وواو المفعول معه للمعية ومن وجوه الفرق وجوب المشاركة في الحكم في الأول دون الثاني كـ (استوى الماء والخشبة)، ووجوب عدم الفصل بين الثاني والمفعول بخلاف الأول والمعطوف.

قوله [وإن تؤكد جاز..إهـ] اي الخامس: ما يستوي فيه العطف والنصب.

[المستثنى]

قوله [المستثنى] وهو المخرج بإلا أو إحدى أخواتها تحقيقا أو تقديرا من مذكور أو متروك لفائدة. والمراد بالمخرج: المظهر الخروج بإلا فهو من ذكر العام وإرادة الخاص، لأن عمومه مرادتنا ولا لا حكما، وقرينته لفظية لا من العام المراد به الخصوص حتى يكون مجازا.

٤٢٣- **قوله [فانصب]** اي وجوبا بناء على أنه الأصل فى الأمر. واعترض بجواز الإبدال في قوله تعالى: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا﴾ (البقرة- ٢٤٩) بالرفع؟ ودفع بأن الكلام منفي فإنه في معنى (لم يكونوا مني إلا قليل) بقرينة ﴿فَمَنْ شَرِبَ مِنْهُ فَلَيْسَ مِنِّي﴾ (البقرة- ٢٤٩) ، وفيه أن النفي التأويلي غير معتبر كما سننقله، فالأولى أن يقال: (قليل) مبتدء، خبره (لم يشربوا) المحذوف.

٤٢٤- **قوله [يبدل]** بدل بعض. واعترض بأنه مثبت، ومتبوعه منفي مع أنه يجب التطابق بين البدل والمبدل منه ليصح وضعه موضعه؟ ودفع تارة بأن البدل هو المقصود بالنسبة والاختلاف بهما اختلاف في الحكم، وأخرى بأن البدل مجموع إلا زيد مثلا وهو يصح إحلاله محل المبدل منه ولا يرد أن الرابط مفقود هنا مع أنه محتاج إليه لأنّ (إلاّ) رابط وخصوص الضمير غير لازم وأورد أنه لا معنى لإبدال جزء كلام من جزء كلام آخر، ودفع بأنه ليس الكلام بحسب اللفظ إلا واحدا والاثنينية بحسب المآل والبدل أمر لفظي.

٤٢٧ - قوله [وإن تكرر لا لتوكيد] فائدة: الاستثناءات المتعددة إن تعاطفت فهي للمستثنى منه أوّلا، وإلا فكلّ لما يليه ما لم يستغرقه وإلا فان استغرق كل بطل وإن استغرق غير الأول ما يليه عاد الكل إلى الأول وإن استغرق الأول فالاقيس بطلانه والعبرة بما بعده، والظاهر أنه إذا استغرق غير الأول ما يليه والمستثنى منه الأول لا يعود كل إليه بل ما قبل المتغرق فقط وهو باطل وكذا ما بعده إن استغرق وإلا فالأقيس صحته والمستثنى الأول في الكلام الموجب واجب النّصب كالأوتار والقياس في الشفع النصب والرفع على البدل عند الوضع لأنه غير موجب، وردّه عصام بما قاله من أن النفي التأويلي لا يعتبر فلا يجوز (مات الناس إلا الأنبياء) بالرفع بتأويل لم يعش ومن أن المستثنى لا يبدل غير مرة فيتعين النصب في ما عدا الأول هذا. ثم في الكلام المنفي يكون بالعكس.

٤٣٠- قوله [إن فعل خلا] اي سبق إلا نحو {مَا يَأْتِيهِم مِّن رَّسُولٍ إِلاَّ كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِءُونَ} (الحجر- ١١). ولم يشترط في دخولها على المضارع شيء، لأنه مشابه للاسم، والأصل في إلا دخولها عليه. واشترط في الماضي إما تقدم فعل منفي نحو: ما أنعمت عليه إلا شكرا، أو اقترانه بـ"قد" ليقربه عن الحال المشابه للاسم نحو: ما الناس إلّا قد عبروا.

٤٣٥- قوله [واسما كتنزيه] وزعم بعض أنه اسم فعل بمعنى (انبرء) أو (برئت) وردّ بأنها يعرب في بعض اللغات بدليل لحوق التنوين بها، وفيه أنه فليكن للتنكير كما في صهٍ.

٤٣٩ - قوله [كغيرعنّ] وقيل: يجيء بمعنى (مِن أجل) كما في قوله صلى الله عليه وسلم {أَنَا أَفْصَحُ مَنْ نَطَقَ بِالضَّادِ؛ بَيْدَ أَنِّي مِنْ قُرَيْشٍ}، وأوّل بأنه بمعنى غير وأنه من تأكيد المدح.

[مسألة]

٤٣٧- قوله [مجيئها صفة] اي لا للاستثناء عكس إلا وحينئذ يعرب كالموصوف لا كمدخول إلّا.

قوله [وحملوا] اي حملوا كلمة (إلا) على (غير) إن كان موصولا بغير المعرفة اي النكرة ووجه حمل كل منهما على الأخر اشتراكهما في معنى المغايرة وإن كانت في إلا بالنفي والاثبات وفي غير بالذات والصفة.

٤٣٨- قوله [بشرط ذكره] ومما فرق به بينهما أنه يجوز في تابع مدخول (غير) مراعاة المعنى لا للفظ بأن يقال (ما قام غير زيد وعمرو) بالرفع والجر بخلاف تابع مدخول (إلا) فإنه لا يجوز فيه إلا مراعاة اللفظ وفيه أنه صرح عصام الشارح بجواز مراعاة اللفظ والمعنى في تابع مدخول كل منهما.

[الحال]

٤٤١- قوله [فضلة] يخرج النعت والتميز في نحو "لله دره فارسا"، والمراد بالوصف أعم من الحقيقي والتأويلي فشمل الجملة والحال الجامد لتأويل كل بالمشتق.
والمراد من الفضلة أنه ليس بركن من الكلام، وليس المراد به ما ليس موقوفا عليه الكلام، فلا يرد قوله تعالى {وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلاَةِ قَامُوا كُسَالَى} (النساء- ١٤٢).
ولم يزد منتصب لئلا يرد أن هذا التعريف دوريّ لأنه تعريف بالحكم وهو يتوقف على تصور المحكوم عليه حتى يحتاج إلى الرفع بأن الحكم متوقف على تصوره بوجه ما، لا بالحد، أو بأنه خبر مبتدأ محذوف وهو جملة معترضة.

٤٤٣- قوله [لوصفه] أي عند توصيفه، ومثله الدال على الترتيب كـ : ادخلوا رجلاً رجلاً.

٤٤٤- قوله [أو نوع] كـ:هذا مالك ذهباً، ومثال التشبيه: هذا زيد أسداً، إن جعل التقدير (كأسد)، وإلا ففيه مجاز مرسل من ذكر الملزوم وإرادة اللازم أعني: الشجاع، أو استعارة مصرحة بجعل الأسد استعارة عن الرجل الشجاع، وحمله على زيد قرينة على مذهب السعد، وعدّ مما ينتفي الاشتقاق لأجل كونه دالا على عدد

نحو{فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً} (الاعراف -١٤٢). ثم إنه يمكن تأويل الكل بالمشتق أعني: متصفا بصفات البشر ومماثلي عدلي حمار ومتأصلا ومتفرعا ومصنوعا ومسعرا ومناجزة ومنوّعا ومشبها ومطوّرا بطور البسر مثلا ومعدودا.

٤٤٥- قال [فأول] نكرة أو معرفة لكن وقوع الثانية حالا قليل كـ:أرسَلَها العِراكَ اي معاركةً لا معتركة كما قيل لأن العراك مصدر المفاعلة.

٤٤٧- قال [وزهير شعرا] أي بعد خبر مشبه مبتدئه نحو: أمّا علماً فعالم، والتقدير: مهما يذكر أحد في حال العلم فالمذكور عالم. قوله [ليست بحال] لمجيئه على خلاف الأصل، ولأنه بمنزلة النعت، والنعت بالمصدر غير مطرد. واعترض بأن غاية ذلك ارتكاب المجاز ويكفي فيه سماع النوع، ويدفع بأن هذا اصطلاح النحاة لا البيانيين وبأنه مبني على اشتراط ورود السماع بالشخص.

٤٤٨- قوله [ولا تعرفه ..إهـ] للالتباس بالصفة حال النصب. والكوفيون قالوا: إن تضمنت الحال معنى الشرط صح التعريف نحو: زيدٌ الراكبَ أَحْسَنُ منه الماشِيَ، و إلا فلا.

٤٤٩- قوله [صاحبا..إهـ] لأنه مبتدأ في المعنى فحكمه حكمه.

٤٥٠- قوله [والمفعول..إهـ] الواو بمعنى أو، وليس لمنع الخلو لمجيئه من المبتدأ، ولا لمنع الجمع لقولنا:ضربت زيدا قائمين، ولا لهما، وهو ظاهر، فظهر من هذا أن انحصار المنفصلة في الحقيقة ومانعة الجمع ومانعة الخلو باعتبار الاقسام المشهورة إذ قولنا: زيد إما قائم أو كاتب ليس أحَدَها.

٤٥١- قوله [مضافه العامل] اي من حيث أنه كالفعل، فلا يرد أن كل مضاف عامل فيه على بعض المذاهب. ووجه الاشتراط أن اتحاد الحال وصاحبها عاملا شرط، وعلى الأول العامل فيهما المضاف، وعلى الأخيرين عامل المضاف بناء على أنه في حكم المضاف. وقال أبو حيان: (حنيفا) حال لملة في ملة ابراهيم حنيفا، و(اخوانا) في قوله تعالى {وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غِلٍّ إِخْوَاناً عَلَى سُرُرٍ مُتَقَابِلِينَ} ([سورة الحجر: ٤٧/١٥]) منصوب على المدح.

٤٥٢- قوله [أو بالحرف] والتمسك بقوله تعالى {وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِلنَّاسِ} ([سبأ: ٢٨]) مردود بأن (كافة) حال من الكاف، والتاء للمبالغة. ورده ابن مالك بأن إلحاقها لها مقصور على السماع ولا يأتي غالبا إلا في أبنيه المبالغة.

٤٥٥- قوله [وتمن] وبقى حرف التنبيه والترجي نحو: ها أنت زيد قائما، والاستفهام المقصود به التعظيم ان جعل جارة في (يا جارتا ما أنتِ جارةً) حالا لا تمييزا، والنداء نحو: يا أيها الرجل قائماً، وأمّا في (امّا علما فعالم).

٤٥٦- قوله [بل أوجبوا] لئلا يلتبس حال المفضل بالمفضل عليه كما في صورة تقديمهما وتأخيرهما، ومثله زيد قائماً كعمرو قاعداً.

٤٥٧- قوله [بالاسم أخبر] اي واجعل الظرف حالا.

٤٥٨- قوله [فالحال اختر] اي واجعل الظرف خبرا، وكان وجه ذكر هذه القاعدة هنا أن أحدهما إن جعل خبرا يكون الآخر حالا، تأمل.

٤٥٩- قوله [وعدّد الحال] لأنه عرض قائم بذيها كالخبر والصفة، وفيه ردّ على من زعم أن الحال لا يكون متعددا زاعما أن العامل الواحد لا ينصب حالين، وما يتوهم محمول على الصفتية أو على الحالية المتداخلة مستثنيا أفعل لأنه كعاملين بتضمنه معنى المفاضلة لأن ما استدل به من قياسها على الظرف مردود بأنه قياس مع الفارق إذ وقوع الفعل الواحد في زمانين أو مكانين محال بخلافه في حالتين.

٤٦٠- قوله [وقد يجيء موطيا] اي ينقسم بحسب القصد بالذات وعدمه إلى المقصودة والموطئة وهي الجامدة الموصوفة نحو {فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَراً سَوِيّاً} (مريم-١٧-١٩). وبحسب التبيين والتوكيد إلى المبينة والمؤكدة وهي التي يستفاد معناها بدونها نحو: {وَلَّى مُدْبِرًا} "(القصص- ٣١).

قوله [فالمبتدا عامله.. الخ] وفي الكل نظر أما في الأول فلأن عمل الضمير والعلم في أنا أو زيد أبوك مما لم يسع نظيره على أنه يستلزم جواز تقديه على الخبر مع أنه ممنوع لعدم تمام الجملة ، وأما في الثاني فلأنه إن عبر عن زيد أبوك عطوفا بعرفته في حال كونه عطوفا فلا معنى له وإن عبر بعلمته عطوفا يكون مفعولا

ثانيا، وأما في الثالث فلان التسمية في انا موسى محقا ليت وقت المحقية على انه يستلزم التجوز وغير حائز في ما هو الحق مصدقا، فالأولى أن يجعل العامل في معنى الجملة.

٤٦٢- قوله [وقد يجيء مقدرا] اي الحال إما مقدر نحو: "مررت برجل معه صقرٌ صائداً به غدا" اي مقدرا ذلك، ومنه {ادْخُلُوهَا خَالِدِينَ}(الزمر- ٧٣) ، أو مقارن نحو: هذا بعلي شيخنا، أو محكي نحو: "جاء زيد أمس راكبا". وأيضا إما حقيقي أو سببي نحو: مررت بالدار قاعداً سكانها. وأيضا إما مفرد أو مركب نحو: هو جاري بيت بيت، وتفرقوا أيادي سبأ.

٤٦٣- قوله [مخبرة] اي جملة خبرية غير تعجبية ولا مصدرة بحرف تدخل على المضارع المستقل.

٤٦٤- قوله [أو بمضارع ثبت] اي مثبت مبتدأ به، فإن صدر بمعموله ارتبط بالواو نحو {وإياك نستعين} .

٤٦٥- قوله [أو بنفي بلا] أو بـ"ما" لا بـ"لم" و"لما" لأن مدخولهما لإفادته المضيّ يقرب من الماضي الجائز الاقتران بها .

[التميز]

٤٧٢- قوله [كفاعل.. الخ] اي كما يجب نصب تمييز هو فاعل في المعنى لأفعل ويمتنع جرّه.

[مسئلة]

٢٨٨- قوله [وصغ من اثنين.. الخ] اي من مادته إذ الاشتقاق من الهيئة معها وإن كان مسلّما في الثانية لكنه ممنوع في الأولى، وهو(ثني) مصدر (ثنيت)، وكذا البواقي. وأفعالها إن كانت لامها حرف حلق فمن باب منع، وإلا فمن باب ضرب.
واعلم أن الاشتقاق هنا لكونه اشتقاقا من اسم الجنس سماعي إن قيل بالاشتقاق من العدد، وإلا فلا.

قوله [فصاعدا إلى عشرة.. إهـ] واعلم أن استعمال المصوغ منها مع غير العشرة ثلاثة أشار إليها بالأبيات الأول، ومعها كذلك أشار إليها بتاليبها، ومع العشرين واحد بيّنه بالسادس.

٢٩٠- قوله [وإن ترد جعل الأقل] والفرق بين هذا الشق وبين السابق في صورة الإضافة إنّ هذا إضافة إلى المفعول وذاك إضافة الجزء إلى الكل فيكون المضاف بمعنى البعض ولذا يجب إضافته ولا يعتبر في موصوفه كونه ثالثا أو رابعا إذ يبعد في قوله تعالى {ثَالِثُ ثَلاثَةٍ} (١) أن يكون المراد كونه في المرتبة الثالثة خلافا لبعض.
٢٩٢- قوله [أوجيء بحادي عشر] في الشرح: باقيا على بنائه، إه. ورد بإلتباسه بما ليس في الأصل تركيبان، ولذا قال الموضح المحذوف ثاني الأول وأول الثاني والجزئان إما معربان لزوال التركيب الأول بمقتضي العامل، والثاني بالإضافة، أو الثاني مبني فقط لأن ما حذف منه مقدر ولا يجوز بنائها للإلتباس.

[مسئلة]

٢٩٥- قوله [واجرر بمن] ردّ على الزجاج حيث قال: إنه مجرور بكم.
وقيل يجب نصبه مطلقا.
وقيل يجوز جره مطلقا حملا على الخبرية.
واعلم أنه يدخل (من) على مميز كم الاستفهامية والخبرية نحو: بكم من درهم اشتريت، وقوله تعالى {سَلْ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ آتَيْنَاهُمْ مِنْ آيَةٍ بَيِّنَةٍ} خلافا للرضي في الثانية.

[نواصب المضارع]

٤٩٧- قوله [بكي وصلاً] اي مصدرية، لا تعليلية، فإن النصب بعدها بأن مضمرة. وعلامة المصدرية دخول اللام عليها، ولا يكون بعدها ان نحو: {لِكَيْلَا تَأْسَوْا } (٢) إذ حرف الجرّ لا يدخل على مثله وإن كانت داخلة على ما الاستفهامية أو المصدرية، أو مذكورة قبل اللام فتعليلية فهو في {كَيْلَا يَكُونَ دُولَةً} (٣).

قوله [وأكدن] ردّ للزمخشري حيث قال: إنها للتأبيد إذ التأبيد في مثل قوله تعالى: {لَنْ يَخْلُقُوا ذُبَابًا وَلَوِ اجْتَمَعُوا لَهُ} (٤) معلوم من الخارج. ويجوز تقديم معمول الفعل عليها، ودفع الاعتراض بأن النفي له صدر الكلام بأنه مخصوص بما، ولا يفصل الفعل منها إلا للضرورة.

٤٩٨- قوله [من بعد علم] وذلك لأن المصدرية للرجاء فلا يناسبه المحقق بخلاف المخففة فإنها للتحقيق فيجب بعد العلم وكذا سائر ما يفيد اليقين.

قوله [فارفعن] لقرب الظن من العلم وأما النصب فلأن عدم تحقق المظنون يناسبه الرجاء. واعلم أن النصب راجح عند عدم الفصل ومرجوح عند الفصل بلا، وممتنع مع الفصل بـ"قد" و"السين" و"لن".

٤٩٩- قوله [وبإذن مصدّراً] ولا يقع مصدرا في ثلاثة مواضع بالاستقراء، ويقع في الحشو وهي وقوعه بين المبتدء والخبر، وبين الشرط وجوابه، والقسم وجوابه، ويهمل حينئذ.

٥٠١- قوله [وبعد عطف] اي إن عطفت على ما ليس له محل، وإلّا ألغيت قاله بعض الفضلاء، فإذا قلت (إن تذرني أذرك فإذن أحسن إليك) إن عطفت على الجواب ألغيت وينجزم، وإن عطفت على المجموع جاز النصب باعتبار تصديرها في جملتها، والرفع باعتبار انه من تمام ما قبلها.

٥٠٢- قوله [من بين لا] اي نافية أو زائدة، ولا يفصل بينها وبين الفعل بغيرها لأنها كالعدم ونظيره الفصل بها بين الجار والمجرور.

٥٠٣- قوله [نفي كان] اي بعد مادة كان النّاقصة المنفية بما للماضي كما ولم دون لن فلا يرد عدم إدخاله نحو {لَمْ يَكُنِ الله لِيَغْفِرَ لَهُمْ} (النساء -١٦٨) .
قوله [أو إلّا] "أو" لمنع الخلو لصلوحيتها في لألزمنك، أو تعطيني حقي.

[الكتاب الثالث]

[حروف القسم]

٥٣٨- قوله [والق به] اي أجب القسم بالباء بجواب طلبي، أو بلمّا، أو بإلا. فقوله [طلبا] مفعول [اخصص].

[الكتاب الرابع]

[فعل التعجب]

٦٤١- قوله [ما أفعل الخ..] ولا ينصب فعلا التعجب المفعول المطلق لأنهما كالجامد، ولا يذكر للمستتر فيه شيء من التوابع.

٦٤٢- قوله [بالظرف] وأجاز المازني والفراء الفصل بالظرف، والمراد به ما يعم المجرورو. وابن كيسان الفصل بلولا الامتناعية نحو: ما أحسن لولا طلقه زيدا.

٦٤٣- قوله [إلا بكان] الحصر بالنسبة إلى ما هو مقيس فلا ينتقض بنحو"مَا أَصْبَحَ أَبْرَدَهَا"، وَ"مَا أَمْسَى أَدْفَأَهَا". ثم فائدته التنبيه على عدم ودام الفعل المتعجب منه.

[المصدر واسمه]

٦٤٥- قوله [المصدر] وعرف بأنه: اسم الحدث الجاري على الفعل بمعنى المذكور بعده المشتق منه معمولا له منصوبا على أنه مفعول مطلق لا الموازن له كما في اسم الفاعل، فيخرج عنه نحو "العالمية"، واسم المصدر، لكن ينتقض جمعا بالمصادر التي لأفعل لها كـ "ويل" و"ويح"، ودفعه بأن المراد بالاشتقاق أعم من الفرضي ينقضه منعا باسم المصدر ، ورسم باسم الحدث الغير الجاري عليه، وينتقض بالعالمية حينئذ فالأخضر فيهما ترك اسم الحدث. قوله [أو مع أل] واعمال ذي اللام قليل من الآخرين لمنعه التأويل بأن، أو ما مع الفعل الذي هو مدار عمله.

٦٤٧- قوله [وحذفه] أي لا يجوز حذف المصدر باقيا معموله. وقيل يجوز. ولايفصل من معموله بتابع أو غيره. ولا يؤخر عن معموله. وما ورد مما يوهم فمؤول بإضمار الفعل.

قوله [أخر] اي عن معموله محتظر في ما أي قول شَهَرُوه، لأن معمول مدخول "أن" و"ما" المصدريتين لا يتقدم عليهما، وهو في تأويل أحدهما مع الفعل، وفيه أنه لا يجب موافقة المؤول مع المؤول به.

٦٤٩- قوله [كهو اسم المصدر] الاولى:

(ومثله....................%...................) اي المصدر اسمُ المصدر الميمي أو المنسوب إلى ذلك الاسم لا المصدر نسبة الكل إلى الجزء.

قوله [اسم المصدر الميمي] يعني أن اسم المصدر إذا كان ميما بأن يكون أوّله ميم مزيدة لغير مفاعلة تعمل كالمصدر إذا لم يكن علما، وإلا فلا يعمل بالاتفاق. وإذا لم يكن علما ولا ميميا ففيه خلاف، والبصريون على المنع إلا في الضرورة.

[اسم الفاعل والمفعول]

٦٥٠- قوله [مكبرا] لم يتعرض لعدم كونه موصوفا اما لأنه ليس بشرط مطلقا إذ لو كان موصوفا بعد العمل لم يضرّ عمله السابق، واما للمقايسة على عدم التصغير لاشتراكهما في العلة.

٦٥١- قوله [نفيا] اي ولو غير صريح نحو: "إنما قائم الزيدان"، أو استفهاما بالهمزة ولو مقدرا، أو بغيره، أو موصوفا ملفوظا نحو: "مررت برجل ضارب غلامه"، أو مقدرا كـ "يا طالعا جبلا" ولذا لم يزد النداء.

قوله [أو ذا خبر] اي أو قد تلي ذا خبر اي مبتدأ و لو في الأصل نحو "إن زيدًا ضارب عمرًا".

٦٥٢- قوله [والجمع..إهـ] مصححا، أو مكسرا العمل مثل المفرد منه لأنهما نوعه. وقيل لعدم تغيير بنائه بإلحاق العلامة وفيه أنه لا يتمشي في المكسر.

٦٥٤- قوله [ومنه في الأصح] اي من اسم الفاعل العامل في الأصح خلافا للكوفيين المانعين عمل صيغة المبالغة مطلقا ذو تحويل لكثرةٍ ومبالغةٍ، مبالغةً لجبر المبالغة في المنع نقصان فوات المشابهة اللفظية ، ولذا يعمل ولو بمعنى الماضي وذلك من فعل وفعيل العاملين عند سيبويه دون غيره نحو (أنَّهم مَزِقُون عِرْضي...) و "إنَّ الله سميعٌ دُعاءَ مَنْ دَعَاهُ".

[الصفة المشبهة]

٦٥٩- قوله [على تمييز] مطلقا عند الكوفيين، لعدم اشتراط نكارته عندهم، وفي النكرة عند البصريين لاشتراطهم لها، أو تشبيه بمفعول في المعرفة عندهم، وعلى التشبيه بالتميز فيها كما هو رأي عصام مستدلا بأنّ المعنى عليه.

٦٦٠- قوله [فارفع وجرّ الخ..] اي ارفع على الفاعلية، وجرعلى الإضافة، وانصب على أحد الأمرين المارين بها، أي بالصفة المشبهة حال كونها مع أل، أي معرفا باللام [ولا] اي أو لا معرفا باللام بأن تكون مجردة عنها، [ذا أل] متنازع فيه للأفعال الثلاثة، أي ارفع وانصب واجرر بها المعرفة باللام وذا إضافة، أي المضاف، [وما خلا] عن الإضافة واللام.

ثم الاسم المضاف إما مضاف إلى المعرف باللام، أو إلى ضمير الموصوف، أو إلى المضاف إلى ضميره، أو إلى المجرد عن الإضافة واللام، فهذه ستة وثلاثون وجها، وأمثلتها مرتبة على وفقها: رأيت الرجل الجميل الوجه، ورجلا جميلا الوجه، والرجل الجميل وجه الأب، ورجلا جميلا وجه الأب، والرجل الجميل وجهه، ورجلا جميلا وجهه، والجميل وجه أبيه، ورجلا جميلا وجه أبيه، والجميل وجه أب، وجميلا وجه أب، والجميل وجه ،وجميلا وجه، بتثليث آخر الوجه فيها.

وتنقسم إلى:

١- ضعيف ووجهه اما نصب الصفة المجردة من أل المعمول المعرفة لضعف شبهها بالفعل حينئذ وهو في أربع، وأما جره المضاف إلى ضمير الموصوف أو إلى المضاف إلى ضميره فلشبهه بإضافة الشيء إلى نفسه وهو في صورتين.

٢-وقبيح لخلو الصفة وما بعدها عن الرابط بالموصوف وهي فيها ضمر فقط وفي ما بعده هو أو اللام وهو في أربع.

٣- وممتنع لأن الإضافة لم تفد تخفيفا ولا مخلص من قبح حذف الرابط أو التجوز في العمل وهو أربع ايضا.

٤- وحسن لخلوه عن سبب أحد الثلاثة وهو اثنان وعشرون.

وإلى الصور الأربع الممتنع أشار بقوله **[ولا تجر مع أل الخ..]**.

قوله [ومن مضاف ما الخ..] اي الخالي من الإضافة إلى المعرف باللام وهو ثلاثة: المضاف إلى ضمير الموصوف، والمضاف إلى المضاف إليه، والمضاف إلى المجرد، والخالي من أل قسم واحد فحصل أربعة أوجه ممتنعة.

[أفعل التفضيل]

٦٦٤- **قوله [ومفعولا به في ما اعتلا]** اي ممتنع في الأرجح، وما يوهم خلافه كقوله تعالى: {اللهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُ} (الانعام- ١٢٤) مؤول بتقدير الفعل إن لم يقرر على الظرفية المجازية وإلا ضمّن (اعلم) معنى ما يتعدي إلى الظرف.

٦٦٥- **قوله [وإن يجرد]** اي ويستعمل اسم التفضيل: إما بمعنى (من)، وهو الأصل، للتصريح فيه بالمفضل عليه. أو مضافا لفظا. أو باللام العهدية. ولا يجمع بينه وبين "من". ونحو (وَلَسْتَ بِالأَكْثَرِ مِنْهُمْ حَصىً ..) مؤول بأن "من" لبيان الجنس، أو متعلقة بأكثر محذوفا، أو اللام زائدة. ولا يترك الجميع إلا أن يعلم المفضل عليه كما في "الله أكبر" (اي من كل شيء)، لا أكبر كل شيء، لان حذف المضاف إليه ممتنع بدون التعويض بالتونين، أو الضم، أو وجود مضاف إليه مثله لاسم بعده، أو جعله معدولا كأخر، أو اسما كدنيا، أو مخرجا عن معنى التفضيل كأخر بمعنى (غير) فهو أن يجرد عن الأخيرين فصله بمن للابتداء، فمعنى "زيد أفضل من عمرو" (انتهى الفضل منه إلى زيد)، فاندفع ما قاله ابن مالك من أنه لا انتهاء فكيف يكون للابتداء.

ثم إنه اختار كونها للمجاوزة، و ردّ بعدم صحة وقوع (عن) في موضعها، وفيه أنه إنما يلزم إذا لم يكن مانع وهو هنا استعمال أفعل التفضيل بمن خاصة بين حروف الجرّ.

٦٦٨- قوله [والحذف] اي والحذف المجرورو عند قرينة نحو قوله تعالى: {وَالْآخِرَةُ خَيْرٌ وَأَبْقَى} (الاعلى- ١٧) والفصل بين أفعل التفضيل ومن بغير أجنبي كالتمييز نحو: زيدٌ أكثر مالأ منك، والظرف والجار والمجرور نحو: نحن أقرب إليه منكم كثير جاري. وأما بالأجنبي فممتنع لأنهما بمنزلة المضاف والمضاف إليه في كون الثاني متمما للأول.

[أسماء الأفعال والأصوات]

٦٦٠- قوله [كصه] أي نيابة كنيابة "صه" بأن تكون في العمل والمعنى بلا نقصان عنه، فهو من تتمة التعريف، فلا ينتقض بنحو "سقيا زيدا". ثم اسم الفعل دال على المبالغة في معنى افعل استعمل فيه فمعناه (اسكت سكوتا شديدا). قوله [نحو مه] وفسّر بـ"أكفف". واعترض بأنه متعد؟ ويرد بأنه جاء لازما أيضا على ما في القاموس. وما يقال: إن جعل "صه" ونحوه بمعنى الأمر دون المضارع المدخول للا النهي تحكم بجواز كونه بمعنى (لا تتكلم)، وكون "دونك" بمعنى (لا تفارق)، وهكذا، فكيف يكون بمعنى الامر كثيرا مندفع بأن في صورة الاثبات والبناء يرجح كون المعنى مثبتا أو مبنيا إن قيل بوضعها للفظ الأفعال، وكذا يرجح شيوع الماضي في الإنشاء والبناء كون "هيهات" ونحوه بمعنى الماضي دون المضارع، فلا يلزم الترجيح بلا مرجح.

٦٧١- قوله [عليك] فان كان في الظروف وضمير المخاطب وهو الكثير فهي بمعنى أمر المخاطب، أو ضمير الغائب وهو قليل فبمعنى أمر الغائب.

[الاشتغال]

٦٨٨- **قوله [أو ما حوى]** اي أويشغل ما حوى المضمر لاسم سابق سواء كان نعتا نحو: هند أكرمتُ رجلا يحبّها، أو عطف بيان نحو: زيد أكرمت عمرا أخاه، أو معطوفا بواو نحو: زيد ضربت عمرا وأخاه.

٦٨٩- **قوله [يعمل في سابق]** اي في الاسم السابق بشرط أن لا يقع الفصل بالأجنبي، وإلا فهو مانع من الاشتغال نحو: زيد أنت تضربه.

٦٩٤- **قوله [وذاتِ وجهين]** مفعول [تلا]، اي إن تلا العاطف له ذات وجهين، اي جملة اسمية الصدر فعلية العجز فانت مخيّر بين الرفع والنصب من غير ترجيح، أو فهو مخير فيه ولك أن تجعله مبتدء والمعنى: وذات وجهين إن المعطوف عليه جاء عقبه.

٦٩٨- **قوله [فيما بحرف]** متعلق بالشق الأخير، اي المعنى المواخي للمظهر في ما.. إهـ.

قوله: [ذا أمرر به الخ...] نشر مرتب يقدر في الأول (جاوز)، وفي الثاني (أهِن).

[الكتاب الخامس في التوابع]

٧٠٤- قوله [على نزاع] وفي بعض النسخ (بلا نزاع)، اي ممن يعتد به، فلا يتجه أن قوما قدم التاكيد على النعت فكيف يكون هذا الترتيب بلا نزاع. وفي بعض النسخ [على نزاع] وهو أولى.

٧٠٥- قوله [ذو واسطة] اي الحرف صاحب وساطة وليس عاملا، كما توهمه البعض، فعلى هذا (ذو) بمعنى صاحب و(الواسطة) مصدر كالعاقبة. وفي بعض النسخ [والعطف ذو الخ...] وهي غير محتاجة إلى التكلف.

قوله [والبدل] معطوف على [المتبوع]، اي عامل البدل مقدر فيه بلفظ الأول فيكون جملة ثانية لا من الأول لظهور في بعض المواضع.

[النعت]

٧١٢- قوله [وكثر الحذف] اي حذف العائد في الجملة الواقعة صفة لنكرة كثير عند قيام القرينة.

[حروف العطف]

٧٥٢- قوله [وذي لم تعطف] بل العطف للواو التي قبلها، خلافا لأكثر النحويين، هذا إذا كان العطف صيغة معلوم، وأما إذا كان صيغة مجهول فالمعنى ان اما لم تعطف بل هو عاطف.

٧٥٤- قوله [بعد نفي] اي كون لكن عاطفة مشروط بأن يتقدمها نفي أو نهي. وبقى شرط آخر وهو: أن لا يقارنها الواو.

[الكتاب السادس في الأبنية]

[بناء التعجب والتفضيل]

٨٠٣- قوله [ما وصفه أفعل] اي لا يكون وصف ذلك الفعل على أفعل، بأن لا يكون (لونا)، ولا (عيبا)، ولا(حلية)، لئلا يلتبس بالصفة المشبهة. وينتقض بنحو "أجهل" و"أبلد" و"أرعن" إلا أن يقال: أن المراد عدم البناء قياسا مطردا. ودفعه بأن المراد بأفعل ما ليس من اللون الباطن مع أنه يتجه أن الدليل جار فيه مناف لما قالوا إن نحو "فلان أحمق من هبنقة" شاذ، ولا ينتقض بنحو "مائه أبيض من اللبن" و"أنت أسود في عيني من الظلم"،لأنهما من الشواذ. ويشترط كون الفعل للفاعل فلا يبنيان من المبني للمفعول إلا إن كان ملازما له، ولذا يقال ما أعناه، ومن لم يستثن قال: إن التعجب فيه من فعل مفعول في معنى فعل فاعل لم يتلفظ به.

أبنية الصفات

٨٢٤- قوله [كالمضارع] اي كلفظ المضارع مصاحبا لضم الميم الزائدة في أوله وكسر رابعه الذي هو ما قبل الآخر في هذين الحكمين. أو المعنى: على زنة مضارع بني ذلك الاسم منه مع زيادة ميم مضمومة في أوله وكسر ما قبل الآخر. **فقوله [ثم كسر الرابع]** اى كسر ككسر الرابع فى كونه قبل الأخر. فتدبر.

قوله [ثم كسر رابع..إهـ] ونحو "محصَن" و"مسهَب" و"ملفَج" بفتح ما قبل الآخر فيها، و "وارق" و"طايح" و"لاقح" كلها اسم فاعل من أفعل شاذ، فلا ينتقض بها التعريف.

٨٢٦- قوله [وناب نقلا منه] اي وناب نقلا وسماعا عنه، اي عن زنة اسم مفعول ثلاثة "فِعْلٌ" كذبح بمعنى (مذ بوح)، وفَعَل بفتحتين كقبض بمعنى (مقبوض)، وكذلك المذكور فعيل، ويستوي فيه المذكر والمؤنث كـ"ذبيح" معنى. وقد يقال إن الأولين مصدران مستعملان فيه مجازا، ويؤيده عدم ذكر ابن مالك في ألفيته إلا للأخير، ولو أراد ذكر نائبه ولو مجازا لزم ذكر فاعله، لمجيئه بمعناه في نحو {مِنْ مَاءٍ دَافِقٍ} (الآية).

٨٢٧- قوله [ولا تصغ من متعد مشبه] ويرد عليه نحو "رحيم" لأن رحِم بالكسر نقل الى رحم بالضم، ثم اشتق منه، و صيغته قد رية للمضارع كطاهر، والغالب عدمها كجميل، ولا ينافي هذا ما قاله ابن الحاجب من أن صيغتها مخالفة لصيغة الفاعل لأن المراد صيغتها المختصة بها بجعل الإضافة للاختصاص، وما يقال إن نحو (طاهر) اسم الفاعل أجرى مجريها في الحكم غير حاسم، لبقاء النقض بها من المزيد فيه مثلا ، فإنها من غير الثلاثي المجرد تجيء على وزن اسم الفاعل منه قياسا مطردا على ما في التسهيل.

[بناء التثنية وجمع التصحيح]

٨٤٦- قوله [كالجامد الممال] الكاف للقِران، اي قارن ما سبق للجامد، اي الاسم المجهول الأصل الذي أصل في حكم قلب الألف ياء كقولك في تثنية "متى" (متيان)، وجعله للتشبيه المقلوب يقتضي كون حكم المشبه منويا قبل اعتبار التشبيه.

٨٤٧- قوله [واللذ كحيا عليا] اي وأنت مخير في تثنية مثل "الحيا" مما همزته بدل من أصل و"العلباء" مما همزته للإلحاق بين القلب واوا والإبقاء همزة .

[التصغير]

٨٩٢- قوله [ثلاثيا أمن ..إهـ] اي أمن من لبسه نحو: عين وعينيه، وإلا فلا تلحقه التاء نحو: شجير في تصغير "شجر" ولا يقال (شجيرة)، لئلا يلتبس بتصغير شجرة.

قوله [وذا الذي صغر] اي صغر شذوذا "ذا" المشار بها، و"الذي" الموصولة. وأصل التصغير أن يكون في الأسماء المتمكنة، ولمّا خولفت بتصغيرهما خولف هذا الأصل فيهما فترك أولهما في ما كانا عليه وعوض عن ضمه ألف مزيدة في آخره فقيل في "ذا" (ذَيّا)، وفي "الذي" (اللذَيّا)، وقس عليهما "تا" و"اللذين" و"اللذان" والبواقي.

[النسب]

٨٩٤- قوله [اقلب واحذف] اي يجوز قلب المدة واوا وحذفها إن كانت رابعة، وثاني ما هي فيه ساكنا سواء كانت للتانيث كـ"حبلى"، أو بدلا من أصل كـ"ملهى"، أو زائدة للإلحاق كـ"أرطى" فيقال (حبليّ، وحبلويّ، وملهيّ، وملهويّ، وأرطيّ، وأرطويّ).

٨٩٧- قوله [وقل بمرمي: مرموي] اي تقول في اسم آخره ياء مشددة مسبوقة بأكثر من حرفين وإحدى اليائين أصلية كـ"مرمى" (مروي) بحذف احديهما وقلب الأخر واوا. وإن كانا زائدتين حذفتا كـ"كرسيّ". ومنهم من قال في "مرمي" (مرميّ) مثله بحذف اليائين، ومثله المسبوق بحرفين فيقال في "علي" (علويّ) إلا أنه لم يقل بحذفهما، وتقول في المسبوق بحرف كـ"حيّ" (حيوي) بإبقاء الأولى وقلب الثانية واوا.

٩٠٢- قوله [والثاني من إضافة] اي إذا نسب إلى مركب إضافي فإن كان صدره معرفا بعجزه أو كان كنية حذف صدره كقولك في "غلام زيد" و"ابن الزبير" (زيديّ) و(زبيريّ).

٩٠٥- قوله [وشية اجبر] المراد بالشية المحذوف الفاء المعتل اللام إذ لو كان صحيح اللام لم يعد محذوفه فيقال في "عدة" (عديّ) وفي "شية" (وشَويّ).

[الكتاب السابع في التصريف الإعلالي]

[الابدال]

٩٤٧- قوله [واوا وياء..إه] اي تبدل الهمزة من الواو والياء إذا تطرفت بعد ألف زائدة نحو: دعاء، وظباء، والأصل (دعاو وظباو).

٩٥٠- قوله [وهمز ذا افتح] اي إذا اعتل لام ما استحق أن يبدل منه ما بعد ألف الجمع همزة يخفف بإبدال الكسرة فتحة، ثم إبدال الهمزة ياء إن لم تكن اللام واوا

سلمت في الواحد نحو: قضية وقضايا، وأصله (قضائي) وإلا فتبدل الهمزة واوا نحو :هراوة، وهراوي، وأصله (هوائي).

٩٥١- قوله [أول الواوين] اي إذا اجتمع واوان في أول الكلمة أبدلت الأولى همزة ما لم تكن الثانية بدلا من ألف فاعل نحو: ووفى مجهول (وافي).

٩٥٢- قوله [عنه ثان همزين] اي اجعل مدّ إبدلا عن ثاني همزين كانتا بكلمة، اي في كلمة واحدة، وسكن الثاني منهما، وذلك المدّ من جنس حركة ما قبل الثاني إن فتحاً فألفاً، أو ضماً فواواً، أو كسراً فياءً. [وما] اي الثاني الذي حرك وما قبلها متحرك، اذ لو كان ساكنا تبدل بمدة [عن] اي من جنس ياء لكسر، اي وقت كون الثاني مكسورا، سواء كان الأول مفتوحا، أو مضموما، أو مكسورا، أو غير مكسور، ولكن تلى المكسور، وإنما تبدل حينئذ بمدة من جنس الياء إن لم تضم الثاني، بأن كان مفتوحا بعد مكسور، وهذا اشتقاق على تقدير عدم كونه آخرا، أو تبدل ياء إذا كان ثاني الهمزتين المتحركتين بأيّة حركة كانت، [لاما] اي آخر الكلمة، [والسوى] اي سوى ما ذكر، وهو ما يكون الثاني غير لام، ومفتوحة بعدها، أو بعد مكسورة تبدل واوا، وحينئذ يتم الأقسام، وعليك بالأمثلة.

٩٦٦- قوله [ثان أعلّ] اي إذا اجتمع في كلمة حرفان وكل منهما متحرك مفتوح ما قبله أعل أحدهما فقط وصحيح الأخر كـ"الحيا" و"الهوى" .

....

....

وقد تمت بعون الله كتابة حاشية ابن القره داغي على فريدة امام جلال الدين السيوطي نسخنا عن نسختين المكتوبتين بيد الشيخ عبد الكريم مدرس . أسأل الله بفضله أن ينفع به وأن يتقبله مني وأن يجعله وسيلة للنجات لي ولوالدي يوم لا نجات إلا لمن أتى الله بقلب سليم خال عن الكفر والبدعة والفسق. وصلى الله علي سيدنا وحبيبنا محمد وآله وصحبه أجمعين والحمد لله رب العالمين.

محمد أميد الوه يسه يي

١٣٩٨/٢/٢٠

فهرس الحاشية